دائرة المحاسبات

تقرير عن غلق ميزانيّة الدّولة

لتصرّف 2016

الفهـرس

الصفحة

الفهرس	2
توطئة	5
الجزء الأوّل : تحليل إجمالي وأهمّ الاستنتاجات بخصوص تنفيذ عمليات الميزانيّة لتصرّف 2016	6
الجزء الثاني : تحليل موارد ونفقات ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة لسنة 2016	34
العنوان الأوّل: تحليل موارد ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة	35
القسم الأوّل : موارد ميزانيّة الدّولة	35
I- موارد العنوان الأوّل	40
أوّلا : المداخيل الجبائيّة الإعتياديّة	41
ثانيا : المداخيل غير الجبائية الإعتياديّة	49
II- موارد العنوان الثّاني	52
أوّلا : المداخيل غير الإعتياديّة	53
ثانيا : موارد الإقتراض	54
III- الموارد الموظّفة لصناديق الخزينة	58
أوّلا : موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة	59
ثانيا : موارد حسابات أموال المشاركة	61

القسم الثاني : موارد المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة	64
I- موارد العنوان الأوّل	64
II- موارد العنوان الثاني	65
القسم الثالث : موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج	67
القسم الرابع : موارد الصناديق الخاصّة	67
العنوان الثاني : تحليل تكاليف ميزانيّة الدّولة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة مزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة والمراكز الدّبلوماسية والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة	69
القسم الأوّل : تكاليف ميزانيّة الدّولة	69
I- نفقات العنوان الأوّل	71
أولا : الإعتمادات المفتوحة	72
ثانيا : الإعتمادات المأمور بصرفها	75
II- نفقات العنوان الثاني	88
أوّلا : نفقات التّنمية	91
ثانيا : نفقات تسديد أصل الدّين العمومي	99
III- نفقات صناديق الخزينة	104
أوّلا : الحسابات الخاصّة في الخزينة	105
ثانيا : حسابات أموال المشاركة	106
القسم الثاني : تكاليف ميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة	107
I- نفقات العنوان الأوّل	107

II- نفقات العنوان الثاني	108
القسم الثالث : مصاريف العنوان الأوّل للمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج	109
القسم الرابع : نفقات الصناديق الخاصّة	109
الملاحق	111
النّتائج العامّة لتنفيذ قانوني المالية	135
التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للسنة الماليّة 2016	146
المرفقات	152
قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي وقباضات المالية وقباضات الديوانة	153
قائمة المراكز الدّبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسيّ بالخارج	156
مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2016	157
ردود وزارة المالية	175

عملا بأحكام الفصل 55 من القانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرّخ في 8 مارس 1968 والمتعلّق بتنظيم دائرة المحاسبات كما تمّ تنقيحه خاصّة بالقانون الأساسي عدد 3 لسنة 2008 المؤرّخ في 29 جانفي 2008 والفصل 79 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرّخ في 29 ماي 1971 والمتعلّق بسير دائرة المحاسبات، تولّت دائرة المحاسبات إعداد هذا التقرير عن غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2016.

وتمّ إعداد هذا التقرير بعد الاطّلاع على مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2016 الوارد على الدائرة بتاريخ 30 مارس 2018 والذي أعدّته في الغرض وزارة الماليّة عملا بأحكام الفصلين 45 و46 من القانون عدد 53 لسنة 1967 المؤرّخ في 8 ديسمبر 1967 والمتعلّق بالقانون الأساسي للميزانيّة كما تمّ تنقيحه بالنصوص اللاحقة. كما تمّ موافاة الدائرة بالحساب العامّ للسنة الماليّة 2016 بنفس التّاريخ.

إنّ مشروع قانون غلق الميزانيّة الذي تمّ إعداده اعتمادا على الحسابات الخاصّة بآمري الصّرف من جهة وحسابات التصرّف المقدّمة من قبل المحاسبين العموميّين بعد عرضها على دائرة المحاسبات من جهة أخرى :

- يعاين المبلغ النهائي للمقابيض وللمصاريف المنجزة خلال التصرّف؛
- يلغي الاعتمادات غير المستعملة؛
- ويرخّص في نقل نتائج السنة إلى "الحساب القارّ لتسبقات الخزينة" بعد طرح المبالغ المتبقيّة من مداخيل صناديق الخزينة.

وقد مكّن فحص كلّ من الحساب العامّ للسنة الماليّة وحساب التصرّف لأمين المال العامّ ومشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2016 من إعداد هذا التقرير الذي يتضمّن الأجزاء التّالية:

- تحليل إجماليّ لتنفيذ عمليّات الميزانيّة لتصرّف 2016 وأهمّ الاستنتاجات والتوصيات بخصوص تنفيذ عمليات الميزانية لتصرف 2016؛
- تحليل مفصّل لموارد وتكاليف ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة ؛
- النتائج العامّة لتنفيذ قانون الماليّة والتصريح العامّ بالمطابقة بين حسابات تصرّف المحاسبين العموميين والحساب العامّ للسنة الماليّة.

الجزء الأوّل: تحليل إجمالي وأهمّ الاستنتاجات والتوصيات بخصوص تنفيذ عمليات الميزانية لتصرف 2016

تمّ إعداد التقرير المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2016 بالاعتماد أساسا على الحساب العامّ للسنة الماليّة وحساب التصرّف لأمين المال العامّ ومشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2016 والنصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة بالتصرّف المذكور وكذلك اعتمادا على المعطيات المستخرجة من منظومة "أدب"[1].

ويتضمن التحليل الإجمالي التّالي لميزانية الدّولة لسنة 2016 تقديما للإطار العام لإعدادها وتنفيذها وتحليلا لقوانين الماليّة والتّعديلات التّرتيبيّة المدخلة عليها ولتنفيذ الميزانيّة والنّتائج المتعلقة بها. كما يتضمن ملاحظات الدائرة وتوصياتها بخصوص غلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2016 ومتابعة لأهمها بخصوص السنوات السابقة إضافة لعرض لأهم المؤشرات.

1- الإطار العام لإعداد وتنفيذ الميزانيّة لسنة 2016[2]

تزامنت سنة 2016 مع بداية تنفيذ مخطط التّنمية للفترة 2016-2020 الذي صادق عليه مجلس نواب الشعب بموجب القانون عدد 28 لسنة 2017 المؤرخ في 25 أفريل 2017. وتمحور منوال التنمية الذي رسمه هذا المخطط حول تحقيق معدل للنمو يناهز 3,5 % يرتكز أساسا حول استعادة تدريجية للنشاط الاقتصادي في جل القطاعات المنتجة.

وقد أقرّ هذا المخطط في مجال المالّية العموميّة توجّهات تتمثّل أساسا في دعم الدور التنموي للدّولة من خلال مساهمتها الفاعلة في مساندة الحركة الاقتصادية ودفع مجهود الاستثمار وتخفيف عبء نفقات الدعم على ميزانية الدولة وتفعيل السياسة النشيطة للتصرف في الدّين العمومي والتّحكم التدريجي في الاعتمادات المخصصة للتأجير. ويمر تحقيق هذه الأهداف خاصة عبر تكثيف الجهود لتجسيم إصلاح منظومة الجباية ومزيد تحسين مردود الأداء مع التقليص في نسبة الضغط الجبائي إلى مستوى 21 % من الناتج المحلي الإجمالي وحصر عجز الميزانية في حدود 3,5 % من الناتج في سنة 2020 .

وتمّ تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2016 في ظل وضع عالمي تميّز خاصة بمناخ مضطرب نتيجة المخاوف المترتبة عن التصويت لفائدة خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي وأزمة الديون السيادية التي عرفتها المنطقة. فقد بلغت نسبة نمو الاقتصاد العالمي 3,1 % في سنة 2016 مقابل 3,4 % في سنة 2015 وتراجعت نسبة النمو في منطقة الأورو إلى مستوى 1,7 % في سنة 2016 مقابل 2 % في سنة 2015.

وأثّر هذا الوضع على المؤشرات الاقتصادية الوطنيّة حيث استقرّ نموّ الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار القارّة في حدود 1 % في سنة 2016 مقابل 1,1 % في سنة 2015.

---

[1]- نظام المساعدة على أخذ القرار في مجال الميزانيّة.

[2]- تم استيقاء المعطيات الخاصة بالظرف الداخلي والخارجي من التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2016.

ورغم انتعاشة إحداثات الشغل الصافية في سنة 2016 حيث تمّ إحداث قرابة 35 ألف موطن شغل مقابل فقدان حوالي 12 ألف موطن شغل في سنة 2015، تواصل تفاقم نسبة البطالة لتبلغ 15,5 % مقابل 15,4 % في السنة السابقة. وبلغ معدل نسبة التّضخم بدوره 3,7 % مقابل 4,9 % في سنة 2015.

وعلى غرار السنوات السابقة أفرز الميزان الجاري في سنة 2016 عجزا بما قيمته 7.935 م.د وما نسبته 8,8 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 7.552 م.د و8,9 % في السنة السابقة، ومعدل ناهز 8,7 % خلال الخماسية 2012-2016. ويعزى هذا العجز إلى التدهور الذي عرفه الميزان التجاري خلال السنوات المعنية حيث بلغت نسبة تغطية الواردات بالصادرات 69,8 % في سنة 2016 مقابل 69,6 % في سنة 2015 ومعدل 69,32 % خلال الخماسية 2012-2016.

وسجل ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية في سنة 2016 فائضا بما يزيد عن 6,4 م.د متراجعا بحوالي 12,1 % بالمقارنة مع سنة 2015 ساهم فيه كل من انخفاض صافي دخول رؤوس الأموال في شكل قروض خارجية متوسطة وطويلة الأجل بما نسبته 55,3 % والتدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية بما نسبته 37,8 %.

وانخفض مستوى صافي الموجودات من العملة الأجنبية إلى 111 يوما من التوريد في موفى 2016 مقابل 128 يوما في موفى سنة 2015. وسجل معدل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في سنة 2016 بدوره انخفاضا بنسبة 8,6 %.

وأسفر تنفيذ ميزانية الدّولة لسنة 2016 عن عجز دون اعتبار مداخيل التخصيص والهبات والأملاك المصادرة[3] بنسبة 6,1 % [4] من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4,8 % في سنة 2015. ولتغطية هذا العجز واصلت نسبة التداين العمومي مسارها التصاعدي حيث بلغت 61,9 % مقابل 55,4 % في السنة السابقة.

2- إعداد الميزانية

على غرار الخمس سنوات السابقة، شهد تصرف سنة 2016 صدور قانون مالية أصلي تلاه قانون مالي تكميلي.

2-1- قانون المالية الأصلي

تضمّن قانون المالية الأصلي لسنة 2016 عدّة إجراءات كرّست التوجّهات والأهداف المرسومة ضمن مخطط التّنمية.

وترمي الأحكام الجبائية الواردة بهذا القانون أساسا إلى تنفيذ برنامج الإصلاح الجبائي ومقاومة التهريب والتصدي للتجارة الموازية ودعم الشفافية والتصدي للتهرب الجبائي ودعم ضمانات المطالبين بالأداء والإصلاح الديواني. كما تضمّن هذا القانون إجراءات ذات طابع اجتماعي.

---

[3] - بلغت مداخيل الهبات والأملاك المصادرة في موفى سنة 2016 ما قيمته على التوالي 128,460 م.د و130 م.د.

[4] - التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2016.

وشملت أبرز الفرضيات الخاصة بالتوازنات العامة تحقيق نسبة نمو قدرها 2,5 % ومعدل سعر للدولار في حدود 1,970 دينار وسعر لبرميل النفط في حدود 55 دولار بالإضافة إلى تطور واردات السلع بنسبة 3,9 % مقابل 3 % للصادرات.

وتم ضبط تقديرات ميزانيّة الدّولة ضمن قانون الماليّة الأصلي قبضا وصرفا بمبلغ 29.150 م.د أي بنمو بنسبة 0,87 % مقارنة بتقديرات السنة السابقة. وقدّر مناب الموارد الذاتية المنتظر تعبئتها في حدود 22.656 م د أي ما نسبته 77,72 % من جملة الموارد بما يمكّن من حصر عجز الميزانية في حدود 3,9 % من الناتج المحلي الإجمالي وحصر اللجوء إلى موارد الاقتراض في حدود 6.494 م.د.

وتمّ الترخيص بموجب قانون المالية الأصلي لسنة 2016 في تعبئة مداخيل بعنوان المصادرة بمبلغ 200 م.د وفي اللجوء إلى موارد اقتراض خارجي بمبلغ 4.494 م.د لمواصلة مختلف الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وإلى موارد الاقتراض الداخلي في حدود 2.000 م.د.

وتم ضبط تقديرات مردود إرساء آلية التعديل الأوتوماتيكي لأسعار المحروقات بمبلغ 362 م.د والمردود الإضافي للأداء على الدخل في علاقة بالزيادة في الأجور في حدود 320 م.د.

وحدّدت النسبة المقدرة للضغط الجبائي لسنة 2016 في مستوى 21,9 % وذلك على أساس تعبئة موارد جبائية بمبلغ 20.600 م.د. وضبطت الموارد غير الجبائية بدورها في حدود 2.056 م.د.

أما بخصوص النفقات فقد تمّ تخصيص الجزء الأوفر من الاعتمادات المفتوحة لتمويل نفقات التصرّف وذلك في حدود 18.425 م.د. ومثّلت حصّة نفقات التصرّف ونفقات الدّين العمومي (23.555 م د) ما نسبته 80,80 % من جملة اعتمادات الدفع لميزانيّة الدولة.

وتمّ رصد اعتمادات بقيمة 13.000 م.د بعنوان التأجير العمومي وذلك بالنظر إلى حصر الانتدابات الجديدة الصافية في حدود 2.191 عونا وصرف الزيادة في الأجور بقيمة 650 م.د وتفعيل الاتفاقيات السابقة في حدود 300 م.د وصرف الترقيات الاستثنائية لفائدة الأساتذة والمعلمين. كما رصد مبلغ 2.612 م.د لنفقات الدّعم ومبلغ 5.130 م.د لتسديد خدمة الدّين العمومي و1.055 لنفقات تسيير المصالح العموميّة.

2-2 قانون المالية التكميلي

شهدت الأشهر التّسعة الأولى من سنة 2016 تطورات كان لها إجمالا وقع سلبي على التوازنات العامة للميزانية وتمثلت أساسا في :

- تقلّص الاستثمار الجملي وذلك نتيجة تردي مناخ الأعمال وضعف نسق إنجاز المشاريع العمومية؛
- انخفاض مساهمة التصدير في النمو جراء تقلص الطلب الخارجي وذلك نتيجة تراجع نشاط بلدان الاتحاد الأوروبي تبعا لازمة الديون السيادية التي عرفتها المنطقة علاوة عن قرار المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الأوروبي.
- تراجع قيمة الدينار منذ بداية السنة وإلى نهاية شهر جويلية 2016 بحوالي 9 % مقابل الدولار و11 % مقابل الأورو وذلك نتيجة تردي وضعية الميزان الجاري وتقلص حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة.
- انخفاض أسعار النفط بالسوق العالمية ليبلغ المعدل من بداية السنة إلى موفى جويلية 2016 مستوى 41,8 دولار للبرميل مقابل 55 دولار مقدرة لكامل السنة ؛

وفي هذا الإطار، تمت مراجعة الفرضيات التي أعد على أساسها قانون المالية الأصلي من خلال :

- مراجعة نسبة النمو من 2,5 % إلى 1,5 % لكامل سنة 2016 ؛
- اعتماد معدل سعر صرف الدولار في حدود 2,120 د عوضا عن 1,970 د ؛
- اعتماد معدل سعر برميل النفط في مستوى 45 دولار عوضا عن 55 دولار ؛

وولّدت هذه المستجدّات حاجيات تمويل إضافية بمبلغ 1.219 م.د تمثّلت في نقص الموارد الذاتية المقدّرة (1.195 م.د) وحاجيات إضافية غير مدرجة بقانون المالية الأصلي (915 م.د) مقابل اقتصاد جملي في النفقات (891 م.د). وترتّب عن ذلك إعداد قانون مالية تكميلي أدّى إجمالا إلى التخفيض في جملة موارد ميزانيّة الدولة ونفقاتها من 29.150 م.د إلى 29.149 م.د.

ويبرز الجدول الموالي تقديرات موارد ميزانية الدولة حسب العناوين في سنة 2016 :

أ.د

البيان	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي	الفارق
موارد العنوان الأول	21.383.200	19.504.200	1.879.000 -
- المداخيل الجبائية الاعتيادية	19.987.200	18.371.200	1.616.000 -
- المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	1.396.000	1.133.000	263.000 -
موارد العنوان الثاني	6.974.000	9.016.000	2.042.000
- المداخيل غير الاعتيادية	480.000	1.328.000	848.000
- موارد الاقتراض	6.494.000	7.688.000	1.194.000
موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	792.800	628.800	164.000 -
المجموع	29.150.000	29.149.000	1.000 -

واستند التخفيض في المداخيل الجبائية الاعتيادية (- 1.616 م.د) أساسا إلى مراجعة المردود المنتظر من الأداء على القيمة المضافة والجباية البترولية بما قيمته على التوالي 607 م.د و598 م.د. ويعزى انخفاض الأداء على القيمة المضافة إلى المفعول المزدوج لتدني نسق النمو وتراجع التسبقة على الصفقات بنسبة 31 % إلى موفى سبتمبر 2016 وتراجع نسق

استهلاك المنتوجات البترولية ولارتفاع حجم استرجاع الأداءات التي بلغت 614 م.د مقابل 413 م.د في نفس الفترة من السنة السابقة.

وتمت مراجعة المردود المنتظر من الجباية البترولية (- 598 م.د) بسبب الانخفاض المتوقع للإنتاج (- 9 %) وتراجع معدل سعر النفط بالسوق العالمية بحوالي 10 دولار للبرميل.

ويلاحظ بالنسبة إلى المداخيل غير الجبائية الاعتيادية التي شملها التخفيض في التقديرات بمبلغ 263 م.د أن ذلك تعلّق أساسا بمراجعة المرابيح الناتجة عن استغلال النفط (- 354 م.د) نتيجة تسجيل صعوبات مالية لعدة مؤسسات عموميّة حالت دون الإيفاء بالتزاماتها تجاه المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وبمراجعة مردود معاليم عبور الغاز (+ 143 م.د) نتيجة ارتفاع كميات الغاز من جهة وتسوية الشركة التونسية للكهرباء والغاز لجزء من ديونها المتخلدة بعنوان 2015 تجاه ميزانية الدولة من جهة أخرى.

وتمّ الترفيع في المداخيل غير الاعتيادية المنتظر تحصيلها (+ 848 م.د) وذلك أساسا نتيجة تسجيل مداخيل إضافية غير مبرمجة تعلقت بمداخيل لزمة الهاتف الجوال للجيل الرابع (471 م.د) وتحويل القسط الأخير من التفويت الجزئي في رأس مال شركة اتصالات تونس (396,900 م.د).

أمّا الزيادة في موارد الاقتراض (+1.194 م.د) فقد خصّصت لتغطية عجز الميزانية الذي ارتفع إلى ما نسبته 5,7 % من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 3,9 % مقدرة بقانون المالية الأصلي.

ويبرز الجدول الموالي تقديرات نفقات ميزانية الدولة حسب الأقسام والعناوين في سنة 2016:

أ.د

الأقسام والعناوين	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي	الفارق
- التأجير العمومي	13.000.000	13.150.000	150.000
- وسائل المصالح	1.054.886	1.089.886	35.000
- التدخل العمومي	4.122.663	3.995.663	127.000 -
- نفقات التصرف الطارئة	247.651	99.651	148.000 -
- فوائد الدين العمومي	1.850.000	2.014.000	164.000
العنوان الأول	20.275.200	20.349.200	74.000
- الاستثمارات المباشرة	2.590.079	2.790.079	200.000
- التمويل العمومي	1.544.536	1.392.536	152.000 -
- نفقات التنمية الطارئة	150.385	150.385	0
- نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة	517.000	517.000	0
- تسديد أصل الدين العمومي	3.280.000	3.321.000	41.000
العنوان الثاني	8.082.000	8.171.000	89.000
نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة	792.800	628.800	164.000 -
جملة نفقات الميزانية	29.150.000	29.149.000	1.000 -

تعلق التخفيض في النفقات بالحسابات الخاصة في الخزينة (- 164 م.د) وبالتمويل العمومي (- 152 م.د) وبنفقات التصرف الطارئة (- 148 م.د) وبالتدخل العمومي (- 127 م.د). وفي المقابل تم الترفيع في النفقات بعنوان الاستثمارات المباشرة (+ 200 م.د) وفي نفقات فوائد الدين العمومي (+ 164 م.د) وكذلك في نفقات التأجير العمومي (+150 م.د).

2-3 التعديلات الترتيبية

خوّل القانون الأساسي للميزانية للسلطة التنفيذية إجراء تعديلات ترتيبية خلال السنة على التراخيص المسندة بموجب قوانين الماليّة.

وفضلا عن توزيع الاعتمادات المرسمة بباب النفقات الطارئة وتحويل الاعتمادات من فصل إلى فصل شهدت سنة 2016 زيادة في تقديرات موارد القروض الخارجيّة الموظّفة. وفي المقابل لم يتمّ الترفيع في تقديرات الحسابات الخاصّة في الخزينة وذلك رغم تجاوز النفقات المنجزة الاعتمادات النهائية المفتوحة في مستوى 18 حسابا منها بمبلغ 130,482 م.د علما بأن القانون الأساسي سالف الذكر أضفى الصبغة التقديرية على نفقات صناديق الخزينة وخوّل لوزير المالية إمكانيّة الترفيع في الاعتمادات في حدود الموارد المتوفرة بعنوانها.

وبلغ حجم الاعتمادات المخصّصة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2016 للنفقات الطارئة ما قيمته 250,036 م.د توزعت بين نفقات التصرف الطارئة (99,651 م.د) ونفقات التنمية الطارئة (150,385 م.د). وتمّ بمقتضى الأمر عدد 589 لسنة 2017 المؤرّخ في 28 أفريل 2017 المتعلّق بتوزيع اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2016 توزيع هذه الاعتمادات على التوالي في حدود 99,50 % و 99,77 %.

أمّا بخصوص القروض الخارجية الموظفة فقد تم بمقتضى قرار وزير المالية المؤرخ في 06 أكتوبر 2017 الترفيع في اعتمادات الدفع بعنوانها بما قدره 221,981 م.د لتبلغ الاعتمادات النهائيّة لهذا القسم 738,981 م.د اقتصر توزيعها على مبلغ 708,228 م.د.

3- تنفيذ الميزانية

ضبط قانون الماليّة لسنة 2016[5] الاعتمادات المفتوحة بعنوان نفقات ميزانية الدّولة للسنة المعنية بمبلغ 29.150 م.د على أن يتمّ تمويلها بموارد ذاتيّة بما قيمته 22.656 م.د وأن يموّل الباقي بواسطة موارد الاقتراض في حدود 6.494 م.د.

[5]- القانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرّخ في 25 ديسمبر 2015 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2016.

وتمّ إصدار قانون ماليّة تكميلي[6] اقتضى إجمالا التخفيض في تقديرات الميزانيّة بمبلغ 1 م.د. كما تمّ إدخال تعديلات ترتيبيّة على تقديرات موارد ميزانيّة الدّولة لسنة 2016 تمثّلت في الترفيع في موارد القروض الخارجية الموظّفة بمبلغ 221,981 م.د.

وباعتبار التعديلات سالفة الذكر وبإدراج الموارد المحققة خلال السنة بعنوان حسابات أموال المشاركة (82,477 م.د) بلغت التقديرات النّهائيّة لموارد ميزانية الدّولة في سنة 2016 ما قيمته 29.453,458 م.د مسجلة مقارنة بالتصرف السابق زيادة بمبلغ 1.448,024 م.د وبنسبة 5,17 %.

وبلغت الموارد المحصّلة سنة 2016 ما قيمته 31.676,725 م.د مسجّلة زيادة بمبلغ 2.223,267 م.د وبنسبة 7,55 % مقارنة بالتقديرات النهائيّة ممّا ترتّب عنه ارتفاع نسبة تحقيق الموارد إلى 107,55 % مقابل 103,18 % في التصرف السّابق.

وسجلت هذه الموارد نموّا بقيمة 2.779,984 م.د وبنسبة 9,62 % وذلك نتيجة تطوّر كلّ من موارد الاقتراض (+ 1.777,507 م.د) والموارد غير الجبائية (+821,446 م.د) والموارد الجبائية (+181,031 م.د).

وعادت في سنة 2016 ، الموارد الذّاتية للميزانيّة[7](23.336,662 م.د) إلى الارتفاع حيث سجّلت زيادة بما قيمته 1.002,478 م.د ونسبته 4,49 % مقابل تراجع في السنة السّابقة بمبلغ 301,117 م.د وبنسبة 1,33 %.

واستمدّت الموارد الذّاتيّة تطوّرها في سنة 2016 من الموارد غير الجبائية بمبلغ 821,447 م.د والموارد الجبائية بمبلغ 181,031 م.د.

وساهمت الموارد الوطنية البالغة 27.112,214 م.د في تغطية نفقات الميزانية (29.083,639 م.د) بنسبة 93,22 %. وتوزّعت بين الموارد الذّاتية الصافية[8] (23.208,202 م.د) وموارد الاقتراض الداخلي (3.904,012 م.د).

---

[6] - القانون عدد 1 لسنة 2017 المؤرّخ في 3 جانفي 2017 والمتعلّق بقانون المالية التكميلي لسنة 2016.

[7] - باعتبار الهبات الخارجية (128,460 م.د)

[8] - دون اعتبار الهبات.

ويتضمّن الجدول التالي إنجازات سنة 2016 ومقارنتها بالتقديرات النّهائية وبإنجازات التصرّف السّابق :

بالدينار

البيان	التقديرات النهائية	الإنجازات		فارق إنجازات 2016 مقارنة	
		2015	2016	بالتقديرات النهائية	بإنجازات 2015
العنوان الأوّل					
- المداخيل الجبائية الاعتيادية	18.371.200.000	17.930.456.870	18.081.807.164	- 289.392.836	151.350.294
- المداخيل غير الجبائية الاعتياديّة	1.133.000.000	1.057.484.523	1.094.695.679	- 38.304.321	37.211.156
جملة مداخيل العنوان الأول	19.504.200.000	18.987.941.393	19.176.502.843	- 327.697.157	188.561.450
العنوان الثاني					
- المداخيل غير الاعتيادية	1.328.000.000	406.857.426	1.244.932.714	- 83.067.286	838.075.288
- موارد الاقتراض(1)	7.909.981.459	6.562.556.722	(1)8.340.063.457	430.081.998	1.777.506.735
جملة مداخيل العنوان الثاني	9.237.981.459	6.969.414.148	9.584.996.171	347.014.712	2.615.582.023
صناديق الخزينة					
- الحسابات الخاصّة في الخزينة(2)	628.800.000	2.599.371.833	(2)2.557.912.639	1.929.112.639	- 41.459.194
- حسابات أموال المشاركة(2)	82.476.774	340.013.241	(2)357.313.433	274.836.659	17.300.192
جملة مداخيل صناديق الخزينة	711.276.774	2.939.385.074	2.915.226.072	2.203.949.298	- 24.159.002
المجموع العام	29.453.458.233	28.896.740.615	31.676.725.086	2.223.266.853	2.779.984.471

(1) باعتبار الترفيع في موارد الاقتراض الخارجي الموظفة بمبلغ 221,981 م.د

(2) باعتبار الفوائض المنقولة من التصرف السابق

أمّا في ما يتعلّق بالنفقات، فقد بلغت الاعتمادات النهائية 29.453,458 م.د في سنة 2016 وذلك باعتبار التّرفيع في الاعتمادات المخصّصة لنفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة (221,981 م.د) وباعتبار الاعتمادات المفتوحة خلال السنة بعنوان حسابات أموال المشاركة والبالغة (82,477 م.د).

وبلغت النفقات المنجزة ما قيمته 29.083,639 م.د ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات جملية قدرها 369,819 م.د. وتعلّقت هذه الاعتمادات بالعنوان الأوّل (+ 151,534 م.د) وبالعنوان الثاني (+308,569 م.د) وبحسابات أموال المشاركة (+26,476 م.د). أما الحسابات الخاصة في الخزينة فقد شهدت تجاوزا للاعتمادات المفتوحة (- 116,760 م.د).

وتوزّعت نفقات الميزانيّة في سنة 2016 بين العنوان الأوّل (20.197,666 م.د) والعنوان الثّاني (8.084,412 م.د) وصناديق الخزينة (801,561 م.د).

4- نتائج تنفيذ الميزانية

يبيّن الجدول التالي نتائج تنفيذ الميزانية في سنة 2016 :

م.د

البيانات	تقديرات قانون المالية الأصلي	تقديرات قانون المالية التكميلي	الإنجازات
- المقابيض الذاتية الاعتيادية	21.383,200	19.504,200	19.176,503
- المقابيض الذاتية غير الاعتيادية	480,000	1.328,000	1.244,933
- مقابيض الحسابات الخاصة في الخزينة	792,800	628,800	2.557,913*
- مقابيض حسابات أموال المشاركة			357,313
جملة الموارد الذاتية	22.656,000	21.461,000	23.336,662
- نفقات التصرف	18.425,200	18.335,200	18.214,518
- تسديد فوائد الدين العمومي	1.850,000	2.014,000	1.983,148
- نفقات التنمية	4.802,000	4.850,000	4.763,412
- نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة	792,800	628,800	745,560
- نفقات حسابات أموال المشاركة			56,001
جملة النفقات	25.870,000	25.828,000	25.762,639
- الفارق بين الموارد الذاتية والنفقات (بدون اعتبار أصل الدين وباعتبار فائض صناديق الخزينة)	- 3.214,000	- 4.367,000	- 2.425,977
- استثناء فوائض صناديق الخزينة في 2016			- 2.113,665
عجز الميزانية (1)	- 3.214,000	- 4.367,000	- 4.539,642
- موارد الاقتراض	6.494,000	7.688,000	8.340,063
❖ الداخلي	2.000,000	3.843,000	3.904,012
❖ الخارجي	4.494,000	3.845,000	4.436,051
- تسديد أصل الدين العمومي	3.280,000	3.321,000	3.321,000
❖ الداخلي	1.915,000	1.901,000	1.901,000
❖ الخارجي	1.365,000	1.420,000	1.420,000
التمويل الصافي (2)	3.214,000	4.367,000	5.019,063
فائض المقابيض على المصاريف (1) + (2)	0,000	0,000	479,421
* باعتبار الفوائض المنقولة من التصرف السابق			

أسفر تصرفّ 2016، باعتبار عمليات تنفيذ الميزانية قبضا وصرفا وبعد نقل فوائض صناديق الخزينة البالغة 2.113,665 م.د إلى السّنة الموالية، عن فائض في المقابيض على مصاريف العنوان الأول والعنوان الثاني للميزانية بمبلغ 479,421 م.د. وقد تولى أمين المال العام ترسيم هذا المبلغ بحساب "غلق مؤقت لميزانية الدولة تصرف 2016" المفتوح لديه ضمن عمليات الخزينة وذلك في انتظار صدور قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2016 لتدرج حينئذ نتيجة السنة بصفة نهائية ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة طبقا للفصل 45 من القانون الأساسي للميزانية.

وسجّلت سنة 2016 ارتفاع عجز الميزانية إلى ما نسبته 6,1 % من الناتج المحلّي الإجمالي مقابل 4,8 % في سنة 2015 و5 % في سنة 2014[9] (دون اعتبار مداخيل التخصيص والهبات الخارجية وأموال المصادرة).

وباعتبار مداخيل الهبات والتخصيص والمصادرة يبلغ عجز الميزانية 4.539,642 م.د في سنة 2016 مقابل 3.501,333 م.د في التصرف السابق. وباعتبار التمويل الصافي الإيجابي البالغ 5.019,063 م.د أسفر تنفيذ ميزانية الدولة عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره 479,421 م.د. وتعزى هذه النتيجة أساسا إلى النمو الذي شهدته موارد الاقتراض بمبلغ 1.777,507 م.د وبنسبة 27,09 % حيث تطلب تغطية العجز المذكور وتسديد أصل الدين العمومي اللّجوء إلى الاقتراض.

ويبرز الجدول التّالي تفاصيل تنفيذ ميزانية الدولة بعنوانها الأول وعنوانها الثاني وباعتبار صناديق الخزينة وذلك بالنسبة إلى المقابيض والمصاريف والنتائج المتعلقة بتصرف 2016 :

م.د

البيانات	التقديرات النهائية للمقابيض	المقابيض	التقديرات النهائية للمصاريف	المصاريف	الفوائض	فواضل الاعتمادات
العنوان الأول	19.504,200	19.176,503	20.349,200	20.197,666	327,697 -	151,534
المداخيل الجبائية الاعتيادية	18.371,200	18.081,807	-			
المداخيل غير الجبائية الاعتياديّة	1.133,000	1.094,696	-			
نفقات التصرف	-	-	18.335,200	18.214,518	-	120,682
فوائد الدين	-	-	2.014,000	1.983,148	-	30,852
الداخلي	-	-	1.166,000	1.165,332		0,668
الخارجي	-	-	848,000	817,816		30,184
العنوان الثاني	9.237,981	9.584,996	8.392,981	8.084,412	347,015	308,569
المداخيل غير الاعتيادية	1.328,000	1.244,933	-	-	-	-
موارد الاقتراض	7.909,981	8.340,063	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	5.071,981	4.763,412		308,569
غير المرتبطة بموارد خارجية موظفة	-	-	4.333,000	4.180,310	-	152,690 (1)
المرتبطة بموارد خارجية موظفة	-	-	738,981	583,102	-	155,879 (2)
نفقات تسديد أصل الدين	-	-	3.321,000	3.321,000	-	-
الجملة الفرعية 1	28.742,181	28.761,499	28.742,181	28.282,078	19,318	460,103
الحسابات الخاصة في الخزينة	628,800	2.557,913 (3)	628,800	745,560	1.929,113	116,760 -
الجملة الفرعية 2	29.370,981	31.319,412	29.370,981	29.027,638	1.948,431	343,343
حسابات أموال المشاركة	82,477	357,313	82,477	56,001	274,837	26,476
المجموع العام	29.453,458	31.676,725	29.453,458	29.083,639	2.223,267	369,819

(1) باعتبار اعتمادات الدفع غير الموزعة والبالغة 102,738 م.د ؛ (2) باعتبار اعتمادات الدفع غير الموزعة والبالغة 30,754 م.د ؛ (3) باعتبار الفوائض المنقولة من التصرف السابق

[9] - بوابة وزارة المالية على شبكة الانترنات بتاريخ 03 ماي 2018.

5- متابعة ملاحظات وتوصيات دائرة المحاسبات المتعلقة بغلق ميزانية الدولة

أفضت رقابة الدائرة على غلق ميزانية الدولة لسنة 2016 إلى الوقوف على جملة من الملاحظات والاستنتاجات سبق للدائرة أن تقدمت بتوصيات في خصوص العديد منها ضمن تقاريرها السّابقة. ومن شأن معالجة هذه الإخلالات من قبل مصالح وزارة الماليّة، أن يضفي مزيدا من الشفافية حول التصرّف العمومي وأن يحسّن في حوكمة تنفيذ الميزانية وغلقها.

ولئن تعهّدت الوزارة سنويّا ضمن إجاباتها السابقة على تقارير الدائرة بالعمل على تجاوز النقائص التي تمّ الوقوف عليها، فإنّه لم يتمّ تجسيم العديد من التعهّدات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هيئة الرقابة العامّة للمالية تولت إنجاز مهمّة متابعة لدى الهياكل الراجعة بالنظر لوزارة المالية حول الملاحظات الواردة بتقرير غلق ميزانية الدّولة لسنة 2013 أسفرت بدورها عن تعهد الوزارة بجملة من الإصلاحات لم يتم التّقيد بها. وشملت هذه النقائص أساسا إصدار النصوص وتقديم الحسابات والمعطيات المضمّنة بها وكذلك التصرف في موارد الميزانية ونفقاتها.

5-1 - إصدار النصوص الترتيبية

على غرار السنوات السابقة، تواصل إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بميزانية سنة 2016 بتأخير وذلك بعد انتهاء السنة الماليّة. وتعلّق هذا التأخير خاصة بإصدار الأمر الحكومي المتعلق بتوزيع اعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل إعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل وكذلك بإصدار قرار وزير المالية المتعلّق بالترفيع في اعتمادات التعهّد والدفع للمشاريع التي يتمّ تمويلها بواسطة قروض خارجية موظفة وذلك كما يبرزه الجدولان المواليان.

*** الأمر الحكومي المتعلق بتوزيع اعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل إعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل**

السنة المالية	تاريخ إصدار الأمر	مدّة التأخير بعد انتهاء السنة المالية
2013	24 جوان 2014	قرابة 6 أشهر
2014	8 مارس 2016	14 شهرا
2015	22 جويلية 2016	قرابة 7 أشهر
2016	28 أفريل 2017	4 اشهر

*** قرار وزير المالية المتعلّق بالترفيع في اعتمادات التعهّد والدفع للمشاريع التي يتمّ تمويلها بواسطة قروض خارجية موظفة**

السنة المالية	تاريخ إصدار القرار	مدّة التأخير بعد انتهاء السنة المالية
2013	12 ماي 2015	أكثر من 16 شهرا
2014	15 فيفري 2016	أكثر من 13 شهرا
2015	22 جوان 2016	قرابة 6 أشهر
2016	06 أكتوبر 2017	9 أشهر

ويلاحظ أنّ إجراء التعديلات الترتيبية على التراخيص المسندة بموجب قوانين المالية قد تمّ على سبيل التسوية بعد انتهاء السنة المعنية بالتصرّف. ومن شأن هذا التأخير، أن ينعكس سلبا على آجال إعداد الحسابات وتقديمها إلى دائرة المحاسبات وبالتالي على آجال مصادقة السلطة التشريعية على قانون غلق الميزانية.

وأرجعت مصالح وزارة المالية التأخير المسجّل في مستوى إصدار قرار الترفيع في تقديرات اعتمادات التعهّد والدفع للمشاريع التي يتمّ تمويلها بواسطة قروض خارجية موظّفة إلى التأخير في تسوية هذه النفقات على منظومة "أدب" من قبل الوزارات المعنيّة[10]. وتعهّدت بحثّ الوزارات المعنية على تسوية هذه النفقات عبر تلك المنظومة في أحسن الآجال وأنّها ستتولّى مستقبلا إصدار النصوص الترتيبية في آجال معقولة[11].

كما تعهدت هذه المصالح ضمن إجابتها على تقرير الدائرة حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2016 [12] بالقيام بإصلاحات على مستوى المنظومات الإعلامية لتأدية النفقات في إطار إصلاح منظومة المالية العمومية.

5-2 - آجال تقديم الحسابات

ينصّ الفصل 209 من مجلّة المحاسبة العمومية على أن يتولّى وزير المالية أو من فوّض له وزير المالية في ذلك عرض حساب التصرّف لأمين المال العام على دائرة المحاسبات قبل موفى شهر جويلية من السنة الموالية للسنة الخاصّة بها وأن يسلّم لها حساب الدولة العام قبل موفى السنة.

وخلافا لأحكام هذا الفصل، تواصلت إحالة الحسابات من قبل مصالح وزارة المالية إلى دائرة المحاسبات خارج الآجال القانونية وذلك رغم إثارة دائرة المحاسبات لهذا الإخلال في أكثر من مناسبة.

---

[10] - التقرير النهائي حول مهمّة متابعة الملاحظات والتوصيات الواردة بتقرير دائرة المحاسبات المتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2013 والمنجز من قبل هيئة الرقابة العامّة للمالية.

[11] - إجابة وزارة المالية على الملاحظات الواردة بتقرير دائرة المحاسبات المتعلق بغلق ميزانية سنة 2015 والمؤرخة في 29 ديسمبر 2017.

[12] - إجابة وزارة المالية على الملاحظات الواردة بتقرير دائرة المحاسبات المتعلق بغلق ميزانية سنة 2016 والمؤرخة في 7 جوان 2018.

ومن شأن هذا التأخير أن يعطل أعمال الدائرة بخصوص الرقابة على تنفيذ الميزانية وبالتالي أن يحدّ من نجاعة رقابة السلطة التشريعية في هذا المجال وأن لا يمكّن من المصادقة على قوانين غلق الميزانية في أفضل الآجال.

ويبرز الجدول الموالي تواريخ إحالة حساب أمين المال العام ومدّة التأخير المسجّلة بالنسبة لسنوات التصرّف من 2013 إلى 2016:

السنة المالية	التاريخ الأقصى لإيداع الحساب	تاريخ إيداع الحساب	التأخير
2013	31 جويلية 2014	20 أفريل 2015	أكثر من 8 أشهر
2014	31 جويلية 2015	17 مارس 2016	أكثر من 7 أشهر
2015	31 جويلية 2016	19 جوان 2017	أكثر من 10 أشهر
2016	31 جويلية 2017	03 افريل 2018	أكثر من 8 أشهر

كما يبرز الجدول الموالي تواريخ إيداع الحساب العام للسنة المالية ومدّة التأخير المسجلّة بالنسبة لسنوات التصرّف من 2013 إلى 2016:

السنة المالية	التاريخ الأقصى لإيداع الحساب	تاريخ إيداع الحساب	التأخير
2013	31 ديسمبر 2014	29 أفريل 2015	4 أشهر
2014	31 ديسمبر 2015	13 أفريل 2016	أكثر من 3 أشهر
2015	31 ديسمبر 2016	12 أكتوبر 2017	أكثر من 9 أشهر
2016	31 ديسمبر 2017	30 مارس 2018	3 أشهر

وقصد تمكين دائرة المحاسبات من إنجاز رقابتها في أفضل الآجال، أفادت مصالح وزارة المالية ضمن ردها على التقرير حول غلق ميزانية الدّولة لسنة 2016 ، أنه يتم حاليا تدارك الإشكاليات التي تحول دون تقديم حساب تصرف أمين المال العام في الآجال بتكثيف مساندة مختلف المحاسبيين العموميين على ختم عملياتهم وتقديم جداولهم المحاسبية في الآجال وتطوير النظم المعلوماتية المتعلقة بتجميع محاسبة الدولة.

3-5 - تقديم الحسابات الخاصّة بآمري الصرف

ينصّ الفصل 46 من القانون الأساسي للميزانية على أنّ وزير المالية يقوم بإعداد مشروع قانون غلق ميزانية الدولة على قاعدة الحسابات الخاصّة التي يلزم بتقديمها الآذنون بالدفع في خصوص عمليّاتهم المتعلّقة بالمصاريف وحسابات التصرّف المقدّمة من قبل المحاسبين العموميين بعد عرضها على دائرة المحاسبات.

وينصّ الفصل 208 من مجلّة المحاسبة العمومية على أن "يرفق الحساب العام بالحسابات الخاصّة التي يجب على المصالح الآمرة لمصاريف الدولة أن تعدّها بالنسبة لمصاريفها مفصّلة حسب عناوين الميزانية وأقسامها وأبوابها وفصولها مع بيان مقدار الإعتمادات المقرّرة لها بالميزانية أو الإعتمادات الإضافية وما تمّ عقده منها وما أمر بصرفه ومبلغ الإعتمادات المخصصة الواجب نقلها إلى ميزانية السنة الموالية لصرفها فيما خصّصت له".

وأفادت وزارة المالية في ردها بأنها تولت إرسال 8 حسابات تخص أبوابا من الميزانية. وتؤكد الدائرة في هذا الخصوص على ضرورة مدّها بكل الحسابات المعنية قصد تمكينها من إجراء المقاربات اللازمة في إطار الرقابة الموكولة لها.

5-4 - قروض المنشآت العمومية

فضلا عن قروض الخزينة وعن المبالغ المسندة مباشرة من الميزانية، تنتفع المنشآت العمومية في إطار تجسيم السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة بجملة من القروض عبر آلية إعادة الإسناد وكذلك بضمان الدولة لقروضها سواء الداخلية منها أو الخارجية.

وبلغ حجم الديون العمومية المضمونة 11.349 م.د في سنة 2016 وهو ما يمثّل 13,2 % من النّاتج المحلّي الإجمالي مقابل على التوالي 10.848,200 م.د و12,61 % في التصرف السابق[13]. ويتوزع الدين المضمون بين دين خارجي بقيمة 9.895 م.د ودين داخلي بقيمة 1.454 م.د.

ولئن لم يتم تفعيل الضمان بعنوان القروض الخارجية المضمونة فإنه تواصل خلال السنوات الأخيرة تحمل ميزانية الدولة لمبالغ تخص ضمان القروض الداخلية لهذه المنشآت. وبلغت الضمانات التي وقع تفعيلها ما قيمته 94,210 م.د في سنة 2016 مقابل 176,252 م.د في التصرف السابق.

أما في ما يخصّ القروض المعاد إسنادها فقد تواصل، خلال سنة 2016 على غرار السنوات السابقة، عدم إرفاق الحساب العام وحساب التصرّف لأمين المال العام بمعطيات حول وضعية القروض المتبقية للتسديد من قبل المؤسّسات والمنشآت العموميّة المنتفعة بها مما يحول دون تحديد نتائج استخلاصها.

وأفادت مصالح وزارة المالية[14] أن تلك المعطيات تبقى مضمّنة بالتطبيقات الإعلامية وتمكّن المستعمل من متابعتها. وتعهّدت، في انتظار الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد، بموافاة الدائرة بالمعطيات المتوفرة والمضمّنة بالتطبيقات

---

[13]- حسب موقع وزارة المالية بتاريخ 23 أفريل 2018.

[14] - التقرير النهائي حول مهمّة متابعة الملاحظات والتوصيات الواردة بتقرير دائرة المحاسبات المتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2013 والمنجز من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية.

الإعلامية وإرفاقها بالحساب العام للسنة المالية بالنسبة للسنوات المالية اللاحقة لسنة 2013[15]، إلاّ أنّ مصالح وزارة الماليّة لم تلتزم بذلك ممّا حال دون إطلاع الدائرة والسلطة التشريعية على مدى إحكام التصرّف في تلك القروض ومتابعة استخلاصها وتحديد المؤسسات والمنشآت المتخلفة عن التسديد.

وأمام الضغوطات التي تواجهها ميزانية الدولة خلال السنوات الأخيرة وتدهور الوضعية الماليّة للعديد من المنشآت العمومية تؤكد الدائرة على أهمية توفير بيانات حول وضعية القروض المضمونة وتلك المعاد إسنادها لهذه المنشآت وذلك خاصّة من حيث جداول متابعة الاستخلاص والمؤسسات والمنشآت المنتفعة بالقروض بما يتيح متابعة الالتزامات بهذا العنوان وحتى يتسنّى للدائرة مساعدة السلطة التشريعية على تقييم مجهود الاستخلاص لهذا الصنف من القروض وعلى تحديد المؤسسات والمنشآت التي تلاقي صعوبات في التسديد.

كما جاء بردّ وزارة المالية على التقرير حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2016 أنّ الخزينة العامة تعمل حاليا بالتعاون مع الإدارة العامة للدين والتعاون المالي والبنك المركزي على تطوير هذه المنظومة عن طريق الربط مع منظومة "سياد" وذلك توازيا مع مراجعة النظام المحاسبي الذي سيمكن من توفير جملة هذه المعطيات في صيغتها المحاسبية.

5-5 - متخلّدات الإدارة

تواصل في سنة 2016 عدم إرفاق الحساب العامّ بمعطيات حول متخلّدات الإدارة والسنوات التي ترجع إليها والوزارات التي تعهّدت بهذه الديون. وتشكّل الديون المتخلّدة تجاوزا للاعتمادات المرخّص فيها بالنسبة إلى السنوات التي تعود إليها تلك المتخلّدات بخصوص البنود المعنية.

ويجدر التذكير بأنّ ميزانيّة 2014 تحمّلت عبء متخلدات لم يتم خلاصها لفائدة مسدي الخدمات ومزوّدي الإدارات العموميّة في سنة 2013 بمبلغ 1.195 م.د. كما تحمّلت ميزانية 2013 متخلّدات من السنة السابقة بمبلغ 327 م.

ورغم مطالبة دائرة المحاسبات بهذه المعطيات عبر تقاريرها السابقة، فإنّ مصالح وزارة المالية لم تتقيّد بذلك. ومن شأن تقديم معطيات حول هذه المتخلّدات أن يضفي أكثر شفافية حول التصرّف العمومي وحول الحجم الحقيقي للمصاريف العمومية التي تمّ تقديرها والتي تمّ عقدها فعليّا.

وأفادت مصالح وزارة المالية[16] أنّه تمّ تسجيل متخلدات بعنوان سنة 2015 خاصة بالنسبة لنفقات الكهرباء والماء والاتصالات والوقود، إلاّ أنّه لم يتمّ حصرها باعتبار عدم وجود محاضر اعتراف بالدين بين المزوّدين والإدارات المعنية وأنّه تمّ توجيه مراسلات إلى كافّة الوزارات لضبط هذه المتخلّدات.

---

[15] - نفس التقرير السابق.

[16] - إجابة وزارة المالية على الملاحظات الواردة بتقرير دائرة المحاسبات المتعلق بغلق ميزانية سنة 2015 والمؤرخة في 29 ديسمبر 2017، الصفحة 14.

كما أشارت هذه المصالح ضمن ردها على التقرير حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2016 إلى أنّه في إطار مراجعة النظام المحاسبي للدولة والذي يقوم على إثبات الحقوق والالتزامات سيتسنى توفير جملة هذه المعطيات. هذا فضلا عن عدم توفر المعطيات حول متخلدات الإدارة تجاه المزودين. وأضافت أنه ولاعتماد المعطيات المقدمة من قبل المزودين العموميين يتعين القيام بعملية مقاربة وذلك بإمضاء محاضر اعتراف بالدين مع الوزارات والهياكل المعنية.

وتجدّد الدائرة دعوتها مصالح وزارة المالية بضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة تجاه الوزارات المعنية لتفادي مثل هذه المتخلدات. كما توصي بضرورة ضبط الحجم الحقيقي لمتخلدات الإدارة.

5-6 - مفعول الإجراءات الجبائية الجديدة

غالبا ما تتضمّن قوانين المالية إجراءات جبائية جديدة من شأنها الترفيع أو الحطّ من موارد ميزانية الدّولة. ويكتسي إبراز مفعول الإجراءات الجبائية الجديدة المضمنة بقانون المالية على الموارد المحصّلة للميزانية أهميّة بالغة في دقة ضبط التقديرات وتقييم أثر هذه الإجراءات وتفسير التغييرات التي تشهدها مختلف الموارد الجبائية بالميزانية.

وإنّ التنصيص على هذا الجانب ضمن الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية بصفة آلية من شأنه أن يمكّن السلطة التشريعيّة من تقييم جدوى هذه الإجراءات في ما يتعلّق بأثرها على موارد الدّولة. كما أنّ التنصيص على الموارد المحصّلة فعليّا بعنوان هذه الإجراءات ضمن قانون غلق الميزانية من شأنه أن يساعد على تقييم المساهمة الفعلية لهذه الإجراءات.

وحتى يتسنّى لدائرة المحاسبات وللسلطة التشريعية تقييم مفعول الإجراءات الجبائية الجديدة المضمّنة بقوانين المالية، تعهدت مصالح وزارة المالية ضمن إجابتها بإرفاق مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2017 بتحاليل النتائج المنجزة خلال السنة المعنية، كما سيتم ضمن الجزء المخصص لتحليل تطور موارد ميزانية الدولة إبراز مفعول الإجراءات الجبائية التي جاءت بها قوانين المالية.

5-7 - بخصوص الفوارق الهامّة بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بالميزانية

تواصل، على غرار السنوات السابقة، عدم إرفاق الحساب العام للسنة المالية 2016 بتوضيحات بخصوص الفوارق الهامّة بين التقديرات والإنجازات في مستوى بنود الميزانية لإضفاء مزيد من الشفافية على تنفيذها ولإطلاع دائرة المحاسبات والسلطة التشريعية على الأسباب التي حالت دون تحقيق التقديرات التي ضبطت ضمن قوانين المالية.

ومن شأن عدم توفّر مثل هذه التوضيحات أن يحول دون تقييم مدى الالتزام بترخيصات الميزانية ودون إطلاع السلطة التشريعية على مختلف الظروف التي تمّ فيها تنفيذ الميزانية.

وتجدر الإشارة إلى أن مصالح وزارة المالية (الإدارة العامة للموارد والتوازنات)[17] تعهّدت بالعمل على شرح أسباب هذه الفوارق ابتداء من تصرّف سنة 2014 غير أنّه لم يتم تجسيم ذلك.

وأفادت وزارة الماليّة أنّ مصالحها تقوم بنشر تقارير ربع سنوية ونصف سنوية على بوابة وزارة المالية حول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة وتحليل النتائج مقارنة بتلك المسجلة في نفس الفترة من السنة السابقة ومقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي أو التكميلي قبضا وصرفا. علما بأنه سيتم بداية من سنة 2017 إرفاق مشروع قانون غلق ميزانية الدولة بهذه التحاليل بما يساعد السلطة التشريعية على حسن تقييم تنفيذ ميزانية الدّولة.

5-8 - نفقات التأجير

بلغت نفقات التأجير 13.163,859 م.د. وتسارع نسق نموّ هذه النفقات حيث تطوّرت بنسبة 13,66 % مقابل 9,87 % في التصرّف السابق وذلك خاصة بالعلاقة مع الزيادة العامّة في الأجور والزيادة الخصوصيّة في قطاعات الدّفاع والأمن والديوانة والتربية[18] علما بأنه تمّ حصر الانتدابات في سنة 2016 أساسا في حدود خرّيجي مدارس التكوين ووزارات الداخليّة والدّفاع والعدل وبعض القطاعات ذات الأولوية[19].

وساهم هذا التسارع في ارتفاع حصّة نفقات التّأجير ضمن نفقات التصرّف لتبلغ ما نسبته 72,27 % . كما بلغت حصّة نفقات التّأجير ضمن جملة نفقات العنوانين الأوّل والثاني من ميزانيّة الدّولة (دون اعتبار نفقات خدمة الدّين العمومي) نسبة 58,78 % سنة 2016 مقابل 51,74 % في التصرف السابق و49,68 % في سنة 2014.

وتجدر الإشارة إلى تواصل تخصيص مبالغ من باب النفقات الطارئة لفائدة قسم التّأجير العمومي (43,714 م.د في سنة 2016 وهو ما يمثل نسبة 44,09 % منها مقابل 57,35 % في التصرّف السّابق). وفي هذا الصدد، تذكر الدائرة بأنّ تخصيص جزء هامّ من الاعتمادات المرسّمة بباب النفقات الطارئة لفائدة التأجير العمومي لا مبرّر له نظرا لانتفاء الصبغة الطارئة لهذا الصنف من الأعباء.

وبالنظر إلى تدهور وضعية المالية العمومية خلال السنوات الأخيرة تدعو الدائرة إلى إحكام متابعة هذا الصنف من النفقات والعمل على حصرها في حدود الاعتمادات المرخص فيها بقانون الماليّة.

---

[17] - التقرير النهائي حول مهمّة متابعة الملاحظات والتوصيات الواردة بتقرير دائرة المحاسبات المتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2013 والمنجز من قبل هيئة الرقابة العامّة للمالية.

[18] - التقرير نصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى ديسمبر 2016.

[19] - التقرير نصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسي الأوّل لسنة 2016.

وفضلا عن ذلك لاحظت الدّائرة، ضمن تقاريرها السابقة حول غلق الميزانية، عدم إرفاق الحساب العام بمعطيات حول حجم الانتدابات المرخص فيها ضمن قوانين المالية والانتدابات الفعلية المنجزة وذلك لتمكين السلطة التشريعية من مراقبة مدى التقيّد بتراخيصها.

ولئن جاء بردّ مصالح وزارة المالية في الغرض[20] أنّ تراخيص قانون المالية بخصوص الانتدابات مضمنة بمذكرات الميزانية لجميع الوزارات ومرفقة بقانون المالية وأنّ إنجاز الانتدابات ومتابعتها هي من صلاحيات رئاسة الحكومة فانّ متطلّبات الشفافية في المالية العمومية تقتضي توفير معلومات للعموم حول تنفيذ الميزانية مما يستوجب مد السلطة التشريعية بالمعطيات المتعلقة بتجسيم التراخيص التي أسندتها بخصوص الانتدابات. علما بأن مشروع القانون الأساسي للميزانية الجديد ينص على مصادقة مجلس نواب الشعب على العدد الجملي للأعوان المرخص فيهم إلى موفى السنة المعنية. كما تمّ التنصيص على إرفاق مشروع قانون المالية بجدول تفصيلي لتوزيع هذا العدد حسب الهياكل المعنية.

وفي انتظار المصادقة على مشروع القانون الأساسي المذكور، تجدّد الدائرة طلب موافاتها بمعطيات حول التراخيص والإنجازات المتعلقة بالانتدابات.

5-9- ضبط التقديرات

تواصل خلال سنة 2016 على غرار السنوات السابقة تسجيل فوارق هامة بين التقديرات والإنجازات في خصوص موارد ميزانيّة الدّولة.

وينصّ الفصل 24 من القانون الأساسي للميزانية على أنّه "يتم ضبط تقديرات الموارد من قبل وزير المالية حسب أصناف المداخيل وذلك في إطار التوازن الاقتصادي للسنة المعنية. ويتمّ ضبط تقديرات النفقات على أساس حاجيات التصرف المنتظرة لمختلف المصالح ونسق إنجاز مشاريع وبرامج التنمية".

ويكتسي ضبط تقديرات ميزانية الدّولة أهمية خاصّة في إطار الرقابة على غلق الميزانية بالنظر إلى الأثر المباشر لدقة التقديرات على شفافية ومصداقية المعطيات المالية المقدمة للسلطة التشريعية عند الإقتراع على مشروع قانون المالية في مرحلة أولى وقانون غلق الميزانية في مرحلة ثانية. كما ترتبط أهمية دقة تقديرات ميزانية الدّولة بالتوزانات العامّة إذ يؤدي تحديد حجم النفقات دون الإستناد إلى تقديرات واقعية إلى تسجيل مستويات مرتفعة لعجز الميزانية.

ويتطلب التحكم في توازنات ميزانية الدولة وضع فرضيات واقعية فيما يتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط لإعطاء رؤية أكثر شمولا ووضوحا. وقد تمّ ضبط تقديرات ميزانية الدّولة منذ سنة 2016 وفق مؤشرات اقتصادية وفرضيات تبين فيما بعد عدم دقتها وهو ساهم في الحد من نجاعة التصرف في المالية العمومية.

[20] - رد وزارة المالية بخصوص تقرير دائرة المحاسبات المتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2016.

ويبين الجدول التالي الفوارق الهامة بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2012-2016 والتي ساهمت في الحد من نجاعة التصرف في المالية العمومية:

البند	2012			2013			2014			2015			2016		
	الهدف	المنجز	الفارق	الهدف	المنجز	الفارق	الهدف	المنجز	الفارق	الهدف	المنجز	الفارق	الهدف	المنجز	الفارق
نمو الناتج المحلي الإجمالي	4,5	3,9	0,6 -	4,5	2,3	2,2 -	4	2,3	1,7-	3	1,1	1,9 -	2,5	1	1,5 -
العجز الجاري	5,4	8,3	2,9 +	6,8	8,4	1,6 +	7,2	9,1	1,9 +	7,5	8,9	1,4 +	8,3	9	0,7 +
عجز ميزانية الدولة[21]	6	5,5	0,5 -	5,9	6,9	1 +	5,7	5	0,7 -	-	4,8	-	3,9	6	2,1+

المصدر: وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

ومن شأن الأخذ في عين الاعتبار، عند إعداد ميزانية الدولة، لمتغيرات الاقتصاد الكلي والاعتماد على فرضيات بديلة تمكّن من توقع الصدمات الداخلية والخارجية أن يمكن من الرفع من أداء توقعات الاقتصاد الكلي وتقديرات الميزانية وهو ما أكد عليه صندوق النقد الدولي ضمن تقريره[22] المتعلق بتقييم شفافية المالية العمومية في إطار المساعدة الفنية التي يوفرها لتونس.

وفي إطار تطبيق التّصرف في الميزانيّة حسب الأهداف تم ضبط أهداف لبرنامج "مصالح الميزانية" بوزارة المالية منها تطوير جودة تقديرات موارد ونفقات الميزانية. ويتنزل هذا الهدف في إطار الالتزام بالمعايير الدولية حول جودة ودقة التقديرات. ويبيّن الجدول الموالي مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء المتعلقة بتطوير جودة تقديرات موارد الميزانية لسنة 2016:

مؤشر قيس الأداء	تقديرات[23] (%)	الانجازات مقارنة بق.م (%)	الانجازات مقارنة بق.م.ت (%)
نسبة الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية (%)	1,2	10,1	0,70
نسبة الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الديوانية[24] (%)	0,6	1,00	0,30

المصدر: التقرير السنوي للقدرة على الأداء مهمة المالية لسنة 2016

ويتّضح من الجدول أعلاه أنّ الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية وفي الموارد الديوانية بلغ على التوالي ما نسبته 10 % و1 % مقابل 1,2% و0,6 تم تقديرها بقانون المالية الأصلي لسنة 2016. ويعزى تسجيل هذا الفارق

[21] - دون اعتبار مداخيل التخصيص والهبات الخارجية والأموال المصادرة.

[22] - التقرير عدد 16-339 الصادر في شهر نوفمبر 2016.

[23] - المشروع السنوي للقدرة على الأداء مهمة المالية لسنة 2016.

[24] - يقصد بالموارد الديوانية مجموع المعاليم والأداءات المرتبطة بالتوريد وخاصة منها المعاليم الديوانية والأداء على القيمة المضافة والأداء على الاستهلاك.

بين التقديرات والإنجازات في خصوص هذا المؤشر إلى وضع فرضيات غير واقعية تعلقت أساسا بنسبة النمو (1,1 % مقابل 2,5 % مقدرة) وبتطور أسعار النفط بالأسواق العالمية (44 دولار للبرميل مقابل 55 مقدرة) وسعر صرف الدولار (2,148 دينار للدولار مقابل 1,970 دينار للدولار مقدرة).

وتتعين الملاحظة أنّه ورغم إصدار قانون مالية تكميلي بتاريخ 3 جانفي 2017 تمّ تسجيل فوارق هامّة خاصة ببعض بنود الموارد الجبائية. وفضلا عن عدم التقيد بمستوى عجز الميزانية المقدر، أدّت هذه الفوارق في ظل عدم القدرة على الضغط على النفقات إلى تفاقم عجز الميزانية.

وتوصي الدائرة في هذا الصدد بضرورة وضع فرضيات واقعية تأخذ في الاعتبار متغيرات المؤشرات الاقتصادية والصدمات الداخلية والخارجية عند ضبط التقديرات وذلك للتقليص من الفوارق بين التقديرات والانجازات المتعلقة بمؤشرات تقييم جودة الأداء في هذا الخصوص.

5-10 - خصم فوائض مداخيل صناديق الخزينة

تعدّ موارد صناديق الخزينة مداخيل تخصّص لتمويل بعض العمليّات المحدّدة في إطار المصلحة العمومية وذات صلة بمصدر المداخيل. وهي تهدف إلى تجسيم سياسة الدّولة سواء في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي. وتتأتى هذه الموارد من أشخاص طبيعيين ومعنويين.

ولوحظ تواصل اقتطاع مبالغ، خلال السنوات من 2013 إلى 2016، من فوائض مداخيل صناديق الخزينة على نفقاتها ونقلها إلى موارد العنوان الأوّل من ميزانية الدولة كما يبرزه الجدول التالي:

م.د

السنة	2013	2014	2015	2016
الخصم من فائض صناديق الخزينة	636	931,743	1.027,905	1.127,894

وجدير بالإشارة أنّ قوانين المالية لسنتي 2017 و2018 تضمّنت تقديرات بهذا العنوان على التوالي بمبلغ 1.128,200 م.د[25] و1.271,200 م.د[26].

وتذكر الدائرة في هذا الخصوص بأن تخصيص هذه المبالغ لتمويل نفقات العنوان الأوّل من ميزانية الدولة لا يتلاءم مع الأهداف التي من أجلها بعثت الصناديق المعنيّة.

[25] - القانون عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17 ديسمبر 2016 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2017.

[26] - القانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2018.

وبالإضافة إلى ذلك، ولئن ينصّ الفصل 21 من القانون الأساسي للميزانيّة على أن تنقل فوائض صناديق الخزينة من سنة إلى أخرى، ما لم يتقرّر ما يخالف ذلك ضمن قانون الماليّة أو قانون غلق الميزانيّة، فإنّ الترخيص في خصم مبالغ ماليّة من متوفرات بعض الصناديق لفائدة العنوان الأوّل أو الثاني من الميزانيّة كان يجب التنصيص عليه ضمن فصول خاصّة صلب قوانين الماليّة أو قوانين غلق الميزانيّة.

ويلاحظ، بالنسبة إلى الفترة من 2014 إلى 2016، أنه ولئن تم إقرار خصم مبالغ ماليّة من متوفرات بعض الصناديق لفائدة الميزانيّة بموجب قوانين المالية، فإنّ ذلك لم يتّسم بالوضوح الكافي، حيث تمّ إدراج هذا الخصم بالجدول "أ" الملحق بقانون الماليّة والمتعلّق بموارد الميزانية تحت بند "فائض مداخيل الصناديق الخاصّة على النفقات دون إفراده بفصل على حدة ". واقتصر الأمر على إدراج فصل بهذا العنوان بمشاريع قوانين غلق الميزانية وذلك على سبيل التسوية.

وبالنظر إلى حجم المعطيات المدرجة بالجداول الملحقة وإلى طابعها الفني البحت فإن التمشي على هذا النحو يتعارض مع مبدأ الشفافية طبقا للمعايير الدولية في مجال المالية العمومية والذي يقتضي توفير المعلومة بوضوح مما يجعل السلطة التشريعية على بيّنة من الحسابات المعنية بالخصم قبل المصادقة على العملية.

وعلاوة على ذلك، تمّ إدراج المبالغ المحولة ضمن مداخيل البند السادس لموارد ميزانية الدولة والمضمن بالعنوان الأوّل منها (ضمن الأداءات والمعاليم غير المباشرة الإعتيادية). ويعتبر هذا التصنيف المحاسبي غير ملائم مع طبيعة الموارد وذلك باعتبار الطابع الاستثنائي لمثل هذه الخصومات.

وأفادت مصالح وزارة المالية في ردها على تقرير غلق الميزانية لسنة 2016 بأنه سيتم بداية من مشروع قانون المالية لسنة 2019 إدراج فصل جديد للغرض.

5-11 - الحساب القارّ لتسبقات الخزينة

عملا بأحكام الفصل 45 من القانون الأساسي للميزانية، يتم إدراج الفارق بين موارد الميزانية (باعتبار موارد الاقتراض) ونفقاتها (بما في ذلك خدمة الدين) بالحساب القار لتسبقات الخزينة وذلك بعد طرح المبالغ ذات الاستعمال الخاص والمتمثلة في فوائض موارد صناديق الخزينة على نفقاتها التي يتم نقلها إلى التصرف الموالي ولا تحتسب بالتالي ضمن نتيجة السنة.

وتواصل، خلال سنة 2016، ارتفاع الرّصيد المدين للحساب القارّ لتسبقات الخزينة المدرج بحساب تصرف أمين المال العام. ويعكس التطوّر المتواصل لهذا الرّصيد نقصا في دقّة تقدير موارد ميزانيّة الدّولة ونفقاتها وذلك فضلا عن صعوبة تحقيقها ممّا يؤدي إلى عدم التوافق بين الموارد المحصّلة والنفقات الفعلية وإلى اللجوء إلى متوفّرات الخزينة لتمويل هذا الفارق.

وبلغ الرصيد المدين لهذا الحساب في 31 ديسمبر 2016، ما قيمته 9.595,815 م.د. ويلاحظ عدم تسجيل ضمن هذا الحساب وإلى موفى ديسمبر 2016، النتائج الوقتية لتنفيذ الميزانية بعنوان السنوات من 2013 إلى 2015 وذلك بالنظر إلى عدم صدور قوانين غلق الميزانيات المتعلقة بها قبل موفى سنة 2016.

وبإدراج فائض المصاريف على مقابيض الميزانية لسنتي 2013 (1.464,468 م.د) و2015 (8,776 م.د) وفائض الموارد على النفقات بعنوان سنتي 2014 (462,571 م.د) و2016 (479,421 م.د)، يرتفع الرصيد المدين الفعلي للحساب القار لتسبقات الخزينة إلى 10.127,067 م.د. وهو مستوى مرتفع يعكس الإفراط في اللجوء إلى متوفرات الخزينة لتمويل عجز الميزانية ويؤدي إلى الحد من قدرة الخزينة على الاضطلاع بالدور الموكول إليها.

ولئن ساهم إدراج فواضل بعض حسابات الخزينة لفائدة موارد ميزانية الدولة خلال السنوات من 2013 إلى 2016 في التخفيض من الرصيد المدين للحساب القار لتسبقات الخزينة، فإنّ هذه الترخيصات تبقى استثنائية بمقتضى قوانين المالية.

وتجدد الدّائرة التأكيد على ضرورة العمل على تفادي الإفراط في استعمال متوفّرات الخزينة كمورد قارّ لتمويل قسط من نفقات الميزانيّة دون ترخيص مسبق بقوانين الماليّة. كما توصي بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين نسبة تحقيق الموارد وملاءمة حجم النفقات الفعلي مع الموارد المحصّلة.

5-12 - البقايا للتسوية بعنوان تسبقات على عمليات الميزانية

تواصل، خلال سنة 2016، اللجوء إلى تسبقات الخزينة من أجل تغطية جانب من نفقات الميزانية على أن تتم تسويتها لاحقا. واستنادا لحساب التصرف لأمين المال العام، بلغت التسبقات غير المسواة بهذا العنوان بتاريخ 31 ديسمبر 2016 ما قدره 845,439 م.د مقابل 753,973 م.د خلال سنة 2015. وتوزّع هذا الرصيد بين 304,012 م.د تعلّقت بتسديد الدّين العمومي و515,390 م.د خصّت العنوان الأوّل و26,037 م.د شملت العنوان الثاني من الميزانيّة.

ولاحظت الدّائرة، ضمن تقاريرها السابقة، أن تواصل عدم تسوية هذه التسبقات خلال السنوات الراجعة إليها يتنافى مع أحكام الفصل 59 من مجلّة المحاسبة العمومية الذي ينصّ على أنّه "لا يتمّ الترخيص في منح التسبقات إلاّ إذا كانت ممنوحة على مصاريف قانونية قرّرت لها اعتمادات خاصّة بالميزانية".

كما لاحظت أنّ تضمّن حسابات التسبقات على عمليات الميزانية لعمليّات راجعة لسنوات سابقة من شأنه أن لا يعكس الحجم الحقيقي لنفقات السنة وأن يحدّ من مصداقية النتائج التي ينتهي إليها تنفيذ الميزانية للسّنة المعنية وأن يحجب تجاوز للاعتمادات السنوية.

كما تجدّد الدائرة توصيتها بضرورة إيجاد الآليات المناسبة لتسوية الرصيد المدين لحسابات التسبقات على عمليات الميزانية والذي من شأنه أن يحد من قدرة الخزينة على تجسيم تدخلاتها في الدورة الاقتصادية لا سيما عبر إسناد قروض وتسبقات جديدة للمتعاملين معها.

5-13 - البقايا للاستخلاص

على غرار السنوات السّابقة، تمّ خلال تصرّف 2016 تحصيل موارد الميزانيّة أساسا من خلال عمليات الاستخلاص الفوري. وواصلت الديون المتبقيّة للاستخلاص بقباضات الماليّة في الارتفاع، حيث بلغت في موفى سنة 2016 ما قيمته 8.901,624 م.د[27] مقابل 8.120,875 م.د في التصرف السابق. وبلغت الموارد المستخلصة في سنة 2016 ما قيمته 784,944 م.د مقابل 636,959 م.د في سنة 2015. وشهدت نسبة استخلاص هذه الدّيون (8,10 %) تطورا مقارنة بالسنوات السابقة حيث لم تتجاوز 7,27 % في سنة 2015 و5,42 % في سنة 2014. وتواصل في سنة 2016 عدم تضمّن الحساب العام للسنة الماليّة مبالغ حول بقايا الاستخلاص المثقلة لدى قباضات الديوانة.

وبالنظر إلى الحجم الهام لهذه الدّيون وإلى تطورها فإن الدائرة تدعو إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالرّفع من نسبة استخلاصها وإلى المبادرة بتطهير تلك الديون من خلال طرح تلك التي تستجيب منها للشروط القانونيّة للطرح وذلك بغرض تركيز المحاسبين على الدّيون القابلة للاستخلاص. كما تجدد دعوتها لإدراج المعطيات المتعلّقة بالدّيون المثقلة بقباضات الدّيوانة بالحساب العامّ للسنة الماليّة وبالجداول الملحقة بمشروع قانون غلق الميزانيّة.

وفي هذا الإطار جاء برد وزارة المالية حول تقرير الدائرة عن غلق ميزانية سنة 2016 أنه تم وضع برنامج للترفيع في نسق اسخلاص الديون المثقلة. كما تم القيام بدراسات قصد تطهيرها أفرزت جملة من المقترحات يتم حاليا النظر في إمكانية تطبيقها وتفعيلها.

5-14 - التداين العمومي

تواصل في سنة 2016 ارتفاع حجم الدّين العمومي الباقي للتسديد حيث سجّل نموّا بنسبة 18,86 % مقابل 31,78 % في التصرف السّابق تبعا لتطوّر الدّين الخارجي الباقي للتسديد بنسبة 21,86 % والدّين الدّاخلي الباقي للتسديد بنسبة 13,72 %.

وساهم ذلك في ارتفاع التداين العمومي إلى 61,9 %[28] من إجمالي النّاتج المحلّي في سنة 2016 مقابل 55,4 % في التصرف السابق. وقد بلغ الدّين الباقي للتسديد حوالي 4.886 دينار للسّاكن الواحد[29].

---

[27] - دون اعتبار الديون المثقلة بقباضات الدّيوانة.

[28] - تقرير البنك المركزي التّونسي لسنة 2016.

وتدعو الدائرة في ظل تواصل ارتفاع نسبة التداين العمومي إلى التحكم في المديونية خاصة الخارجية منها وإلى إحكام التصرف في موارد الاقتراض والى تفعيل آليات التصرف النشيط في الدين وذلك بالنظر إلى المخاطر المتصلة به من حيث تذبذب أسعار الصّرف.

6- مؤشّرات تنفيذ الميزانية

أفرز تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2016 قبضا وصرفا المؤشرات التالية:

[29] - بلغ عدد السكان بالجمهورية التونسية حسب موقع المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 20-04-2018 حولي 11.446,3 ألف ساكن حسب آخر تعداد في أفريل 2018.

أهمّ المؤشّرات المتعلّقة بموارد 2016

- ارتفعت الموارد المحصّلة في سنة 2016 إلى 31.676,725 م.د مسجّلة زيادة بمبلغ 2.223,267 م.د مقارنة بالتقديرات النهائية أي بنسبة تحقيق 107,55 % مقابل 103,18 % في سنة 2015.
- تطورت جملة موارد الميزانية المحصّلة مقارنة بإنجازات سنة 2015 بمبلغ 2.779,984 م.د وبنسبة 9,62 % مقابل تراجع هذه الموارد في التصرّف السابق بقيمة 370,958 م.د وبنسبة 1,27 %.
- تطورت الموارد الذّاتية (23.336,662 م.د) بنسبة 4,49 % مقابل تراجع بنسبة 1,33 % في سنة 2015 وتطور بنسبة 2,56 % في سنة 2014.
- تواصل في سنة 2016 تراجع حصّة الموارد الذاتيّة من جملة موارد الميزانيّة لتبلغ 73,67 % مقابل 77,29 % في التصرّف السّابق و90,41 % في سنة 2010.
- مكّنت الموارد الذاتية من تغطية نفقات الميزانيّة في حدود نسبة 80,24 % مقابل 83,43 % في سنة 2015 و88,80 % في سنة 2010.
- ساهمت الموارد الوطنية والبالغة 27.112,214 م.د دون اعتبار الهبات الخارجية في تغطية نفقات الميزانيّة بنسبة 93,22 % مقابل نسبة 91,18 % في سنة 2015. وتوزّعت هذه الموارد بين الموارد الذاتيّة الصافية (23.208,202 م.د) وموارد الاقتراض الدّاخلي (3.904,012 م.د).
- تمّ تعبئة موارد الاقتراض بمبلغ 8.340,063 م.د وبنسبة تحقيق للتقديرات النّهائية قدرها 105,44 %.
- تواصل في سنة 2016 ارتفاع حصّة موارد الاقتراض من جملة موارد ميزانية الدّولة لتبلغ 26,33 % مقابل 22,71 % في سنة 2015 و9,59 % في سنة 2010.
- توزّعت موارد الاقتراض المحققة بين الاقتراض الداخلي (46,81 %) والاقتراض الخارجي (53,19 %).
- تواصل في سنة 2016 تطوّر موارد الاقتراض الخارجي مقارنة بالتصرّف السابق (4.196,342 م.د) بفارق 239,709 م.د وبنسبة 5,71 % مقابل تطوّر بمبلغ 807,345 م.د وبنسبة 23,82 % خلال سنة 2015.

أهمّ المؤشرات المتعلّقة بنفقات 2016

- بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها ما قيمته 29.083,639 م.د في سنة 2016 مسجّلة مقارنة بالسنة السّابقة نموّا بمبلغ 2.312,506 م.د وبنسبة 8,64 % مقابل على التوالي 106,952 م.د و 0,4 %.
- توزّعت نفقات الميزانيّة في سنة 2016 بين العنوانين الأوّل (20.197,666 م.د) والثاني (8.084,412 م.د) وصناديق الخزينة (801,561 م.د).
- تجاوزت نفقات العنوان الأوّل الموارد المحصلة بنفس العنوان (19.176,503 م.د) ممّا أسفر عن فائض في النفقات على المقابيض (1.021,163 م.د) تم تمويله على حساب بقية أجزاء الميزانية وهو ما يتعارض مع حسن حوكمة الميزانية.
- سجّلت سنة 2016 نموّا في نفقات العنوان الأوّل بمبلغ 1.541,192 م.د وبنسبة 8,26 % مقابل نموّ بمبلغ 141,658 م.د وبنسبة 0,77 % في سنة 2015.
- انخفضت حصّة نفقات التصرّف مقارنة بجملة نفقات الميزانيّة إلى 62,63 % مقابل 63,37 % في السّنة السّابقة.
- عرفت نفقات التنمية ونفقات خدمة الدّين العمومي نمو حصّتيهما مقارنة بجملة النفقات إلى 16,38 % و18,24 % في سنة 2016 مقابل على التّوالي 15,84 % و17,79 % في سنة 2015.
- أفرز تنفيذ الميزانيّة فواضل اعتمادات بلغت جملتها 369,819 م.د توزعت بين العنوان الأوّل (151,534 م.د) والعنوان الثّاني (308,569 م.د) وحسابات أموال المشاركة (26,476 م.د)، أما الحسابات الخاصة في الخزينة فقد شهدت تجاوزا للاعتمادات بما قيمته 116,760 م.د.
- تفاقمت حصة التأجير العمومي ضمن هيكلة نفقات التصرّف إلى 72,27 % مقابل 68,27 % في سنة 2015. ومثّلت هذه النفقات ما نسبته 58,78 % من جملة نفقات العنوانين الأوّل والثاني لميزانية الدّولة (دون اعتبار نفقات خدمة الدّين العمومي).
- بلغت نفقات التدخل العمومي في سنة 2016 ما قيمته 3.972,899 م.د مسجّلة تراجعا بمبلغ 364,070 م.د وبنسبة 8,39 % مقارنة بسنة 2015.
- تطوّرت في سنة 2016 نفقات خدمة الدّين العمومي (5.304,148 م.د) بنسبة 11,39 % مقابل 1,86 % في السنة السّابقة وذلك خاصة نتيجة نمو تكاليف الدين العمومي الخارجي بنسبة 13,51 %.

مؤشّرات عامة

- أسفر تصرّف 2016 عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره 479,421 م.د.
- تفاقم عجز الميزانيّة (دون اعتبار مداخيل الهبات والتخصيص وأموال المصادرة) إلى ما نسبته 6,1 % من الناتج المحلّي الإجمالي مقابل 4,8 % في سنة 2015 و5 % في سنة 2014.
- استقرّ نموّ الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار القارّة في حدود 1 % في سنة 2016 مقابل 1,1 % في سنة 2015.
- تواصل في سنة 2016 تفاقم نسبة البطالة لتبلغ 15,5 % مقابل 15,4 % في السنة السابقة.
- بلغ معدل نسبة التضخم 3,7 % في سنة 2016 مقابل 4,9 % في سنة 2015.
- أفرز الميزان الجاري في سنة 2016 عجزا بما قيمته 7.935 م.د وما نسبته 8,8 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 7.552 م.د و8,9 % في السنة السابقة.
- بلغت في سنة 2016 نسبة تغطية الواردات 69,8 % مقابل 69,6 % في سنة 2015.
- تراجعت نسبة الضغط الجبائي لتبلغ 20,74 % في سنة 2016 مقابل 21,92 % في سنة 2015 ونسبة 21,9 % حسب وثيقة مشروع قانون المالية لسنة 2016.
- تواصل ارتفاع نسبة التداين العمومي لتبلغ 61,9 % في سنة 2016 مقابل 55,4 % في سنة 2015.
- بلغ الرصيد المدين للحساب القار لتسبقات الخزينة في موفى 2016 ما قيمته 9.595,815 م.د.وبإدراج فائض الموارد على نفقات الميزانية لسنتي 2014 و2016 وفائض المصاريف على مقابيض الميزانية لسنتي 2013 و2015 يرتفع الرصيد المدين الفعلي لهذا الحساب إلى 10.127,067 م.د.

الجزء الثاني: تحليل موارد ونفقات ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة لسنة 2016

العنوان الأوّل: تحليل موارد ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة

تتضمّن التحاليل المتعلّقة بموارد ميزانية الدّولة لسنة 2016 العنوانين الأوّل والثاني وصناديق الخزينة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج وموارد الصّناديق الخاصّة المدرجة بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

القسم الأوّل - موارد ميزانية الدّولة

بنيت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2016 خاصّة على أساس نسبة نمو متوقعة في حدود 2,5 % ومعدل سعر النفط قدره 55 دولار للبرميل واعتماد فرضيات سعر صرف الدولار بمبلغ 1,970 دينار ومستوى صرف اليورو بمبلغ 2,200 دينار[30] وبلوغ عجز الميزانيّة 3,9 % ونسبة التداين 53,4 %.

وضبطت التّقديرات الأوّلية للموارد الجملية لميزانية الدّولة بمقتضى القانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 والمتعلق بقانون الماليّة لسنة 2016 بمبلغ 29.150 م.د مقابل 28.900 م.د في سنة 2015. وتمّ التخفيض في هذه التّقديرات بموجب القانون عدد 1 لسنة 2017 والمؤرخ في 3 جانفي 2017 والمتعلق بقانون الماليّة التكميلي لسنة 2016 بمبلغ 1 م.د.

وشمل هذا التخفيض موارد العنوان الأول بمبلغ 1.879 م.د وموارد الحسابات الخاصّة بالخزينة بمبلغ 164 م.د حدّ منه الترفيع في موارد العنوان الثاني بقيمة 2.042 م.د.

وباعتبار الزّيادة في تقديرات موارد القروض الخارجية الموظفة[31] بمبلغ 221,981 م.د وبإدراج المقابيض المحصّلة بعنوان حسابات أموال المشاركة (82,477 م.د) ترتفع التّقديرات النهائيّة في سنة 2016 إلى 29.453,458 م.د مسجّلة مقارنة بالتّقديرات الأوّلية زيادة بمبلغ 303,458 م.د ومقارنة بالتّصرف السّابق إرتفاعا بمبلغ 1.448,024 م.د وبنسبة 5,17 %.

---

[30] - وثيقة الميزان الاقتصادي لسنة 2016.

[31] - قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 6 أكتوبر 2017 والمتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2016.

ويجدر التّذكير بأنّ قوانين الماليّة لا تتضمّن تقديرات بخصوص تدخلات حسابات أموال المشاركة وبالتّالي تقتصر رقابة السلطة التشريعية على تدخلات هذه الحسابات عند المصادقة على قانون غلق الميزانيّة حيث يتمّ في إطاره إدراج تقديرات مواردها وإنجازاتها وبالتّالي فإن عملية الترخيص تكون على سبيل التّسوية.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تواصل احتساب فوائض صناديق الخزينة للسنة السّابقة ضمن الموارد المحصلة دون أخذها بعين الاعتبار عند ضبط التّقديرات. وقد بلغت الفوائض التي تمّ نقلها في سنة 2016 ما يناهز 1.006,490 م.د وذلك بعد خصم مبلغ 1.127,894 م.د تمّ تحويله لموارد العنوان الأوّل من الميزانيّة وهو ما من شأنه أن يحدّ من دلالة النتائج فيما يتعلق بنسبة تحقيق التّقديرات.

أمّا على مستوى الإنجاز فقد بلغت الموارد الجملية المحصّلة للميزانيّة في سنة 2016 ما قيمته 31.676,725 م.د وتمّ بذلك إنجاز التّقديرات النهائيّة بنسبة تناهز 107,55 % مقابل 103,18 % في السنة السّابقة.

وعلى غرار السنوات السّابقة،تمّ خلال التصرّف 2016 تحصيل موارد الميزانيّة أساسا من خلال عمليات الاستخلاص الفوري. واصلت الديون المتبقيّة للاستخلاص بقابضات الماليّة في الارتفاع، حيث بلغت في موفى سنة 2016 ما قيمته 8.901,624 م.د مقابل 8.120,875 م.د [1] في التصرف السابق. وبلغت الموارد المستخلصة في سنة 2016 ما قيمته 784,944 م.د مقابل 636,959 م.د في سنة 2015. وشهدت نسبة استخلاص هذه الدّيون (8,10 %) تطورا مقارنة بالسنوات السابقة والتي لم تتجاوز 7,27 % في سنة 2015 و5,42 % في سنة 2014.

وتواصل في سنة 2016 عدم تضمّن الحساب العام للسنة الماليّة مبالغ حول بقايا الاستخلاص المثقلة لدى قباضات الديوانة.

وبالنظر إلى الحجم الهام لهذه الدّيون فان الدائرة تدعو إلى مواصلة الإجراءات الكفيلة بالرّفع من نسبة استخلاصها والى المبادرة بتطهير تلك الديون من خلال طرح التي تستجيب منها للشروط القانونيّة للطرح وذلك بغرض تركيز المحاسبين على الدّيون القابلة للاستخلاص. كما تجدد الدائرة دعوتها لإدراج المعطيات المتعلّقة بالتصرّف في الدّيون المثقلة بقباضات الدّيوانة بالحساب العامّ للسنة الماليّة وبالجداول الملحقة بمشروع قانون غلق الميزانيّة.

(1) - دون اعتبار الديون المثقلة بقباضات الدّيوانة.

ويبرز الجدول التّالي موارد ميزانية الدّولة لسنة 2016 مقارنة بالتّقديرات الأصليّة والنهائيّة:

بالدّينار

البنود	تصرّف 2016				فارق الإنجازات مقارنة	
	تقديرات قانون الماليّة الأصلي	تقديرات قانون الماليّة التكميلي	التقديرات النهائيّة	الإنجازات	بتقديرات قانون الماليّة الأصلي	بالتقديرات النهائيّة
العنوان الأوّل	**21.383.200.000**	**19.504.200.000**	**19.504.200.000**	**19.176.502.843**	- **2.206.697.157**	- **327.697.157**
- المداخيل الجبائية الاعتيادية	19.987.200.000	18.371.200.000	18.371.200.000	18.081.807.164	- 1.905.392.836	- 289.392.836
- المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	1.396.000.000	1.133.000.000	1.133.000.000	1.094.695.679	- 301.304.321	- 38.304.321
العنوان الثاني	6.974.000.000	9.016.000.000	9.237.981.459	9.584.996.171	2.610.996.171	**347.014.712**
- المداخيل غير الاعتيادية	480.000.000	1.328.000.000	1.328.000.000	1.244.932.714	764.932.714	- 83.067.286
- موارد الاقتراض	6.494.000.000	7.688.000.000	[1]7.909.981.459	8.340.063.457	1.846.063.457	430.081.998
صناديق الخزينة	792.800.000	628.800.000	711.276.774	[2]2.915.226.072	2.122.426.072	**2.203.949.298**
- الحسابات الخاصّة في الخزينة	792.800.000	628.800.000	628.800.000	[2]2.557.912.639	1.765.112.639	1.929.112.639
- حسابات أموال المشاركة	-	-	82.476.774	[2] 357.313.433	357.313.433	274.836.659
ميزانية الدّولة	29.150.000.000	29.149.000.000	29.453.458.233	31.676.725.086	2.526.725.086	**2.223.266.853**

[1] باعتبار مبلغ 221,981 م.د بعنوان الترفيع في تقديرات موارد القروض الخارجية الموظفة.

[2] باعتبار الفوائض المنقولة من التّصرف السّابق.

ويلاحظ أن الزّيادة الصّافية في تحقيق موارد ميزانية الدّولة مقارنة بالتّقديرات النهائيّة (+ 2.223,267 م.د) نجمت أساسا عن نمو موارد صناديق الخزينة (+ 2.203,949 م.د) وموارد العنوان الثاني (+ 347,015 م.د) من جهة وعن نقص في تحصيل موارد العنوان الأول (- 327.697 م.د) من جهة ثانية. علما بأن حوالي نصف الزّيادة المحققة في موارد صناديق الخزينة تأتّى من الفوائض المنقولة من التّصرف السّابق (1.006,490 م.د).

ويعزى النقص المسجّل في تحقيق موارد العنوان الأوّل من الميزانيّة مقارنة بالتّقديرات النهائيّة أساسا إلى النقص في تعبئة كلّ من الأداءات المباشرة الاعتيادية (- 227,382 م.د) والأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية (- 62,011 م.د) ومداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية (- 34,738 م.د).

وشهدت موارد الميزانيّة المحصلة في سنة 2016 نموّا بمبلغ 2.779,984 م.د وبنسبة 9,62 % مقابل تراجع هذه الموارد بقيمة 370,958 م.د وبنسبة 1,27 % في سنة 2015. وترتّب عن هذا التطوّر عن نمو كلّ من موارد الاقتراض (+1.777,507 م.د) والموارد غير الجبائية (+821,447 م.د) والموارد الجبائية (+181,031 م.د).

ولوحظ أن نسق نموّ موارد ميزانية الدّولة فاق نسق نمو الناتج الدّاخلي الخام، حيث تطورت جملة موارد ميزانيّة الدّولة بنسبة 9,62 % مقابل تقلص بنسبة 1,27 % في سنة 2015 في حين سجل الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية نموا بنسبة 6,73 % مقابل 4,79 %[32] في سنة 2015.

ويبين الجدول الموالي موارد ميزانية الدّولة المحصّلة في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 :

بالدّينار

البنود	الموارد المحصّلة		التغيّرات 2015/2016	
	2015	2016	القيمة	النسبة (%)
- المداخيل الجبائية الاعتياديّة	17.930.456.870	18.081.807.164	151.350.294	0,84
- المداخيل الجبائية الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة	625.200.139	654.881.057	29.680.918	4,75
جملة الموارد الجبائية (1)	**18.555.657.009**	**18.736.688.221**	**181.031.212**	**0,98**
(نسبة الضغط الجبائي) [1]	(21,92 %) [1]	(20,74 %)[1]	-	**-**
- المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	1.057.484.523	1.094.695.679	37.211.156	3,52
- المداخيل غير الاعتيادية	406.857.426	1.244.932.714	838.075.288	205,99
- المداخيل غير الجبائية الموظفة للحسابات الخاصّة في الخزينة	1.974.171.694	1.903.031.582	- 71.140.112	- 3,60
- موارد حسابات أموال المشاركة	340.013.241	357.313.433	17.300.192	5,09
جملة الموارد غير الجبائية (2)	**3.778.526.884**	**4.599.973.408**	**821.446.524**	**21,74**
الموارد الذّاتية [2] (3) = (1) + (2)	**22.334.183.893**	**23.336.661.629**	**1.002.477.736**	**4,49**
موارد الاقتراض	**6.562.556.722**	**8.340.063.457**	**1.777.506.735**	**27,09**
جملة موارد ميزانية الدّولة	**28.896.740.615**	**31.676.725.086**	**2.779**.984.471	**9,62**

(1) تمّ احتساب نسبة الضّغط الجبائي باعتماد قيمة النّاتج الداخلي الخام لسنتي 2016 و2015 والمقدّرة بالأسعار الجارية وفق التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2016.

(2) باعتبار الهبات الخارجية.

بلغت الموارد الذّاتية للميزانيّة باعتبار الهبات الخارجية (128,460 م.د) ما قيمته 23.336,662 م.د مسجّلة زيادة بمبلغ 1.002,478 م.د وبنسبة 4,49 % مقابل تراجع بمبلغ 301,117 م.د وبنسبة 1,33 % في التصرف السابق.

ونتج نمو الموارد الذّاتية للميزانيّة في سنة 2016 عن تطور كلّ من الموارد غير الجبائية بمبلغ 821,447 م.د وبنسبة 21,74 % (مقابل تراجع بنسبة 2,17 % في السنة السّابقة) والموارد الجبائية بمبلغ 181,031 م.د وبنسبة 0,98 % (مقابل تراجع بنسبة 1,16% في سنة 2015).

[32] - تمّ احتساب نسبة نمو الناتج الدّاخلي الخام بالأسعار الجارية باعتماد قيمة النّاتج الداخلي الخام للسنوات 2016 ،2015 ،2014 والمقدّرة بالأسعار الجارية على التّوالي بمبلغ 90.350 م.د و84.656 م.د و80.790 م.د وفق التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2016.

وتواصل تراجع حصّة الموارد الذّاتية من جملة موارد الميزانيّة في سنة 2016 مقارنة بالسنوات السّابقة حيث بلغت حصة هذه الموارد 73,67 % مقابل نسبة 77,29 % في سنة 2015 ونسبة 79,85 % في سنة 2012 ، علما وأنه من بين أهداف مشروع قانون الماليّة لسنة 2016 المحافظة على مناب الموارد الذّاتية من جملة موارد الميزانيّة في حدود 77,46 %.

كما تراجعت نسبة تغطية الموارد الذّاتية للنفقات لتبلغ في سنة 2016 ما نسبته 80,24 % مقابل 83,43 % في سنة 2015 ونسبة 85,62 % في سنة 2012 . علما وأن هذه النسبة ضبطت ضمن الميزان الإقتصادي لسنة 2016 في حدود 77,46%.

ويبرز الجدول التّالي تطوّر حصّة الموارد الذّاتية من جملة موارد ميزانية الدّولة ونسبة تغطية الموارد الذّاتية لنفقات الميزانيّة خلال الفترة من 2012 إلى 2016:

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
- حصّة الموارد الذّاتية من جملة موارد الميزانيّة (%)	79,85	81,91	77,34	77,29	73,67
- نسبة تغطية الموارد الذّاتية للنفقات (%)	85,62	84,45	84,90	83,43	80,24

ويرتبط نسق تطور الموارد الذّاتية بصفة أساسية بنسق نمو الموارد الجبائية. ولوحظ تجاوز نسق نمو الناتج الدّاخلي الخام بالأسعار الجارية (6,73 %) نسق نمو الموارد الجبائية (0,98 %) في سنة 2016 وهو ما أدّى إلى انخفاض نسبة الضغط الجبائي إلى 20,74 % مقابل 21,92 % في سنة 2015 وتقديرات محدّدة بنسبة 21,90 %[33].

ويبرز الرسم البياني الموالي تطور الموارد الذّاتية الجبائية وغير الجبائية خلال الفترة من سنة 2012 إلى سنة 2016:

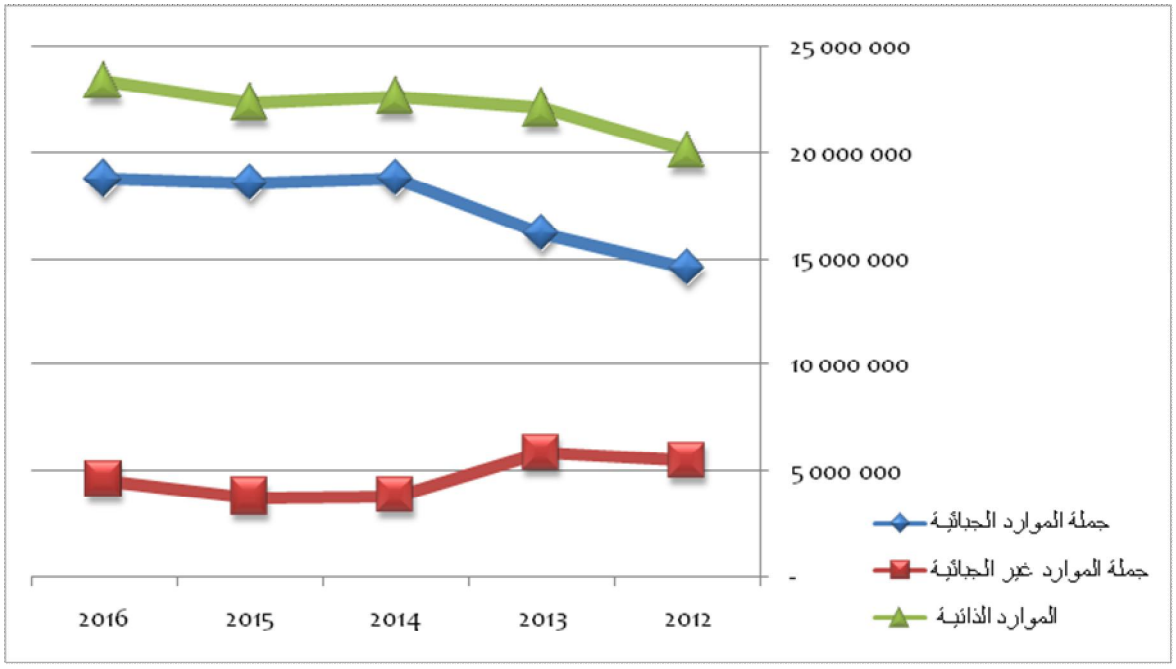

[33] - تقرير مشروع قانون الماليّة لسنة 2016 .

ويفسّر تطور الموارد غير الجبائية بمبلغ 821,447 م.د في سنة 2016 بتحصيل مداخيل بعنوان التفويت في لزمة الجيل الرّابع للهاتف الجوال بما قيمته 471,431 م.د وبإدراج القسط الأخير من التفويت الجزئي في رأس مال شركة اتصالات تونس بمبلغ 396,900 م.د.

وبلغت الموارد الوطنية 27.112,214 م.د توزعت بين الموارد الذّاتية الصافية[34] (23.208,202 م.د) وموارد الاقتراض الدّاخلي (3.904,012 م.د) مما مكّن من تغطية نفقات الميزانيّة (29.083,639 م.د) بنسبة 93,22 %.

وتجدر الإشارة إلى أنه تواصل في سنة 2016 توظيف موارد جبائيّة لفائدة بعض حسابات أموال المشاركة وذلك خلافا لأحكام الفصل 19 من القانون الأساسي للميزانيّة. وقد بلغ مجموع هذه الموارد الجبائية ما قيمته 11,400 م.د في سنة 2016[35] مقابل 1,600 م.د في سنة 2015 و1,900 م.د خلال سنة 2014 [36].

I - موارد العنوان الأوّل

حدّدت التّقديرات الأوّلية المتعلقة بموارد العنوان الأول للميزانيّة في سنة 2016 بمبلغ 21.383,200 م.د. وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي بمبلغ 1.879 م.د لتصبح في حدود 19.504,200 م.د. وشمل التخفيض تقديرات المداخيل الجبائية الإعتيادية (- 1.616 م.د) والمداخيل غير الجبائية الإعتيادية (- 263 م.د) وذلك أساسا نتيجة مراجعة نسبة النمو إلى 1,5 % مقابل تقديرات بنسبة 2,5 %[37].

وارتفعت الموارد المحصلة إلى 19.176,503 م.د أي بنقص عن التّقديرات النهائيّة بمبلغ 327,697 م.د نتج عن النقص الحاصل في تحقيق كل من المداخيل الجبائية الإعتيادية (289,393 م.د) والمداخيل غير الجبائية الإعتيادية (38,304م.د).

كما لم تمكّن موارد العنوان الأول المحصلة في سنة 2016 من تغطية جملة نفقات العنوان الأوّل لميزانية الدّولة والبالغة 20.197,666 م.د إلاّ بنسبة 94,94 % وذلك خلافا للتصرف السّابق حيث سجلت موارد العنوان الأول فائضا بمبلغ 331,467 م.د.

---

[34] - دون اعتبار الهبات.

[35] - نتائج وقتية حسب موقع الواب لوزارة الماليّة بتاريخ 10 أفريل 2018.

[36] - موقع الواب لوزارة الماليّة بتاريخ 10 أفريل 2018.

[37] - وثيقة مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2016.

ويبرز الجدول التّالي مقابيض العنوان الأوّل في سنة 2016 مقارنة بتقديرات السّنة وبمقابيض سنة 2015:

بالدّينار

البنود	التّقديرات النهائيّة	الإنجازات		الفارق بين الإنجازات والتّقديرات لسنة 2016		الفارق بين انجازات 2016 وانجازات 2015	
	2016	2015	2016	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
الأداءات المباشرة الاعتيادية	7.795.000.000	7.823.554.675	7.567.618.449	- 227.381.551	- 2,92	- 255.936.226	- 3,27
الأداءات والمعاليم غير المباشرة	10.576.200.000	10.106.902.195	10.514.188.715	- 62.011.285	- 0,59	- 407.286.520	- 4,03
المداخيل الجبائيّة الاعتيادية	18.371.200.000	17.930.456.870	18.081.807.164	- 289.392.836	- 1,58	151.350.294	0,84
المداخيل الماليّة الاعتيادية	752.000.000	749.089.835	748.433.396	- 3.566.604	- 0,47	- 656.439	- 0,09
مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية	381.000.000	308.394.688	346.262.283	- 34.737.717	- 9,12	- 37.867.595	- 12,28
المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة	1.133.000.000	1.057.484.523	1.094.695.679	- 38.304.321	- 3,38	37.211.156	3,52
جملة موارد العنوان الأوّل	19.504.200.000	18.987.941.393	19.176.502.843	- 327.697.157	- 1,68	188.561.450	0,99

سجلت موارد العنوان الأوّل في سنة 2016 نموا بقيمة 188,561 م.د وبنسبة 0,99 % وذلك خلافا للتصرف السّابق الذي شهد تقلص هذه الموارد بمبلغ 235,981 م.د وبنسبة 1,23 %. ونتج هذا النمو عن تطور كلّ من المداخيل الجبائية الإعتيادية (+ 151,350 م.د) والمداخيل غير الجبائية الإعتيادية (+ 37,211 م.د).

وبخصوص هيكلة موارد العنوان الأول، شهدت سنة 2016 تراجع حصّة المداخيل الجبائية الاعتياديّة إلى94,29% في سنة 2016 مقابل 94,43 % في سنة 2015. ويعزى هذا التّراجع أساسا إلى النقص الذي شهدته الأداءات المباشرة الإعتيادية بنسبة 3,27 %.

أوّلا - المداخيل الجبائية الاعتيادية

حدّدت التّقديرات الأوّلية المتعلقة بالمداخيل الجبائية الاعتيادية بمبلغ 19.987,200 م.د. وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي بمبلغ 1.616 م.د لتبلغ التّقديرات النهائيّة 18.371,200 م.د مقابل 17.925,600 م.د في التّصرف السّابق. وشمل هذا التّخفيض أساسا الموارد المقدّر تحصيلها بعنوان الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بقيمة 983 م.د والأداء على القيمة المضافة بمبلغ 607 م.د. وتمّ تحصيل موارد بهذا العنوان بما قدره 18.081,807م.د مقابل 17.930,457 م.د في التّصرف السّابق وبنقص عن التّقديرات النهائيّة بمبلغ 289,393 م.د وبنسبة 1,58 %.

ولئن كانت المداخيل الجبائية الاعتيادية دون التّقديرات الأصلية منها والنهائيّة فقد سجّلت نموّا مقارنة بالتّصرف السّابق بمبلغ 151,350 م.د وبنسبة 0,84 % نتج عن تحسّن مردود الأداءات والمعاليم غير المباشرة الإعتيادية (+ 407,286 م.د) حدّ منه تقلص الأداءات المباشرة الإعتيادية (- 255,936 م.د).

أ - الأداءات المباشرة الاعتيادية

ضبطت التّقديرات النهائيّة بعنوان الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات في سنة 2016 بما قدره 7.795 م.د. وعلى الرّغم من المصادقة على قانون ماليّة تكميلي في نهاية السّنة أفرزت المداخيل المحققة والبالغة 7.567,618 م.د نقصا مقارنة بالتّقديرات النهائيّة بقيمة 227,382 م.د.

وواصلت هذه الموارد في التراجع حيث تقلّصت في سنة 2016 بمبلغ 255,936 م.د وبنسبة 3,27 % مقابل 345,802 م.د ونسبة 4,23 % في سنة 2015. ويعزى هذا التقلّص إلى المفعول المزدوج لتراجع مردود التسوية (-803,522م.د) ومداخيل المساهمة الظرفية الإستثنائية (- 109,683 م.د) والمبالغ المدفوعة على الحساب (- 58,775 م.د) ولتطوّر المبالغ المحصلة بعنوان الخصم من المورد (+ 716,044 م.د).

ومن حيث طرق تحصيل الأداءات المباشرة تدعّم في سنة 2016 نصيب الخصم من المورد كوسيلة أولى للإستخلاص حيث مثّل 79,40 % في سنة 2016 مقابل 67,65 % في سنة 2015 و60,29 % في سنة 2014. وفي المقابل تواصل تراجع حصّة المداخيل بعنوان التسوية التي بلغت نسبتها 8,75 % في سنة 2016 مقابل 18,74 % في سنة 2015 و26,85 % في سنة 2014.

وتتعين الإشارة إلى أن تدني مردود الأداءات المباشرة الإعتيادية نتج خاصّة عن تقلّص مداخيل التسوية المتعلقة بالضريبة على الشركات البترولية وغير البترولية بما يناهز 799,354 م.د مقارنة بسنة 2015.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر هيكلة مداخيل الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 :

بالدّينار

البنود	إنجازات 2015		إنجازات 2016		التغيّرات 2015/2016	
	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
- التسبقات: الخصم من المورد	5.292.808.057	67,65	6.008.851.890	79,40	716.043.833	13,53
- التسبقات: المبالغ المدفوعة على الحساب	950.789.410	12,15	892.014.506	11,79	- 58.774.904	- 6,18
- التسوية	1.465.821.946	18,74	662.300.202	8,75	- 803.521.744	- 54,82
- المساهمة الظرفية الاستثنائية	114.135.262	1,46	4.451.851	0,06	- 109.683.411	- 96,10
جملة الأداءات المباشرة الاعتياديّة	**7.823.554.675**	**100**	**7.567.618.449**	**100**	**- 255.936.226**	**- 3,27**

1- التسبقات : الخصم من المورد

قدّرت المداخيل المنتظر استخلاصها عن طريق الخصم من المورد في سنة 2016 بمبلغ 6.021 م.د وبلغت المداخيل المحققة 6.008,852 م.د مسجّلة بذلك نقصا مقارنة بالتّقديرات النهائيّة بقيمة 12,148 م.د وبنسبة 0,2 %. ومقارنة بإنجازات السنة السّابقة إرتفعت هذه المداخيل بمبلغ 716,044 م.د وبنسبة 13,53 %.

وترتّبت الزّيادة الحاصلة في سنة 2016 أساسا عن تطور مردود الخصم من المورد بعنوان بعض البنود أهمّها "المرتبات والأجور" (+ 555,786 م.د) وذلك خاصّة نتيجة لإحداثات الشغل (34.700 موطن شغل[38] في سنة 2016) فضلا عن الزّيادة في الأجور إثر التّرفيع في الأجر الأدنى المهني المضمون التّي انتفع بها 275 ألف عامل والتّرفيع في منح التّقاعد بالنّسبة للنّظام العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي انتفع به قرابة 692.400 ألف متقاعد[39].

كما نجمت الزّيادة عن نموّ بنود أخرى على غرار "مداخيل الأموال المنقولة" (+ 54,779 م.د) و"مكافأة وعمولة ووساطة" (+ 35,653 م.د) وكذلك بند "تسبقة على مواد الإستهلاك الموردة" (+ 30,415 م.د).

وتبيّن من خلال هيكلة المداخيل بعنوان الخصم من المورد أهميّة الإستخلاصات بعنوان المرتبات والأجور والتي بلغت حصتها في سنة 2016 ما نسبته 68,44 % مقابل 67,20 % في التّصرف السّابق.

2- التسبقات : المبالغ المدفوعة على الحساب

ضبطت التّقديرات النهائيّة بعنوان المبالغ المدفوعة على الحساب بقيمة 1.043 م.د. واقتصر تحصيلها على مبلغ 892,015 م.د أي بنقص قدره 150,985 م.د وبنسبته 14,48 %. ويعود ذلك إلى عدم تحقيق تقديرات تسبقات الشركات البترولية وتسبقات الشركات غير البترولية التي بلغت نسبة الانجاز بعنوانهما على التّوالي 44,44 % و85,90 %.

وتتعيّن الملاحظة أنّه ورغم صدور قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2016 في بداية شهر جانفي 2017 فقد تمّ تسجيل فوارق هامّة في تحقيق المداخيل الخاصّة بالتّسبقات بعنوان المبالغ المدفوعة على الحساب.

ومقارنة بإنجازات 2015 سجّلت هذه التسبقات تراجعا بمبلغ 58,775 م.د وبنسبة 6,18 % مقابل زيادة بمبلغ 88,634 م.د وبنسبة 10,28%. ويعزى هذا النقص إلى المفعول المزدوج لتراجع حجم التسبقات المدفوعة من قبل الشركات غير البترولية (- 54,604 م.د) والشركات البترولية (- 19,174 م.د) من جهة ولارتفاع حجم التسبقات المدفوعة من قبل

[38] - التّقرير السّنوي للبنك المركزي التّونسي لسنة 2016.

[39] - التّقرير السّنوي للبنك المركزي التّونسي لسنة 2016.

الأشخاص الطبيعيين بعنوان الأرباح الصناعيّة والتجاريّة (+ 12,606 م.د) والمدفوعة بعنوان أرباح المهن الحرّة (+2,397 م.د) من جهة أخرى.

3- التّسوية

حدّدت التّقديرات النهائيّة للموارد بعنوان التسوية بخصوص الضريبة على الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بمبلغ 728 م.د. وتمّ تحصيلها إلى غاية 662,300 م.د أي بنسبة 90,98 %. ويعزى هذا النقص أساسا إلى النسبة المتدنية لإنجاز تقديرات التسوية بعنوان الشركات غير البترولية والتي لم تتجاوز 49,59 %.

ومقارنة بإنجازات السنة السّابقة، واصلت هذه الموارد في التراجع حيث تقلّصت في سنة 2016 بمبلغ 803,522 م.د وبنسبة 54,82 % مقابل 727,505 م.د و33,17 % في التّصرف السابق.

ونتج هذا التّقلص أساسا عن تراجع استخلاصات الشركات البترولية بقيمة 644,706 م.د وبنسبة 61,98 % والضريبة على الشركات غير البترولية بقيمة 154,648 م.د وبنسبة 67,09 %.

وتجدر الإشارة إلى أن تراجع مردود الجباية[40] على الشركات البترولية يعود إلى انخفاض أسعار النفط بالأسواق العالمية من معدل 52,2 دولار للبرميل في سنة 2015 إلى 43,7 دولار في سنة 2016 من جهة وإلى انخفاض الإنتاج الوطني من النفط والغاز الطبيعي من جهة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف نسبة النمو المحققة في سنة 2015 (1,1 % في سنة 2015 مقابل 2,3 % في سنة 2014[41]) قد ساهم في ضعف استخلاص موارد التّسوية بعنوان الشركات غير البترولية.

ب- الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية

ضبط قانون الماليّة لسنة 2016 التّقديرات الأوّلية للأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية بمبلغ 11.209,200 م.د. وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي بمبلغ 633 م.د ونسبة 5,65 %. وشمل التخفيض أساسا بند الأداء على القيمة المضافة نظام داخلي بمبلغ 607 م.د. وتمّ تحصيل التّقديرات النّهائية والبالغة 10.576,200 م.د إلى غاية 10.514,189 م.د أي ما يمثل نسبة 99,41 % مقابل 100,49 % في التصرّف السّابق. وارتفعت الموارد المحصّلة بمبلغ 407,287 م.د وبنسبة 4,03 % في سنة 2016 مقابل زيادة بمبلغ 132,369 م.د وبنسبة 1,33 % في سنة 2015.

وساهم هذا النموّ في تواصل تدعم حصّة الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية ضمن المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة حيث مثّلت في سنة 2016 ما نسبته 58,15 % مقابل 56,37 % في سنة 2015 و54,97 % في سنة 2014. ويعود تطوّر الأداءات والمعاليم غير المباشرة في سنة 2016 أساسا إلى تطوّر بند المعلوم على الاستهلاك (401,290 م.د) وبند

[40] - التقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة في موفى سنة 2016.

[41] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2015.

المعاليم الأخرى (62,857 م.د) وبند المعاليم على العقود والمنقولات (52,340 م.د) حد منه تراجع بند المعاليم الديوانية (-182,867 م.د).

ويبرز الجدول الموالي تطوّر الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية وهيكلتها في سنتي 2015 و2016 :

بالدّينار

القيمة	2015		2016		التغيّرات 2016\2015	
	القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
- المعاليم الديوانيّة	832.464.309	8,24	649.597.244	6,43	- 182.867.065	21,97-
- الأداء على القيمة المضافة	5.058.156.642	50,05	5.106.564.052	50,53	48.407.410	0,96
- المعلوم على الاستهلاك	1.772.861.286	17,54	2.174.151.141	21,51	401.289.855	22,64
- المعاليم على العقود والمنقولات (التسجيل)	953.040.160	9,43	1.005.380.390	9,95	52.340.230	5,49
- المعاليم على النقل ومنتوجات أخرى	267.141.152	2,64	292.400.292	2,89	25.259.140	9,46
- المعاليم "الأخرى"	1.223.238.646	12,10	1.286.095.596	12,72	62.856.950	5,14
الجملة	**10.106.902.195**	**100,00**	**10.514.188.715**	**100,00**	**407.286.520**	**4,03**

وعلى غرار السّنوات السّابقة يلاحظ تواصل تطوّر الموارد المحققة بعنوان المعاليم الأخرى (+62,857 م.د) والذي يفسر أساسا بتطور الموارد المحالة بعنوان فائض مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة على نفقاتها حيث بلغت في سنة 2016 ما قدره 1.127,894 م.د مقابل 1.027,905 م.د في التّصرف السّابق و931,743 م.د في سنة 2014.

وتجدّد الدّائرة ملاحظتها بأنّ الموارد المتأتية من تحويلات فوائض صناديق الخزينة لا تمثّل موردا متأت من الأداءات والمعاليم الإعتيادية للدّولة وبالتّالي فإنّ التضمين المحاسبي لهذه الموارد يعدّ مخالفا لطبيعتها. ومن شأن هذا الإدراج غير الملائم أن يؤثّر على شفافية المعطيات المتعلّقة بتصنيف المداخيل وعلى دقة المعطيات المتعلّقة بتحصيل الموارد وبتطوّر مختلف أصناف موارد ميزانيّة الدّولة.

كما تجدر الإشارة بأنّ المبالغ المدرجة بميزانيّة الدّولة بعنوان الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتياديّة لا تأخذ بعين الاعتبار المبالغ التي تمّ إرجاعها بعنوان فائض الأداءات والمعاليم وكذلك مبالغ الإمتيازات الجبائيّة الممنوحة علما بأنّ قبّاض الماليّة تولّوا في سنة 2016 إرجاع فوائض الأداء أو المبالغ الزائدة في حدود 788,300 م.د منه مبلغ 505 م.د بعنوان الأداء على القيمة المضافة. كما تمّ خلال سنة 2016 تسليم 12.679 شهادة في توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة تضمّنت مبلغا جمليا قدره 1.007,100 م.د مقابل 1.123,400 م.د في سنة 2015[42].

[42] - تقرير نشاط الإدارة العامة للأداءات لسنة 2016

1- المعاليم الديوانيّة

ضبطت التّقديرات النّهائية لسنة 2016 بعنوان المعاليم الديوانيّة بقيمة 660 م.د. وتمّ تحصيلـها في حدود 649,597 م.د مقابل 832,464 م.د في سنة 2015. وشهدت هذه المعاليم في سنة 2016 تراجعا بمبلغ 182,867 م.د وبنسبة 21,97 % مقارنة بالتّصرف السّابق مقابل تطوّر بمبلغ 7,117 م.د وبنسبة 0,86 %. ونتج هذا التراجع عن المفعول المزدوج لتقلّص كلّ من المعاليم الديوانية عند التوريد بمبلغ 199,809 م.د ولأتاوة ومعاليم الخدمات الديوانية عند التصدير بمبلغ 1,120 م.د ولتطور محاصيل أتاوة ومعاليم الخدمات الدّيوانيــة عند التوريد بمبلغ 18,062 م.د النّاتج بدوره عن ارتفاع واردات السلع دون اعتبار الطاقة بنسبة 9,2 %[43].

ويبرز الجدول التالي تطوّر المعاليم الديوانيّة بين سنتي 2015 و2016:

بالدّينار

البنود	2015	2016	التغيّرات 2016\2015	
			القيمة	النسبة (%)
- المعاليم الديوانية عند التوريد	666.482.950	466.673.643	- 199.809.307	- 29,98
- أتاوة ومعاليم الخدمات الديوانية عند التوريد	160.202.051	178.264.427	18.062.376	11,27
- أتاوة ومعاليم الخدمات الديوانية عند التصدير	5.779.308	4.659.174	- 1.120.134	- 19,38
جملة المعاليم الديوانيّة	832.464.309	649.597.244	- 182.867.065	- 21,97

وتجدر الإشارة إلى أنّه عملا بالأحكام التي جاء بها قانون الماليّة الأصلي لسنة 2016 في فصوله من 41 إلى 43 تمّ تعديل وتقليص نسب المعاليم الديوانيّة المستوجبة عند توريد المواد الأوّلية والمواد نصف المصنّعة والتجهيزات.

2- الأداء على القيمة المضافة

ضبط قانون الماليّة لسنة 2016 التّقديرات بعنوان الأداء على القيمة المضافة بمبلغ 5.697 م.د. وتمّ التّخفيض فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي إلى حدود 5.090 م.د أي بنقص بمبلغ 607 م.د وبنسبة 10,65 %. وارتفعت الإنجازات إلى 5.106,564 م.د متجاوزة بذلك التّقديرات النّهائية بمبلغ 16,564 م.د وبنسبة 0,33 %. وتأتّت الزّيادة من ارتفاع مردود الأداء بنظام التوريد (+ 31,256 م.د) حدّ منه النّقص في تعبئة الأداء بالنظام الدّاخلي(- 14,692 م.د).

ومقارنة بانجازات سنة 2015، شهد مردود الأداء على القيمة المضافة في سنة 2016 تطورا بمبلغ 48,407 م.د وبنسبة 0,96 % مقابل تراجع بمبلغ 48,351 م.د وبنسبة 0,95 % في التصرّف السّابق. ونتج هذا التطور أساسا عن ارتفاع الأداء على القيمة المضافة عند التوريد بقيمة 304,919 م.د وبنسبة 12,62 % والذي نجم بدوره عن نموّ الواردات بنسبة

[43] - التقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة لسنة 2016.

5,3%[44]. وفي المقابل تراجع مردود الأداء على القيمة المضافة نظام داخلي بمبلغ 256,512 م.د وبنسبة 9,71 % وذلك أساسا نتيجة انخفاض مردود الأداء الموظف على الصفقات بمبلغ 151,995 م.د وبنسبة 34,66 % تبعا لتخفيض نسبة الخصم من المورد من 50 % إلى 25 % عملا بأحكام الفصل 34 من قانون الماليّة لسنة 2016 وتراجع الأداء على القيمة المضافة المستخلص من شركات توزيع البترول بمبلغ 67,747 م.د وبنسبة 13,71 % وذلك بسبب انخفاض الاستهلاك من جهة والتّخفيض في أسعار البيع للعموم في شهري جانفي وجويلية 2016 من جهة أخرى[45].

وخلافا للسّنوات السّابقة حيث تم تسجيل تراجع حصة الأداء بنظام التّوريد ضمن هيكلة الأداء على القيمة المضافة لتبلغ ما نسبته 47,77 % في سنة 2015 مقابل على التوالي 52,02 % و54,24 % في سنتي 2014 و2013، تدعّمت في سنة 2016 حصّة هذا الصنف من الأداء لتبلغ 53,29 %.

ويبرز الجدول التّالي هيكلة الأداء على القيمة المضافة وتطوّر المداخيل بعنوانه في سنتي 2015 و2016 :

بالدّينار

البنود	2015		2016		التغيّرات 2016\2015	
	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
- الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي	2.641.819.584	52,23	2.385.307.833	46,71	- 256.511.751	- 9,71
- الأداء على القيمة المضافة : نظام التوريد	2.416.337.058	47,77	2.721.256.219	53,29	304.919.161	12,62
الجملة	5.058.156.642	100,00	5.106.564.052	100,00	48.407.410	0,96

وتجدر الإشارة إلى أنّه عملا بأحكام قانون الماليّة الأصلي لسنة 2016 وخاصّة في فصوله من 30 إلى 32، تمّ التّوسيع في ميدان تطبيق الأداء على القيمة المضافة ليشمل على سبيل المثال توريد وبيع الطائرات المعدّة للنقل العمومي وكذلك جميع الأجهزة المعدّة للإدماج بهذه الطائرات وتوريد آلات التقاط الطاقة الشمسية ذات الاستعمال المنزلي وبيع سخانات الماء المنزليّة...كما تمّ إخضاع الأشغال والخدمات المسداة لفائدة الدّيوان الوطني للتطهير والوكالة الوطنية لحماية المحيط والوكالة الوطنية للتّصرف في النفايات ووكالة التّحكم في الطاقة للأداء على القيمة المضافة.

3- المعلوم على الاستهلاك

ضبط قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2016 التّقديرات النّهائية بعنوان المعلوم على الاستهلاك بمبلغ 2.140 م.د. وتمّ تحصيلها إلى غاية 2.174.151 م.د مقابل 1.772,861 م.د في سنة 2015 مسجلة بذلك تطورا بقيمة 401,290 م.د وبنسبة 22,64 % مقابل تراجع شهدته في التصرّف السّابق بمبلغ 78,021 م.د وبنسبة 4,22 %. ونتج هذا النموّ أساسا عن تطوّر معلوم الاستهلاك على البنزين والزّيوت بمبلغ 344,879 م.د ومعلوم الإستهلاك على التبغ والوقيد بمبلغ 52,011 م.د ومعلوم

[44] - التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2016 ص 67.

[45] - التقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة لسنة 2016 ص 13.

الاستهلاك على المشروبات الكحولية بمبلغ 47,138 م.د حد منه تقلّص معلوم الاستهلاك بعنوان منتوجات مختلفة بمبلغ 82,204 م.د.

ويبرز الجدول التّالي تطوّر الموارد بعنوان المعلوم على الاستهلاك خلال سنتي 2015 و2016 :

بالدّينار

البنود	2015	2016	التغيّرات 2015/2016	
			القيمة	النسبة %
- معلوم الاستهلاك على البنزين والزيوت	303.927.244	648.805.752	344.878.508	113.47
- معلوم الاستهلاك على التبغ والوقيد	416.456.210	468.467.455	52.011.245	12,49
- الزّيادة الخصوصية على التبغ والوقيد	247.020.472	286.485.958	39.465.486	15,98
- معلوم الاستهلاك على المشروبات الكحولية	284.977.435	332.115.770	47.138.335	16,54
- معلوم الاستهلاك على منتوجات مختلفة	520.479.925	438.276.206	- 82.203.719	- 15,79
الجملة	1.772.861.286	2.174.151.141	401.289.855	22,64

ويعود نمو هذا الصّنف من الأداء إلى مفعول الأحكام الجديدة التي جاء بها الفصل 44 من قانون الماليّة الأصلي لسنة 2016 والتي تمّ بموجبها الترفيع في المعلوم على الاستهلاك الموظّف على بعض المنتوجات على غرار المنتوجات البترولية ومعلوم الاستهلاك على السيارات والمستحضرات الكحولية.

4- المعاليم غير المباشرة الاعتيادية الأخرى

تعلّقت المعاليم غير المباشرة الإعتيادية الأخرى ببنود كل من "المعاليم على العقود والمنقولات (التسجيل)" و"المعاليم على النقل ومنتوجات أخرى" و"المعاليم الأخرى". وبلغت الموارد المحصّلة بهذا العنوان ما قيمته 2.583,876 م.د وهو ما يمثّل نسبة 24,58 % من جملة الأداءات والمعاليم غير المباشرة.

وحدّدت التّقديرات النّهائية بعنوان المعاليم على العقود والمنقولات في سنة 2016 بمبلغ 970,800 م.د. وتمّ تحصيلها إلى غاية 1.005,380 م.د أي بنسبة 103,56 % وبزيادة بمبلغ 52,340 م.د وبنسبة 5,49 % مقارنة بسنة 2015. وساهمت في هذه الزّيادة الأحكام الجديدة التي جاء بها قانون الماليّة الأصلي لسنة 2016 في فصله 58 والذي تمّ بموجبه تحيين معلوم إسداء خدمة تسجيل العقود بعد انتهاء الآجال القانونية المنصوص عليها بالفصل 20 من مجلّة الحقوق والإجراءات الجبائيّة والمحددة بمدّة 10 سنوات من 1 % إلى 3 % وتوسيع قاعدته ليشمل كذلك التصاريح بالتّركات.

أمّا في خصوص بند المعاليم على النقل ومنتوجات أخرى، فقد ضبطت التّقديرات النّهائية بعنوانها بمبلغ 294,100م.د وتمّ تحصيلها في حدود 292,400 م.د أي بنسبة 99,42 %. وتطوّرت هذه المعاليم بمبلغ 25,259 م.د وبنسبة 9,46 % في سنة 2016 مقابل على التّوالي 19,251 م.د و7,77 % في التصرّف السّابق.

وفي ما يتعلّق ببند "المعاليم الأخرى"، فقد تمّ ضبط تقديرات أوّليّة بعنوانه بمبلغ 1.375,200 م.د ثمّ تمّ التّرفيع فيها بموجب قانون الماليّة التّكميلي بمبلغ 46,100 م.د لتصبح 1.421,300 م.د. وترتّب هذا التّرفيع أساسا عن نموّ التّحويلات من صناديق الخزينة بقيمة 44 م.د.

وعلى مستوى الإنجاز لم يتمّ تحصيل سوى مبلغ 1.286,096 م.د بعنوان بند "المعاليم الأخرى" أي بنقص قدره 135,204 م.د مقارنة بالتّقديرات النّهائية في حين تمّ تحقيق زيادة قدرها 21,939 م.د في سنة 2015.

ومقارنة بالتصرّف السّابق، تطوّرت المداخيل بهذا العنوان بمبلغ 62,857 م.د وبنسبة 5,14 % نتج أساسا عن تحقيق مداخيل إضافية بعنوان تحويل فائض مداخيل صناديق الخزينة بقيمة 99,989 م.د.

ثانيا- المداخيل غير الجبائية الاعتيادية

حدّد قانون الماليّة لسنة 2016 التّقديرات الأوّليّة بعنوان المداخيل غير الجبائيّة الاعتيادية بمبلغ 1.396 م.د. ثمّ تمّ التخفيض فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي إلى 1.133 م.د أي بنقص عن التّقديرات الأوّلية بمبلغ 263 م.د شمل أساسا بند المرابيح النّاتجة عن استغلال النفط بمبلغ 354 م.د ومساهمات صناديق الضمان الاجتماعي بمبلغ 64,625 م.د حدّ منه التّرفيع في معاليم عبور الغاز بمبلغ 143 م.د. وبلغت المحاصيل بهذا العنوان 1.094,696 م.د أي بنسبة إنجاز للتقديرات النّهائية في حدود 96,62 %.

ومقارنة بإنجازات التّصرف السّابق، شهدت المداخيل غير الجبائيّة الإعتيادية تطوّرا طفيفا بمبلغ 37,212 م.د وبنسبة 3,52 % مقابل تراجع بمبلغ 22,549 م.د وبنسبة 2,09 % في سنة 2015. وترتّب ذلك عن المفعول المزدوج لتطور مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية بمبلغ 37,867 م.د وبنسبة 12,28 % ولتدنّي المداخيل الماليّة الاعتيادية بقيمة 0,656 م.د وبنسبة 0,09 %.

أ - المداخيل الماليّة الاعتيادية

اقتصرت في سنة 2016 التّقديرات النّهائية للمداخيل الماليّة الاعتيادية على مبلغ 752 م.د مقابل 1.059 م.د في سنة 2015 أي بنقص قدره 307 م.د نتج أساسا عن تراجع العائدات المنتظر تحصيلها بعنوان تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة بمبلغ 265 م.د والمداخيل المتأتّية من دفوعات ومساهمات صناديق الضمان الاجتماعي بمبلغ 64,625 م.د.

وبلغت الموارد المحصّلة في سنة 2016 ما قيمتــه 748,433 م.د أي بنقص مقـارنة بالتّقديرات النّهائية بمبلغ 3,567 م.د وبنسبة 0,47 % مقابل نقص بمبلغ 309,910 م.د وبنسبة 70,74 % في سنة 2015. ومقارنة بالتصرّف السّابق، شهدت المداخيل الماليّة الاعتيادية في سنة 2016 تراجعا قيمته 0,656 م.د ونسبته 0,09 %.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر المداخيل الماليّة الاعتيادية خلال سنتي 2015 و2016:

بالدّينار

البنود	المداخيل		التغيّرات 2016\2015	
	2015	2016	القيمة	النّسبة (%)
- تحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة	477.200.238	523.323.897	46.123.659	9,67
- الخطايا والعقوبات الماليّة ومبالغ أخرى راجعة للدولة	126.614.315	128.869.770	2.255.455	1,78
-إرجاع أموال من مصاريف مختلف الخدمات	10.586.599	6.888.483	- 3.698.116	- 34,93
-مصاريف الإدارة والتّصرف والاستخلاص لفائدة الغير	5.464.278	4.183.814	- 1.280.464	- 23,43
- استخلاص فوائد القروض	32.957.885	36.307.617	3.349.732	10,16
-الاسقاطات المقبوضة بعنوان اعتمادات الرفع وتأجيل دفع المعاليم	2.793.679	3.670.662	876.983	31,39
- مقابيض بعناوين شتى	22.925.680	16.466.666	- 6.459.014	- 28,17
- دفوعات ومساهمات صناديق الضمان الاجتماعي	65.925.000	22.875.000	- 43.050.000	- 65,30
- مساهمات استثنائية تطوعية	4.622.161	5.847.487	1.225.326	26,51
جملة المداخيل الماليّة الاعتيادية	749.089.835	748.433.396	- 656.439	- 0,09

وخلافا للسّنة السّابقة سجّل تطوّر حصّة المداخيل المتأتية من تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة من جملة المداخيل الماليّة الاعتيادية لتبلغ 69,92 % في سنة 2016 مقابل 63,70 % في سنة 2015 و70,97 % في سنة 2014.

ويبرز الجدول التّالي توزيع وتطوّر تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة في سنتي 2015 و2016:

بالدّينار

البنود	السنة		التغيّرات 2016\2015	
	2015	**2016**	القيمة	النسبة %
- حصص مرابيح البنك المركزي التّونسي	170.100.000	194.000.000	23.900.000	14,05
- حصص مرابيح الشركات غير البترولية	240.608.203	15.490.129	- 225.118.074	- 93,56
- فوائض مرابيح المنشآت العمومية الصناعية والتجارية غير البترولية	18.850.000	24.500.000	5.650.000	29,97
- حصص مرابيح المنشآت البترولية: SITEP	-	192.820.374	192.820.374	100,00
- فوائض مرابيح المنشآت العمومية البترولية	-	20.000.000	20.000.000	100,00
- المرابيح الأخرى للخزينة	47.642.035	76.513.394	28.871.359	60,60
الجملة	**477.200.238**	**523.323.897**	**46.123.659**	**9,67**

ومقارنة بالتّصرف السّابق، شهدت موارد الميزانيّة بعنوان مداخيل تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة في سنة 2016 ارتفاعا بمبلغ 46,124 م.د وبنسبة 9,67 % مقابل نقص بمبلغ 106,030 م.د وبنسبة 18,18 % في سنة 2015. ونتج هذا التّطور أساسا عن إدراج مداخيل بعنوان مرابيح المنشآت العموميّة البترولية بمبلغ 212,820 م.د والزّيادة في المحاصيل بعنوان المرابيح الأخرى للخزينة بمبلغ 28,871 م.د وبنسبة 60,60 % وبعنوان مرابيح البنك المركزي التونسي بمبلغ 23,900 م.د وبنسبة 14,05 % حدّ منه تراجع حصص مرابيح الشركات غير البترولية بمبلغ 225,118 م.د وبنسبة 93,56 %.

ب – مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية

ضبط قانون الماليّة الأصلي التّقديرات بعنوان مداخيل أملاك الدّولة الاعتياديّة بمبلغ 587,400 م.د. وتمّ التّخفيض فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي إلى 381 م.د أي بنقص بمبلغ 206,400 م.د نتج أساسا عن التّقليص في تقديرات بند المرابيح الناتجة عن استغلال النفط بمبلغ 354 م.د حدّ منه التّرفيع في تقديرات بند معاليم عبور الغاز بمبلغ 143م.د. وبلغت الموارد المحصّلة بعنوان مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية 346,262 م.د أي بإنجاز بنسبة 90,88 % مقابل 32,75 % في التّصرف السّابق.

وتراجع نسق ارتفاع مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية حيث تطوّرت مقارنة بالسّنة السّابقة بمبلغ 37,868 م.د وبنسبة 12,28 % مقابل 50,195 م.د ونسبة 19,44 % في سنة 2015.

ويبرز الجدول التالي تطوّر مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية خلال سنتي 2015 و2016:

بالدّينار

البنود	السنة		التغيّرات 2015/2016	
	2015	2016	القيمة	النسبة (%)
- المرابيح الناتجة عن استغلال النفط	150.000.000	-	150.000.000 -	100,00 -
- معاليم عبور الغاز	38.423.452	292.973.906	254.550.454	662,49
- مداخيل الغابات	11.722.809	8.370.395	3.352.414 -	28,60 -
- بيع العقارات التابعة لأملاك الدّولة	2.847.345	11.331.787	8.484.442	297,98
- مداخيل بيع الأملاك المصادرة	70.000.000	-	70.000.000 -	100,00 -
- مداخيل الأكرية	21.811.847	22.561.859	750.012	3,44
- مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية أخرى	13.589.235	11.024.336	2.564.899 -	18,87 -
الجملة	**308.394.688**	**346.262.283**	**37.867.595**	**12,28**

ودون اعتبار مداخيل بيع الأملاك المصادرة[46] والبالغة 70 م.د في سنة 2015، تطوّرت مداخيل أملاك الدّولة الإعتياديّة بمبلغ 107,868 م.د وبنسبة 45,25 % في سنة 2016. ويعزى هذا التّطور أساسا إلى الارتفاع الملحوظ الذي

[46] - بالرجوع إلى حساب تصرف سنة 2016 تمّ إدراج مداخيل بعنوان المصادرة بمبلغ 130 م.د ضمن مداخيل العنوان الثاني.

شهدته المداخيل بعنوان معاليم عبور الغاز حيث تضاعفت بحوالي 6 مرّات مقارنة بسنة 2015 وبمبلغ 254,550 م.د وذلك نتيجة ارتفاع كميّات الغاز العابرة للبلاد التونسيّة من جهة ولتسوية الشركة التّونسية للكهرباء والغاز لجزء من ديونها المتخلّدة بعنوان سنة 2015 تجاه الدّولة[47] من جهة أخرى حدّ منه غياب تسجيل محاصيل بعنوان المرابيح النّاتجة عن استغلال النّفط بمبلغ 150 م.د.

II – موارد العنوان الثاني

بلغت التّقديرات الأوّلية لموارد العنوان الثاني، حسب قانون الماليّة الأصلي 6.974 م.د. وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي بما قيمته 2.042 م.د لتبلغ 9.016 م.د. وتمّ بموجب قرار وزير الماليّة[48] الترفيع فيها بمبلغ 221,981 م.د لتبلغ بذلك ما قيمته 9.237,981 م.د مقابل7.220,691 م.د في سنة 2015 مسّجلة زيادة قدرها 2.017,290 م.د ونسبتها 27,94 %.

وتجاوزت التّقديرات النهائية التّقديرات الأوّلية بمبلغ 2.263,981 م.د وبنسبة 32,46 %. ونتج ذلك عن الترفيع في الترفيع في موارد الاقتراض بمبلغ 1.415,981 م.د وفي المداخيل غير الإعتيادية بمبلغ 848 م.د.

وبلغت موارد العنوان الثاني المحقّقة في سنة 2016 ما قيمته 9.584,996 م.د مقابل 6.969,414 م.د في سنة 2015. وهو ما يمثّل زيادة بقيمة 2.615,582 م.د وبنسبة 37,53 % مقارنة بإنجازات سنة 2015 مقابل تراجع بمبلغ 160,944 م.د بنسبة 2,26 % في التصرّف السابق.

وتمّ تحقيق التّقديرات النهائية بعنوان سنة 2016 بنسبة 103,76 % مقابل نسبة تحقيق في حدود 96,52 % في سنة 2015.

وعلى غرار السنوات السابقة، تأتّت موارد العنوان الثاني المحقّقة أساسا من موارد الإقتراض، حيث بلغت حصّتها 87,01 % مقابل 94,16 % في سنة 2015 و93,02 % في سنة 2014. ويعود تراجع حصّة موارد القروض أساسا إلى إدراج موارد في سنة 2016 بعنوان التخصيص بمبلغ 396,900 م.د ومداخيل بعنوان لزمة الهاتف الجوال الجيل الرابع بمبلغ 471 م.د.

---

[47] - التّقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانيّة الدّولة لسنة 2016 ص 17.

[48] - قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 06 أكتوبر 2017 والمتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2016.

ويبرز الجدول التّالي توزيع موارد العنوان الثاني المحقّقة في سنة 2016 مقارنة بتقديرات السنة وبإنجازات سنة 2015:

بالدّينار

البنـــــود	التقديرات النهائيّة 2016	الإنجازات		الفارق بين الإنجازات والتقديرات لسنة 2016	الفارق بين الانجازات 2016 /2015	
		2015	2016		القيمة	النسبة %
المداخيل غير الاعتيادية	1.328.000.000	406.857.426	1.244.932.714	- 83.067.286	838.075.288	205,99
مداخيل استرجاع أصل القروض	130.100.000	115.356.977	118.140.821	- 11.959.179	2.783.844	2,41
مداخيل غير اعتيادية أخرى	1.197.900.000	291.500.449	1.126.791.893	- 71.108.107	835.291.444	286,55
موارد الاقتراض	7.909.981.459	6.562.556.722	8.340.063.457	430.081.998	1.777.506.735	27,09
موارد الاقتراض الداخلي	3.843.000.000	2.366.214.278	3.904.012.317	61.012.317	1.537.798.039	64,99
موارد الاقتراض الخارجي(غير الموظفة)	3.328.000.000	3.719.867.275	3.852.948.959	524.948.959	133.081.684	3,58
موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة [49]	738.981.459	476.475.169	583.102.181	- 155.879.278	106.627.012	22,38
جملة موارد العنوان الثاني	9.237.981.459	6.969.414.148	9.584.996.171	347.014.712	2.615.582.023	37,53

أوّلا - المداخيل غير الاعتيادية

ضبطت التّقديرات الأوّلية بعنوان المداخيل غير الاعتيادية حسب قانون الماليّة الأصلي بمبلغ 480 م.د. وتمّ الترفيع في هذه التّقديرات إلى 1.328 م.د ضمن قانون الماليّة التكميلي أي بزيادة بمبلغ 848 م.د وبنسبة 176,67 %.

وتفسّر هذه الزّيادة أساسا بإدراج موارد بعنوان مداخيل التخصيص ومداخيل لزمة الهاتف الجوّال الجيل الرابع بالميزانيّة، علما بأنّ قانون الماليّة التكميلي تمّت المصادقة عليه من قبل مجلس نواب الشعب بتاريخ 27 ديسمبر 2016.

وبلغت الموارد المحقّقة بعنوان المداخيل غير الإعتيادية 1.244,933 م.د مقابل 406,857 م.د في سنة 2015 و497,961 م.د في سنة 2014. وتوزّعت المداخيل غير الإعتيادية بين مداخيل استرجاع أصل القروض (118,141 م.د) ومداخيل غير اعتيادية أخرى (1.126,792 م.د).

أ - مداخيل استرجاع أصل القروض

ضبطت التّقديرات النهائية لمداخيل استرجاع أصل القروض بمبلغ 130,100 م.د. وتتوزّع هذه المداخيل بين مداخيل بعنوان استرجاع القروض الخارجية المعاد إسنادها ومداخيل بعنوان استرجاع القروض المسندة على العنوان الثاني من الميزانيّة. وبلغت الموارد المحقّقة بعنوان مداخيل استرجاع أصل القروض ما قيمته 118,141 م.د مقابل 115,357 م.د في سنة 2015.

[49] - قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 06 أكتوبر 2017 والمتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2016 بمبلغ 221,981 م.د.

وبلغت المداخيل المحقّقة بعنوان استرجاع القروض الخارجية المعاد إسنادها ما قيمته 114,340 م.د وبلغت المداخيل المحققة استرجاع القروض المسندة على العنوان الثاني من ميزانية الدّولة لفائدة المنشآت العمومية 3,801 م.د.

وعلى غرار السنوات السابقة، تلاحظ الدائرة عدم موافاتها من قبل وزارة الماليّة بجداول متابعة استخلاص الدّولة لديونها المحمولة على المؤسسات والمنشآت التي انتفعت بالقروض المضمونة وبالقروض المعاد إسنادها وبالقروض المحمولة على الميزانيّة بما يتيح متابعة مستحقاتها.

ب - مداخيل غير اعتيادية أخرى

ضبطت التّقديرات الأوّلية المتعلقة بالمداخيل غير الإعتيادية الأخرى بما قيمته 350 م.د. وتمّ الترفيع في هذه التّقديرات أساسا على إثر إدراج ايرادات بعنوان مداخيل التخصيص بمبلغ 396,900 م.د ومداخيل لزمة الهاتف الجوّال بمبلغ 471 م.د. وبلغت بالتالي التّقديرات النهائية بهذا العنوان 1.197,900 م.د. وبلغت الموارد المحصّلة 1.126,792 م.د وهو ما يمثّل نسبة تحقيق موارد في حدود 94,06 %.

وتعلّقت مداخيل التخصيص بتحويل القسط الأخير بمبلغ 396,900 م.د من التفويت الجزئي في رأس مال شركة اتصالات تونس[50] والذي تمّ التفويت فيه خلال سنة 2006.

تمّ إدراج مداخيل التفويت الجزئي بنسبة 35 % من رأس مال شركة اتصالات تونس بميزانية الدّولة كما يلي:

السنة	المبلغ (م.د)
2006	429,357
2007	341,275
2012	900,000
2013	1.000,000
2016	396,900

وبالإضافة إلى ذلك، تحقّقت الموارد بعنوان المداخيل غير الاعتياديّة الأخرى من تحقيق محاصيل بعنوان هبات خارجية بمبلغ 128,460 م.د ومحاصيل بعنوان مداخيل المصادرة بمبلغ 130 م.د. وتأتّت موارد الهبات الخارجية أساسا من المفوضية الأوروبية بمبلغ جملي قدره 128,368 م.د.

ثانيا- موارد الاقتراض

ضبطت التّقديرات الأوّلية لموارد الاقتراض في حدود 6.494 م.د حسب قانون الماليّة الأصلي. وتمّ الترفيع فيها في إطار قانون الماليّة التكميلي بمبلغ 1.194 م.د وعبر الزّيادة في موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة بمبلغ 221,981 م.د[51].

[50] - التقرير النصف سنوي حول تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى ديسمبر 2016.

[51] - قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 06 أكتوبر 2017 والمتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2016 .

وبلغت بالتّالي الزّيادة الصافية في تقديرات موارد الاقتراض ما قيمته 1.415,981 م.د ونسبته 21,80 % وذلك أساسا نتيجة للزّيادة في تقديرات موارد الاقتراض الدّاخلي بمبلغ 1.843 م.د والتّخفيض في موارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 427,019 م.د.

وارتفعت التّقديرات النّهائية لموارد الاقتراض في سنة 2016 إلى 7.909,981 م.د مقابل 6.782,691 م.د في سنة 2015. وتمّت تعبئة موارد الإقتراض في حدود 8.340,063 م.د وهو ما يمثّل تجاوزا للتّقديرات بمبلغ 430,082 م.د وبنسبة 5,44 %. وتجاوزت موارد الإقتراض المحصّلة في سنة 2016 تلك المحصّلة في التصرّف السابق بمبلغ 1.777,507 م.د وبنسبة 27,09 %.

وبلغت حصّة موارد الإقتراض المحققة مقارنة بجملة موارد العنوان الأوّل والثاني من ميزانيّة الدّولة ما نسبته 29 % مقابل 25,28 % في سنة 2015 و 25,17 % في سنة 2014.

كما عرفت حصّة موارد الإقتراض التي تمّت تعبئتها مقارنة بمجمل موارد ميزانية الدّولة تطوّرا ملحوظا خلال الفترة 2010- 2016 مثلما يبرزه الجدول الموالي:

م.د

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
- موارد الإقتراض	5.074,743	4.874,309	6.632,398	6.562,557	8.340,063
- موارد الميزانيّة	25.181,142	26.943,575	29.267,698	28.896,740	31.676,725
حصة موارد الإقتراض من موارد الميزانيّة (%)	**20,15**	**18,09**	**22,66**	**22,71**	**26,33**

وتفاقم التّداين الكلّي للدّولة (تداين داخلي وخارجي) ليبلغ ما نسبته 61,9 % من النـاتج الدّاخلي الخام خلال سنة 2016 مقابل 55,4 %[52] في سنة 2015 و 50,8 % في سنة 2014، علما أنّ تقديرات نسبة التداين ضبطت في الميزان الاقتصادي لسنة 2016 في حدود 53,4 %.

وتوزّعت موارد الاقتراض المحققة في سنة 2016 بين موارد الاقتراض الدّاخلي بحصّة قدرها 46,81 % وموارد الاقتراض الخارجي بحصّة قدرها 53,19 % مقابل على التوالي 36,06 % و63,94 % في سنة 2015 و 48,90 % و51,10 % في سنة 2014.

أ - موارد الاقتراض الدّاخلي

ضبطت التّقديرات النهائية لموارد الاقتراض الدّاخلي لسنة 2016 بمبلغ 3.843 م.د وذلك حسب قانون الماليّة التكميلي. وكانت التّقديرات الأوّلية قد تمّ ضبطها في قانون الماليّة الأصلي في حدود 2.000 م.د. وبلغت الزّيادة في

[52] - التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2016.

التّقديرات ما قيمته 1.843 م.د. وارتفعت الموارد المحصّلة إلى 3.904,012 م.د متجاوزة التّقديرات النهائية بمبلغ 61,012 م.د وبنسبة 1,59 %.

ومقارنة بالتصرّف السّابق، تجاوزت محاصيل موارد الاقتراض الدّاخلي لسنة 2016 محاصيل سنة 2015 بما قيمته 1.537,798 م.د وبما نسبته 64,99 % .

ويبرز الجدول التّالي توزيع موارد الاقتراض الدّاخلي خلال الفترة 2015-2016:

م.د

البنـود	2015		2016		التغيّرات 2016/2015	
	المبلغ	الحصّة %	المبلغ	الحصّة %	القيمة	النسبة %
- رقاع الخزينة ذات 52 أسبوعا	154,500	6,53	76,450	1,96	- 78,050	- 50,52
- رقاع الخزينة ذات صفر قصاصة	17,778	0,75	14,710	0,38	- 3,068	- 17,26
- رقاع الخزينة القابلة للتنظير	2.193,936	92,72	3.812,852	97,66	1.618,916	73,79
مجموع موارد رقاع الخزينة	2.366,214	100	3.904,012	100	1.537,798	64,99
جملة موارد الإقتراض الداخلي	2.366,214	100	3.904,012	100	1.537,798	64,99

وتواصل الاعتماد أساسا على رقاع الخزينة القابلة للتنظير كأداة للتمويل وذلك بما حصّته 97,66 % من الإقتراض الداخلي مقابل 92,72 % في التصرّف السابق. وبلغ الرصيد الباقي تسديده بعنوان الدّين الدّاخلي للدّولة إلى نهاية سنة 2016 ما جملته 19.508,079 م.د [53]. ويتوزّع هذا الرصيد بين ديون قصيرة المدى في شكل إيداعات بالخزينة العامة للبلاد التونسية بمبلغ 6.380,516 م.د[54] وديون على المدى الطويل والمتوسط بمبلغ جملي قدره 12.988,411 م.د وديون مضمونة من طرف الدّولة تمّ تفعيلها بما قيمته 139,152 م.د.

ومثّلت رقاع الخزينة القابلة للتّنظير أهمّ صنف من الدّيون الدّاخلية للدولة وبلغ رصيدها الباقي للتسديد 11.370,936 م.د وهي تمثّل ما نسبته 87,55 % من الديون المتوسطة وطويلة الأمد و58,29 % من جملة الديون الداخلية للدولة الباقية للتسديد بما فيها الديون قصيرة الأمد بعنوان إيداعات الخزية العامة للبلاد التونسية.

ولوحظ وجود فوارق بين المعطيات الواردة بكتاب الدّين لسنة 2016 وحساب التصرّف لأمين المال العام لنفس السنة بخصوص رقاع الخزينة القابلة للتنظير ورقاع الخزينة ذات صفر قصاصة ومجموع موارد الإقتراض الدّاخلي كما يبيّنه الجدول الموالي:

[53] - الحساب العام للسنة المالية لسنة 2016 .

[54] - الحساب العام للسنة المالية 2016 الصفحة 169.

م.د

البيان	حساب التصرّف لأمين المال العام	كتاب الدين العمومي لسنة 2016	الفارق
- رقاع الخزينة القابلة للتنظير	3.812,852	3.807,482	5,370
- رقاع الخزينة ذات صفر قصاصة	14,710	0	14,710
- رقاع الخزينة 52 أسبوع	76,450	76,450	-
المجمـــوع	3.904,012	3.883,932	20,080

وتواصلت للسنة الثانية على التوالي تسجيل اختلافات بين ما تمّ تسجيله بحساب التصرّف لأمين المال العام وكتاب الدّين في خصوص حجم رقاع الخزينة التي تمّ إصدارها.

ب – موارد الاقتراض الخارجي

ضبطت التّقديرات النهائية المتعلقة بموارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 4.066,981 م.د. وتوزّعت بين موارد الاقتراض الخارجي غير الموظّفة بمبلغ 3.328 م.د وموارد الاقتراض الخارجي الموظّفة بمبلغ 738,981 م.د. وكانت التّقديرات الأوّلية ضبطت في قانون الماليّة الأصلي بمبلغ 4.494 م.د ثمّ تمّ التخفيض فيها عبر تقليص حجم تقديرات موارد الاقتراض الخارجي غير الموظفة بمبلغ 649 م.د حدّ منه الترفيع في حجم تقديرات موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة بمبلغ 221,981م.د.

وبلغت موارد الاقتراض الخارجي المعبّأة 4.436,051 م.د متجاوزة التّقديرات بمبلغ 369,070 م.د وبنسبة 9,07 %. وتواصل تطوّر موارد الاقتراض الخارجي مقارنة بالتصرّف السابق (4.196,342 م.د) بفارق 239,709 م.د وبنسبة 5,71 % مقابل تطوّر بمبلغ 807,345 م.د ونسبة 23,82 % خلال سنة 2015.

وتوزعت الموارد بين الاقتراض الخارجي غير الموظف في حدود 3.852,949 م.د والاقتراض الخارجي الموظف في حدود 583,102 م.د.

وتأتّت موارد الاقتراض الخارجي غير الموظّفة من السحوبات المنجزة على قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ 1.001,821 م.د وقرضين من البنك الإفريقي للتّنمية بمبلغ جملي قدره 1.058,728 م.د وقرض من صندوق النقد الدولي بمبلغ 694,714 م.د. كما تمّت تعبئة موارد من السوق الماليّة العالمية عبر إصدار قرض رقاعي مضمون من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 1.097,685 م.د.

ويلاحظ أنّ موارد الاقتراض الخارجي غير الموظّف تأتّت أساسا من القروض متعدّدة الأطراف بمبلغ جملي قدره 2.755,264 م.د ونسبته 71,51 %[55].

وانتفعت 09 وزارات بجملة القروض الخارجية الموظفة خلال سنة 2016. وتمّ توظيف النصيب الأوفر من تلك الموارد لإنجاز مشاريع وبرامج وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بما قيمته 367,263 م.د وهو ما يمثّل ما نسبته 62,98% من جملة موارد هذا الصنف من القروض. كما انتفعت مشاريع وبرامج كلّ من وزارة الفلاحة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي على التوالي بما جملته 148,265 م.د و 23,378 م.د.

وبلغت حصّة ديون الدّولة في شكل قروض متعدّدة الأطراف من جملة القروض التي تمّ التعاقد في شأنها ما نسبته 40,26 % في سنة 2016 مقابل 44,44 % خلال سنة 2015. ويبرز الجدول الموالي توزيع ديون الدّولة والسحوبات المنجزة حسب أصناف القروض الخارجية التي تمّ الحصول عليها[56].

م.د

أصناف القروض	المبلغ الأصلي	السحوبات	نسبة الاستعمال (%)	حصة القروض (%)
- القروض الثنائية	15.213,942	10.987,278	72,22	23,46
- القروض متعدّدة الأطراف	26.105,810	20.579,250	78,83	40,26
- السوق الماليّة العالمية	14.196,902	14.196,902	100	21,89
- قروض المزودين	194,513	98,532	50,66	0,30
صندوق النقد الدولي	9.133,949	3.503,117	38,53	14,09
المجموع العامّ	64.845,116	49.365,079	76,13	100

ويلاحظ من الجدول أعلاه أنّ نسبة الاستعمال الجملية للقروض الخارجية في موفى سنة 2016 بلغت 76,13 % من جملة القروض التي تمّ الاتفاق في شأنها مقابل 83,43 % في سنة 2015 و 80,55 % في سنة 2014.

III – الموارد الموظّفة لصناديق الخزينة

بلغت التقديرات النهائية لسنة 2016 بعنوان مقابيض صناديق الخزينة ما قيمته 711,277 م.د. وتمّ تحصيلها إلى غاية 2.915,226 م.د مقابل 2.939,385 م.د في التصرّف السّابق. وتوزّعت هذه المداخيل على الحسابات الخاصة في الخزينة (87,74 %) وحسابات أموال المشاركة (12,26 %).

وبإدراج المبلغ الذي تمّ تحويله لفائدة الميزانيّة من الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق من موارد الحسابات الخاصة في الخزينة (1.127,894 م.د)، ترتفع جملة موارد صناديق الخزينة إلى 4.043,120 م.د.

[55] - حساب التصرّف لأمين المال العام لسنة 2016.

[56] - ملاحق الحساب العام للماليّة لسنة 2016 .

أوّلا - موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة

ضبط قانون الماليّة لسنة 2016 تقديرات موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة في حدود 792,800 م.د. وتمّ التّخفيض فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي إلى 628,800 م.د. غير أنّ الموارد ارتفعت إلى 2.557,913 م.د توزّعت بين المقابيض المحصّلة بعنوان السنة بمبلغ 1.826,259 م.د وفوائض التصرّف السّابق بمبلغ 731,654 م.د.

أ - الموارد المحصّلة

بلغت موارد الحسابات الخاصة في الخزينة المحصّلة في سنة 2016 ما قدره 1.826,259 م.د أي بزيادة عن التقديرات النهائيّة بمبلغ 1.197,459 م.د وبنسبة 190,44 %. ومقارنة بسنة 2015 سجّلت هذه الموارد ارتفاعا قدره 72,658 م.د ونسبته 4,14 %. ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 1 تطور موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة بين سنتي 2015 و2016.

وشملت الزيادة خاصّة الصندوق الوطني للتشغيل (67,523 م.د) وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (22,831 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة (11,715 م.د) وصندوق مقاومة التلوث (8,684 م.د) وصندوق النهوض بالتّكوين والتدريب المهني (6,347 م.د) وصندوق الانتقال الطاقي (5,969 م.د). في حين تراجعت موارد بعض الصناديق الأخرى على غرار صندوق التعاون بين الجماعات المحلية (- 23,976 م.د) والصندوق الوطني للنهوض بالرّياضة والشباب (- 17,626 م.د) والصندوق العامّ للتعويض (- 17,098 م.د).

ويلاحظ أن قانون الماليّة، وعلى غرار السنوات السابقة، لم يضبط تقديرات بعنوان كلّ من حساب الصندوق العامّ للتعويض وحساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد واللذين سجّلا مقابيض في سنة 2016 بلغت على التوالي 83,945 م.د و4,666 م.د.

واستأثرت ستة حسابات من جملة 29 حسابا حقّقت موارد بما نسبته 77,88 % من المداخيل المحصّلة في سنة 2016 وذلك مثلما يبرزه الرّسم البياني التّالي:

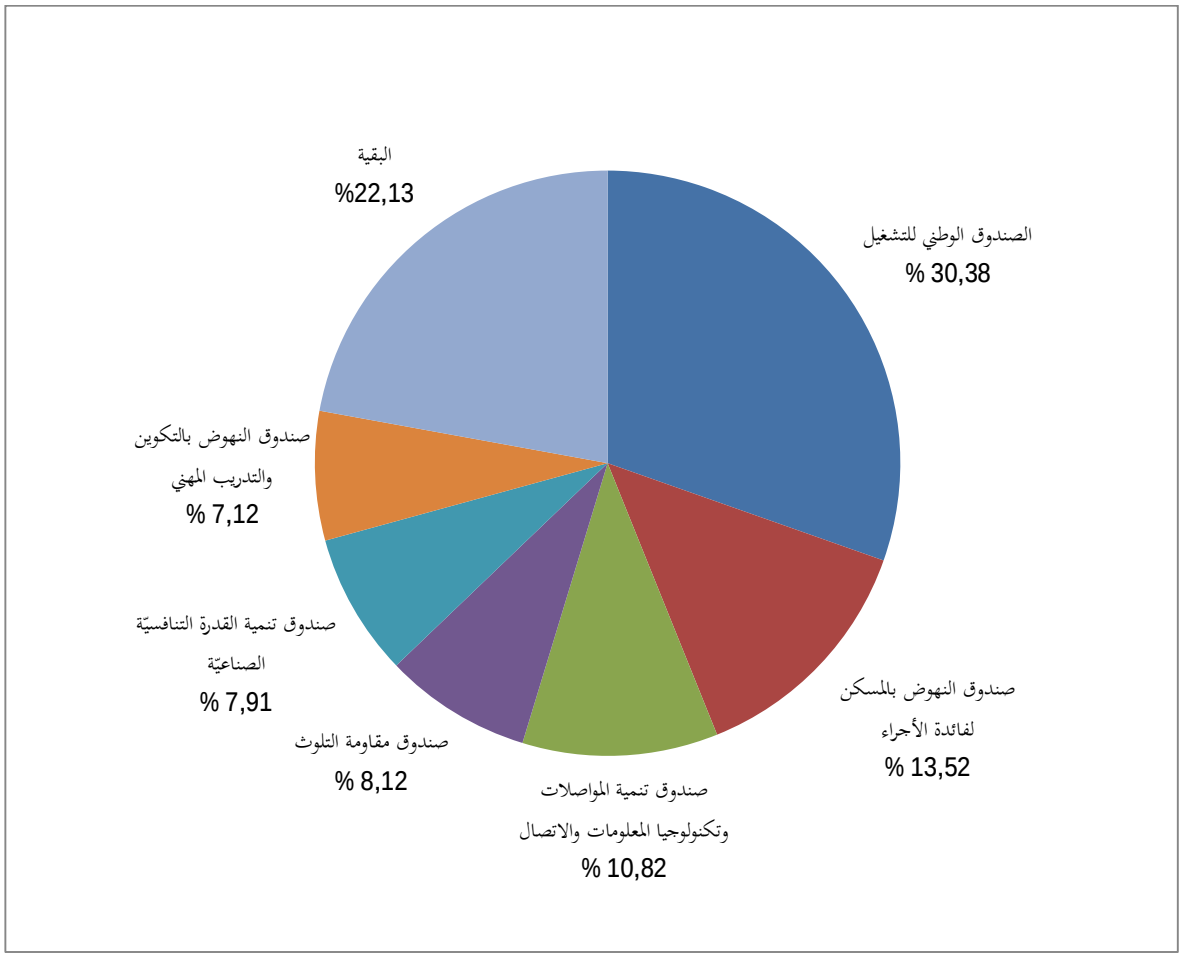

ب – الفوائض المنقولة

بلغت الفوائض المنقولة إلى تصرّف 2016 ما قيمته 731,654 م.د مقابل 845,771 م.د في التصرف السّابق. علما بأنّه تمّ بموجب قانون الماليّة التكميلي اقتطاع مبلغ قدره 1.127,894 م.د من الفوائض المنقولة لفائدة ميزانيّة الدّولة لسنة 2016 مقابل تقديرات نهائية بمبلغ 1.239,200 م.د.

وخصّت عمليات الاقتطاع واحدا وعشرين حسابا خاصا في الخزينة (الملحق عدد 2). وشملت أساسا الصندوق الوطني للتشغيل (324,091 م.د) وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (232,848 م.د) وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (131,185 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (96,782 م.د) والصندوق العام للتعويض (83,944 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعية (81,278 م.د).

وأسفر تصرّف 2016 عن تسجيل فوائض جملية بقيمة 1.812,353 م.د. ويعزى تواصل وجود الفوائض بهذا الحجم أساسا إلى عدم تناسب النفقات المنجزة على هذه الحسابات والبالغة في سنة 2016 ما قيمته 745,560 م.د مع جملة مواردها البالغة 2.557,913 م.د. ومثّلت هذه النفقات ما نسبته 29,15 % من جملة موارد تلك الحسابات.

وتوزّعت الفوائض في موفّى السنوات من 2012 إلى 2016 بين مختلف الحسابات على النحو التّالي:

م.د

السنة / الحسابات	2012	2013	2014	2015	2016
- الصندوق العامّ للتعويض	206,448	260,076	260,089	260,172	260,172
- صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال	200,917	216,243	216,244	216,245	216,245
- الصندوق الوطني للتشغيل	129,780	197,077	197,139	197,149	197,155
- صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية	111,146	174,845	174,848	174,857	174,856
- صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	117,015	172,599	172,599	172,599	172,599
- صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	481,022	118,365	118,745	119,288	119,488
- باقي الحسابات	481,216	737,731	734,012	719,237	671,838
الجملة	1.727,544	1.876,936	1.873,676	1.859,547	1.812,353

يلاحظ من خلال الجدول أن عديد الحسابات سجّلت فوائض هامّة على مدار السنوات الأخيرة، وذلك رغم عمليات الاقتطاع التي شملتها لفائدة العنوان الأول لميزانيّة الدّولة للسنة الثالثة على التّوالي، الأمر الذي يعود إلى عدم توافق الموارد المخصّصة لها قانونا مع تدخّلاتها.

وتجدّد الدائرة دعوتها إلى العمل على الملائمة بين موارد هذه الحسابات ونفقاتها بما يجنّب تراكم الفوائض المنقولة سنويّا ويحول دون توظيفها في أغراض تنموية.

ثانيا - موارد حسابات أموال المشاركة

ارتفعت في سنة 2016 جملة الموارد المحصّلة بعنوان حسابات أموال المشاركة إلى 357,313 م.د مقابل 340,013 م.د في سنة 2015. وتوزعت هذه المداخيل بين الموارد المحصّلة خلال السنة (82,477 م.د) والفوائض المنقولة (274,836 م.د). وبلغت حصة الموارد المحصّلة ضمن الموارد الجملية لهذه الحسابات 23,08 % مقابل 20,81 % في سنة 2015.

وتجدر الإشارة إلى أنّ قوانين الماليّة لا تتضمّن تقديرات بخصوص تدخلات حسابات أموال المشاركة وتقتصر بالتّالي رقابة السلطة التّشريعية لهذه الحسابات بمناسبة المصادقة على قانون غلق الميزانيّة الذي يتمّ في إطاره إدراج تقديرات مواردها وإنجازاتها الفعليّة وبالتّالي فإن عملية الترخيص تكون على سبيل التّسوية.

وتمّ بمقتضى قرار وزير الماليّة المؤرخ في 21 مارس 2016 فتح حساب أموال مشاركة عدد 2 تحت اسم "حساب إنجاز منشآت مائية مختلفة" بميزانية وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والذي حقّق مقابيض خلال سنة 2016 بما قُدّر 0,685 م.د. كما تمّ بمقتضى قرار وزير الماليّة المؤرخ في 21 ديسمبر 2010 فتح حساب أموال مشاركة عدد 4 بوزارة الصحة وسمّي "حساب تمويل عملية تركيز البنية التحتية الرقمية للاتصالات والمعلومات" وحقّق مداخيل خلال نفس السنة بمبلغ 368,056 أ.د.

كما تمّ بمقتضى قرار وزير الماليّة المؤرخ في 1 أوت 2016 غلق حساب أموال المشاركة عدد 2 المفتوح بميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية و المسمى "حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد من 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فيفري 2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة ومصابيها" في سنة 2016 وتحويل الرّصيد المتبقي بهذا الحساب والبالغ 3,647م.د لفائدة حساب أموال المشاركة عدد 9 المفتوح بميزانية رئاسة الحكومة و المسمى بنفس الإسم.

أ- الموارد المحصّلة

بلغت الموارد المحصّلة بعنوان حسابات أموال المشاركة خلال سنة 2016 ما قيمته 82,477 م.د مقابل 70,743 م.د في التصرف السابق مسجّلة بذلك زيادة بمبلغ 11,734 م.د وبنسبة 16,59 %.

وسجّلت أهمّ الزّيادات لدى حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (+28,575 م.د) وحساب دعم مراقبة تصفية الدّم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء (+1,912 م.د) وحساب دعم القوات المسلحة (+1,446م.د).

أمّا الحسابات التي تقلّصت مواردها فهي تتمثل أساسا في حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة (-19,990 م.د) وحساب تنظيم الامتحانات والمناظرات (-3,077 م.د) وحساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع المنحل في رأسمالها (-1,302 م.د). ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 3 تطوّر موارد حسابات أموال المشاركة في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015.

ولوحظ أنّ 22 حسابا فقط، من جملة 63 حسابا مفتوحا لدى أمين المال العامّ، حققت محاصيل خلال سنة 2016. كما تبيّن أنّ 22 حسابا لم تسجل أي عملية مقابيض أو دفوعات طيلة السنوات الخمس الأخيرة حيث يرتفع مجموع مواردها إلى 8,555 م.د وفق ما يبرزه الجدول الموالي:

بالدينار

ع/ر	الحساب	الفواضل في موفى 2016
1	- حساب مطاعم أعوان أمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية	59.857,403
2	- حساب إعداد و تنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط تونس2001	280.241,036
3	- حساب نشر و توزيع نشرية مداولات مجلس المستشارين	306,000
4	- حساب البرنامج الوطني للنظافة و العناية بالبيئة	10.561,050
5	- حساب التدخلات المختلفة	1.803.150,274
6	- حساب ممارسة حق الأولوية	18.800,000
7	- حساب تحيين الرسوم العقارية و تخليصها من الجمود	181.265,260
8	- حساب مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالحنشة جبنيانة والعامرة من ولاية صفاقس	0,480
9	- حساب أشغال المحافظة على المياه وأدم الأرض (المشروع الثاني)	0,500
10	- حساب الإعانة الايطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الايطالية	5,000
11	- حساب تهيئة و إنجاز الطريق المؤدية للمركب التكنولوجي للمواصلات	186.474,562
12	- حساب دار الصحافي	78.016,184
13	- حساب جبر أضرار الفيضانات "البنية الأساسية"	288.447,049
14	- حساب رسكلة الدين الهولندي للمحافظة على البيئة بالبلاد التونسية	1.868.173,487
15	- حساب حماية البيئة	175.023,570
16	- حساب مردود بيع الإنبعاثات الغازية الصادرة عن المصبات المراقبة للفضلات	1.360.288,750
17	- حساب تهيئة متحف باردو	1.150.000,000
18	- حساب الشباك الموحد لتوجيه الشباب	43,700
19	- حساب تصفية متخلدات المؤسسات العمومية تجاه المزودين	68.000,000
20	- حساب المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل	45.610,609
21	- حساب رسكلة الدين السويدي للنهوض بالمرأة	980.255,669
22	- حساب تركيز القطب التكنولوجي بسيدي ثابت	0,837
	المجموع	8.554.521,420

وتدعو الدّائرة مصالح وزارة المالية إلى النظر في مآل تلك الحسابات وفي الأرصدة المتوفرة بها.

ب- الفوائض المنقولة

شهدت الفوائض المنقولة إلى تصرّف 2016 ارتفاعا مقارنة بالتصرف السابق لتبلغ 274,836 م.د مقابل 269,270 م.د في 2015. وتعلّقت أهم هذه الفوائض بحساب المصاريف الخصوصيّة للإدارة العامّة للدّيوانة (43,890 م.د) وحساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوّات الأمن الدّاخلي (43,685 م.د) وحساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة

العموميّة (25,663 م.د) وحساب القروض الجامعية (21,778 م.د) وحساب إنجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال بجهتي منوبة والنحلي (20,738 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (14,901 م.د).

وفي موفّى سنة 2016 بلغ حجم فوائض حسابات أموال المشاركة التي يتعين نقلها إلى التصرف الموالي 301,312 م.د أي بزيادة بنسبة 9,63 % مقارنة بالتصرف السابق.

وشملت هذه الفوائض أساسا حساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوّات الأمن الداخلي (56,193 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (43,335 م.د) وحساب المصاريف الخصوصيّة للإدارة العامّة للديوانة (36,304 م.د) وحساب القروض الجامعية (22,040 م.د) وحساب إنجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال بجهتي منوبة والنحلي (20,720 م.د).

القسم الثاني- موارد المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة

بلغ في سنة 2016 عدد المؤسسات الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة 2.499 مؤسّسة (2.508 مؤسّسة في سنة 2015). وتمكنت هذه المؤسسات، خلال تصرّف 2016، من تحقيق موارد جملية قدرها 2.084,653 م.د مقابل 2.159,323م.د في سنة 2015 مسجلة تراجعا قدره 74,670 م.د ونسبته 3,46 %. وتوزّعت هذه الموارد بين العنوان الأوّل (1.261,151 م.د) والعنوان الثاني (823,502 م.د).

I- موارد العنوان الأوّل

ضبطت التقديرات النهائية المتعلّقة بموارد العنوان الأوّل لميزانيات المؤسّسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيّا بميزانية الدولة بما قيمته 1.375,581 م.د في سنة 2016. وبلغت الموارد المحصّلة 1.261,151 م.د مسجلة مقارنة بالتصرّف السّابق (1.296,089 م.د) تراجعا بقيمة 34,938 م.د وبنسبة 2,70 %. ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 4 تقديرات وإنجازات موارد العنوان الأوّل لهذه المؤسّسات في سنة 2016.

ونتج تراجع موارد العنوان الأوّل أساسا عن انخفاض موارد عدة مؤسسات خاصة منها تلك الراجعة بالنظر إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (- 11,720 م.د) ووزارة التربية (- 11,548 م.د) ووزارة الصحّة (- 11,110 م.د) وزارة العدل (- 6,822 م.د) ووزارة الشباب والرياضة (- 3,719 م.د).

ويبرز الرّسم البياني التّالي توزيع موارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العمومية في سنة 2016 حسب وزارات الإشراف:

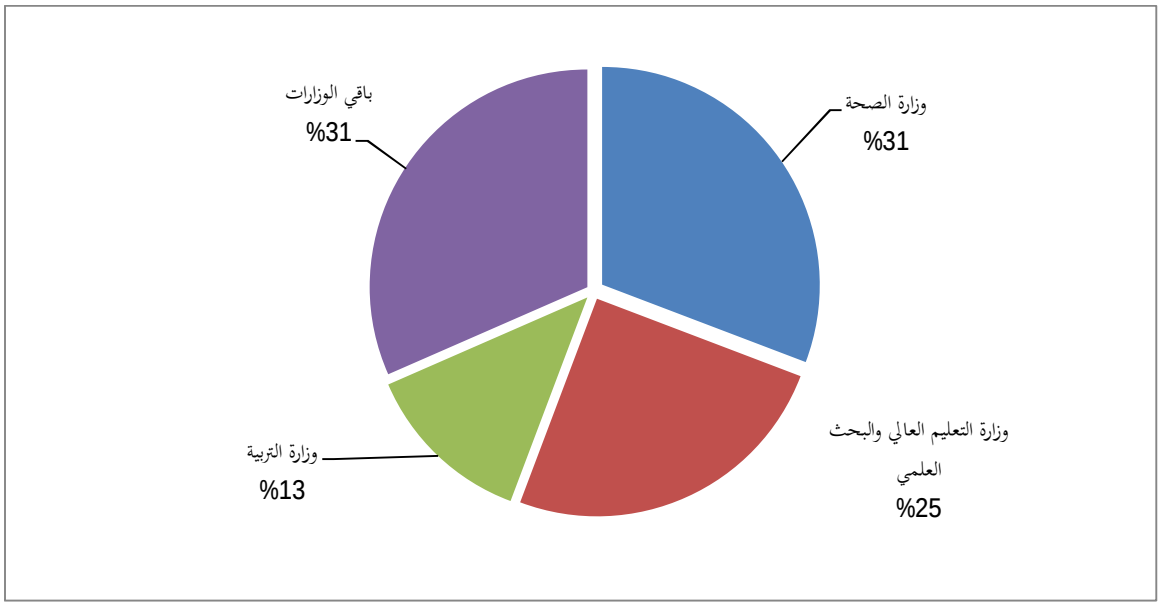

وتوزّعت موارد المؤسّسات العموميّة في سنة 2016 بين مواردها الذاتية (627,976 م.د) ومنح مسندة لها من ميزانيّة الدّولة (633,176 م.د). وعلى غرار السنة السّابقة، تواصل تراجع حصّة الموارد الذاتيّة ضمن الموارد الجمليّة إلى 49,79 % في سنة 2016 مقابل 51,78 % في سنة 2015 و 52,38 % في سنة 2014.

II - موارد العنوان الثاني

تراجعت موارد العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة إلى 823,502 م.د في سنة 2016 مقابل 863,234 م.د في سنة 2015 أي بانخفاض قدره 39,732 م.د ونسبته 4,60 % مقابل تدنّ قدره 7,32 م.د ونسبته 0,86 % في التصرّف السّابق.

وتجدر الإشارة إلى أن موارد العنوان الثاني تتوزّع بين الموارد المحصّلة خلال السنة والفوائض المنقولة من التصرّف السّابق لذا فإن تراجع جملة الموارد المحصلة للعنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة نتج عن المفعول المزدوج لارتفاع الموارد المحصلة سنة 2016 (+ 80,477 م.د) ولتدني الفوائض المنقولة من سنة 2015 (- 120,037 م.د).

أوّلا – الموارد المحصّلة خلال السّنة

تواصل ارتفاع الموارد المحصّلة في سنة 2016 والبالغة 531,539 م.د بمبلغ 80,477 م.د وبنسبة 17,84 % مقابل ارتفاع بمبلغ 66,795 م.د وبنسبة 17,38 % في التصرّف السابق. وعلى غرار سنة 2015، استأثرت المؤسّسات التّابعة لوزارة الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري (94 مؤسّسة) بأكثر من نصف الموارد المحصّلة (52,63 %). في حين تراجعت حصّة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية (1560 مؤسّسة) إلى 27,60 % في سنة 2016 مقابل 28,04 % في سنة 2015.

ويبرز الجدول التالي تطور موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة والمحصّلة خلال سنتي 2015 و2016.

بالدّينار

الأبواب	عدد المؤسّسات في سنة 2016	الإنجازات		التغيّرات2015/2016	
		2015	2016	القيمة	النسبة %
- رئاسة الجمهوريّة	2	-	-	-	-
- رئاسة الحكومة	6	-	-	-	-
- وزارة الدّاخلية	16	-	-	-	-
- وزارة العدل	41	18. 149. 071	24.008.280	5.859.209	32,28
- وزارة الشؤون الخارجيّة	1	-	-	-	-
- وزارة الدّفاع الوطني	44	67.000	-	-	-
- وزارة الشؤون الدّينية	2	-	-	-	-
- وزارة الماليّة	2	122.240	179.897	57.657	47,17
- وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة	1	4.501.000	595.000	-3.906.000	-86,78
- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	253.691.249	279.728.470	26.037.221	10,26
- وزارة التجارة	2	-	-	-	-
- وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	3	1.460.150	14.429.015	12.968.865	-
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	1	-	-	-	-
- وزارة التجهيز والإسكان والتنهيئة الترابية	2	836.634	5.502.000	4.665.366	-
- وزارة البيئة والتنمية المستدامة	1	-	-	-	-
- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	29	1.633.107	5.910.000	4.276.893	261,89
- وزارة الشباب والرياضة	49	109.000	30.000	- 79.000	- 72,48
- وزارة المرأة والأسرة والطفولة	50	16.000	23.000	7.000	43,75
- وزارة الصحّة	209	4.965.657	6.123.036	1.157.379	23,31
- وزارة الشؤون الاجتماعية	34	71.000	159.961	88.961	125,30
- وزارة التربية	1560	126.478.719	146.693.107	20.214.388	15,98
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	350	38.960.982	48.156.842	9.195.860	23,60
المجموع	2499	451.061.809	531.538.608	80.476 799	17,84

ثانيا – الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق

بلغ في سنة 2016 حجم الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق 291,963 م.د مقابل 412 م.د في سنة 2015. وتراجعت حصّتها من جملة موارد العنوان الثاني لتبلغ 35,45 % مقابل 47,73 % في سنة 2015. وتعلّق الجزء الأوفر منها

بالمؤسّسات التّابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (39,67 %) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (26,69%).

القسم الثالث- موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

ارتفعت تقديرات موارد العنوان الأول للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، وبالبالغ عددها 88 إلى 145,784 م.د في سنة 2016 مقابل 141,326 م.د في التصرّف السّابق. وباعتبار التّرفيع فيها بقيمة 6,266 م.د بلغت التقديرات النهائيّة 152,050 م.د مقابل 147,350 م.د في سنة 2015 أي بزيادة بمبلغ 4,700 م.د وبنسبة 3,19 %.

وبلغت موارد العنوان الثاني لهذه المراكز 11,989 م.د توزّعت بين فواضل سنة 2015 والبالغة 7,697 م.د والمقابيض المحصّلة بعنوان سنة 2016 والبالغة 4,291 م.د.

القسم الرابع- موارد الصناديق الخاصّة

عملا بأحكام الفصل 47 من القانون الأساسي للميزانيّة تُضمّن بالحساب العامّ للسنة الماليّة وبمشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2016، وضعية إنجازات الصناديق الخاصّة في مستوى كلّ من الموارد والنفقات.

وتواصل الدائرة إجراء رقابتها فيما يتعلّق بعمليات هذه الصناديق، على المعطيات المدرجة ضمن الحساب العامّ، دون إمكانية التثبت من شمولية هذه العمليات وذلك في غياب كشوفات حول وضعيتها الماليّة.

وارتفع حجم موارد الصناديق الخاصّة في سنة 2016 إلى 698,180 م.د موزّعة بين الأرصدة المنقولة من السنة السّابقة (415,588 م.د) ومنحة الدولة (149,223 م.د) والموارد الذّاتية (133,369 م.د). ويبرز الجدول الموالي تطوّر أرصدة الصناديق الخاصّة بين سنتي 2015 و2016:

بالدّينار

بيان الصندوق	الرصيد في 31 ديسمبر 2015	موارد سنة 2016		الموارد الجمليّة لسنة 2016	الرصيد في 31 ديسمبر 2016
		منحة الدّولة	الموارد الذاتيّة		
- صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	4.165.517	47.000.000	3.224.138	54.389.655	1.808.356
- الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليديّة والحرف الصغرى	4.895.456	12.000.000	10.902.284	27.797.740	5.146.740
- صندوق تغطية مخاطر الصرف	-	-	66.354.488	66.354.488	-
- الصندوق الوطني للضمان	377.347.025	-	37.731.738	415.078.763	413.775.436
- صندوق ضمان المؤمّن لهم	16.097.827	-	13.543.733	29.641.560	12.629.483
- الصندوق الخاص بالتنميّة الفلاحية والصيد البحري	6.580.856	28.550.000	334.166	35.465.022	17.289.691
- صندوق النهوض بقطاع الزيتون	2.103.550	-	-	2.103.550	1.527.218
- الحساب المركزي	4.397.870	61.673.580	1.278.193	67.349.643	13.166.383
الجملة	415.588.101	149.223.580	133.368.740	698.180.421	465.343.307

ويتبيّن من هيكلة الموارد المحصّلة للصناديق الخاصّة في سنة 2016 أنّ هذه الموارد توزّعت بين الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق (59,53 %) ومنحة الدّولة (21,37 %) والموارد الذاتيّة (19,10 %).

وإجمـــالا تواصل في سنة 2016 ارتفاع موارد هذه الصناديق حيث سجّلت نموّا بمبلغ 48,534 م.د مقابـل 23,531 م.د في سنة 2015.

وشمل ارتفاع الموارد أساسا الصندوق الوطني للضمان (+ 35,723 م.د) والحســاب المركزي (+ 31,789 م.د) والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليديّة والحرف (+ 13,050 م.د) وصندوق ضمـان المؤمّن لهم (+ 5,060 م.د) والصندوق الخاص بالتنميّة الفلاحية والصيد البحري (+ 2,095 م.د). أمّـا التراجــع، فقد تعلّق أسـاسـا بصندوق التطوير واللامركزية الصناعية (- 23,906 م.د) وصندوق تغطية مخاطر الصرف (- 14,702 م.د).

ونتج عن تصرّف 2016 تراكم أرصدة بعض الصناديق الخاصّة بمبلغ جملي يساوي 465,343 م.د مقابل أرصدة متبقية بمبلغ 415,588 م.د في التصرف السابق. وتعلّقت الأرصدة في سنة 2016 أساسا بالصندوق الوطني للضمان (413,775 م.د) أي بنسبة 88,92 %.

ولوحظ وفقا لما ورد بالحساب العام للمالية لسنة 2016 أن صندوق تغطية مخاطر الصرف لم يقم بتعويض خسائر بمبلغ 58,354 م.د نظرا إلى عدم توفر السيولة.

العنوان الثاني: تحليل تكاليف ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة

يتناول تحليل التكاليف لسنة 2016 كلاّ من ميزانيّة الدّولة بعنوانيها الأوّل والثّاني وصناديق الخزينة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدّبلوماسية والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة.

القسم الأوّل - تكاليف ميزانيّة الدّولة

بلغت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2016 بعنوان اعتمادات الدفع لنفقات ميزانيّة الدّولة ما قيمته 29.150 م.د. وباعتماد قانون الماليّة التّكميلي، ضبطت هذه التقديرات في حدود مبلغ 29.149 م.د.

وتبعا للتّرفيع في الاعتمادات المخصّصة لنفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة بما قيمته 221,981 م.د[57] وباعتبار مبلغ 82,477 م.د الذي يمثل الاعتمادات المفتوحة خلال السّنة بعنوان حسابات أموال المشاركة، ترتفع التقديرات النهائيّة لميزانيّة الدّولة بالنسبة لسنة 2016 إلى ما قيمته 29.453,458 م.د. ومقارنة بتقديرات السّنة السّابقة، شهدت هذه الاعتمادات نموا بمبلغ 1.448,024 م.د وبنسبة 5,17 % مقابل 353,872 م.د ونسبة 1,28 % في التصرّف السّابق. ونتج هذا النمو أساسا عن الزّيادة في اعتمادات العنوان الأوّل (+ 1.091 م.د) التي حدّ منها تقلّص الاعتمادات المخصّصة لكل من العنوان الثاني (- 809,596 م.د) والحسابات الخاصّة في الخزينة (- 159 م.د).

وتواصل خلال سنة 2016، توسيع نطاق تطبيق التّصرف في الميزانيّة حسب الأهداف حيث أصبح العدد الجملي للوزارات التي يشملها هذا النظام في حدود 19 وزارة. أما الميزانيات التي بقيت خارج هذا النطاق، فتتعلق بكل من مجلس نواب الشعب ورئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ووزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع الوطني ووزارة الشؤون الدينية ووزارة التنمية المحلية.

ومن حيث الإنجازات، بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2016 ما قيمته 29.083,639 م.د وهو ما يمثل استهلاكا بنسبة 98,74 % مقابل 95,59 % في سنة 2015. وأفرز تنفيذ هذه الميزانيّة فواضل اعتمادات جملية قدرها 369,819 م.د شملت كلاّ من العنوان الأوّل (151,534 م.د) والعنوان الثّاني (308,569 م.د) وحسابات أموال المشاركة

[57] - قرار وزير المالية المؤرخ في 6 أكتوبر 2017 والمتعلق بالترفيع في اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2016.

(26,476 م.د)، أما الحسابات الخاصة في الخزينة فقد شهدت تجاوزا للاعتمادات المفتوحة بما قيمته 116,760 م.د وهو ما يتعارض مع النصوص المنظمة للتصرف في الميزانية.

وعلى خلاف السنتين السابقتين، شهدت سنة 2016 تسارع نسق نموّ نفقات ميزانيّة الدّولة حيث كانت الزّيادة بنسبة 8,64 % مقابل 0,40 % في السّنة السّابقة و2,02 % في سنة 2014. وهو ما نتج عنه تزايد حصة هذه النّفقات ضمن الناتج المحلّي الإجمالي لتبلغ نسبة 32,19 % مقابل 31,62 % في سنة 2015.

ومن جهته، تضمّن حساب التصرّف لأمين المال العامّ لسنة 2016 في مستوى عمليات الخزينة، بقايا للتسوية بعنوان تسبقات أسندت على عمليات الميزانيّة يفوق مجموعها 845,439 م.د منها مبلغ 304,013 م.د تعلّق بتسديد الدّين العمومي و515,390 م.د خصّ العنوان الأوّل و26,037 م.د شمل العنوان الثاني من الميزانيّة. ويتنافى التصرف على هذا النحو مع أحكام مجلة المحاسبة العمومية كما يحجب تجاوزا للاعتمادات المرخص فيها بعنوان سنة 2016 وذلك في حدود المبالغ المسندة خلال السنة وغير المسواة إلى غاية 31 ديسمبر منها.

ومن حيث مجالات التدخل، حافظت نفقات ميزانية الدّولة تقريبا على نفس هيكلتها وذلك رغم الارتفاع الطفيف لحصة كل من خدمة الدين ونفقات التنمية حيث استأثرت نفقات التصرّف بنسبة 62,63 % منها مقابل 63,37 % في السّنة السّابقة. وارتفعت حصّة كلّ من نفقات التّنمية إلى 16,38 % مقابل 15,84 % في سنة 2015 ونفقات خدمة الدّين العمومي إلى 18,24 % مقابل 17,79 %.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر نفقات الميزانيّة خلال السنوات من 2012 إلى 2016:

م.د

السّنة / البيانات	2012	2013	2014	2015	2016	التغيّرات 2015/2016	
						القيمة	النسبة %
- نفقات التصرّف	14.511,929	17.300,666	17.039,818	16.964,578	18.214,518	1.249,940	7,37
- نفقات التنمية	4.062,288	3.703,558	4.176,895	4.239,658	4.763,412	523,754	12,35
- خدمة الدّين العمومي	4.063,156	4.417,674	4.674,997	4.761,895	5.304,148	542,253	11,39
- صناديق الخزينة	846,772	711,333	770,471	805,002	801,561	3,441 -	0,43 -
الجملة	23.484,145	26.133,231	26.664,181	26.771,133	29.083,639	2.312,506	8,64
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)*	70.354,4	75.144,1	80.790	84.656,2	90.350,4	5.694,2	6,73
% من الناتج المحلي الإجمالي	33,38	34,78	33,00	31,62	32,19	-	-

* تمّ تحيين هذه المعطيات باعتماد الاحصائيات الماليّة عدد 201 لشهر جانفي 2018

وتوزّعت نفقات الميزانيّة في سنة 2016 بين العنوان الأوّل (20.197,666 م.د) والعنوان الثّاني (8.084,412 م.د) وصناديق الخزينة (801,561 م.د).

I - نفقات العنوان الأوّل

بلغت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2016 لنفقات العنوان الأوّل ما قيمته 20.275,200 م.د. واقتضى قانون الماليّة التكميلي، الترفيع فيها بمبلغ 74 م.د لتضبط نهائيا في حدود 20.349,200 م.د. ومقارنة بالسّنة السّابقة، ارتفع نسق نمو هذه التقديرات حيث سجلت زيادة قدرها 1.091 م.د ونسبتها 5,67 % مقابل 440,500 م.د ونسبة 2,34 % في التصرّف السابق.

وبلغت النفقات المنجزة من ميزانية العنوان الأول ما قدره 20.197,666 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات في حدود 99,26 % مقابل 96,88 % في سنة 2015. وأفرز تنفيذ هذه الميزانيّة فواضل اعتمادات بما قيمته 151,534 م.د تعلّقت خاصة بالتدخّل العمومي (56,797 م.د) ووسائل المصالح (35,717 م.د) وفوائد الدّين العمومي (30,852 م.د) والتّأجير العمومي (27,666 م.د).

وشهدت سنة 2016، ارتفاعا في نسق نمو نفقات العنوان الأوّل، حيث سجّلت زيادة قدرها 1.541,192 م.د ونسبتها 8,26 % مقابل 141,658 م.د ونسبة 0,77 % في التصرّف السابق وتراجع في سنة 2014 بمبلغ 199,355 م.د وبنسبة 1,07 %. ونتج هذا النموّ عن تطوّر الدفوعات المنجزة بعنوان كل من نفقات التصرّف (+ 1.249,940 م.د) وفوائد الدّين العمومي (+ 291,253 م.د). وباعتبار ارتفاع مستوى الأسعار بنسبة 3,7 %[58]، سجّلت هذه النفقات في سنة 2016 نموّا صافيا بنسبة 4,56 % مقابل تراجع صاف بنسبة 4,13 % في السّنة السّابقة.

ومثّلت نفقات العنوان الأوّل في سنة 2016 ما نسبته 22,35 % من الناتج المحلّي الإجمالي مقابل 22,04 % في التصرّف السّابق. وباعتبار أن نسبة تطوّر نفقات العنوان الأوّل (8,26 %) تجاوزت نسبة نموّ الموارد الذاتيّة للميـزانيّة (4,49 %)، فقد ارتفعت في سنة 2016 حصّة هذه النفقات من هذه الموارد لتبلغ 86,55 % مقابل 83,53 % في سنة 2015 .

وتتضمّن التحاليل التّالية تقديرات نفقات العنوان الأوّل من ميزانيّة الدّولة لسنة 2016 والتنقيحات المدخلة عليها خلال السّنة ومتابعة تطوّر الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات المأمور بصرفها وكذلك استهلاك الاعتمادات مركزيّا وجهويّا.

[58] - التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2016.

أوّلا - الاعتمادات المفتوحة

ضبط قانون الماليّة لسنة 2016 الاعتمادات المرصودة لنفقات العنوان الأوّل بما قيمته 20.275,200 م.د. وتمّ بموجب قانون الماليّة التكميلي الترفيع فيها إلى 20.349,200 م.د أي بزيادة نسبتها 0,36 % مقابل تراجع بنسبة 1,14 % في التصرّف السّابق. وعلى غرار سنة 2015، شملت التنقيحات كلّ أقسام العنوان الأوّل حيث تمّ الترفيع في اعتمادات كلّ من فوائد الدين العمومي (+164 م.د) والتأجير العمومي (+ 150 م.د) ووسائل المصالح (+ 35 م.د) مقابل التخفيض في الاعتمادات المخصّصة لكلّ من التّدخل العمومي (- 127 م.د) والنفقات الطارئة (- 148 م.د).

ومن جهة أخرى، خضعت اعتمادات العنوان الأوّل إلى تعديلات ترتيبية تمثّلت أولا في نقل اعتمادات من باب إلى باب وثانيا في توزيع الاعتمادات المرسّمة بباب النّفقات الطارئة وغير الموزّعة على بقيّة أقسام نفقات التصرّف وثالثا في تحويل الاعتمادات بين الأقسام وبين الفصول.

ففي خصوص نقل اعتمادات من باب إلى باب، اقتضى الأمر الحكومي عدد 915 لسنة 2016 المؤرّخ في 22 جويلية 2016 والمتعلّق بنقل اعتماد ضمن ميزانية الدولة، نقل مبلغ 168,175 م.د من ميزانية العنوان الأوّل لوزارة الداخلية إلى ميزانية وزارة الشؤون المحلية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2016 بعد انقضاء السنة، فإن هذا الأخير لم يفرد وزارة الشؤون المحلية بباب على حدة علما بأنه تم إحداث هذه الوزارة خلال السنة.

وفي ما يتعلّق بالاعتمادات المرسّمة بباب النّفقات الطارئة وغير الموزّعة، فبعد أن ضبطت وفق قانون الماليّة لسنة 2016 بما قيمته 247,651 م.د، تمّ التخفيض فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي إلى 99,651 م.د مقابل 150,876 م.د في السّنة السّابقة. وتمّ توزيع هذه الاعتمادات على بقية الأقسام في حدود 99,149 م.د أي بنسبة 99,50 % مقابل 99,83 % في التصرّف السّابق.

وانتفع قسم التّأجير العمومي باعتمادات تكميلية قدرها 43,714 م.د وهو ما يمثل نسبة 44,09 % منها مقابل 57,35 % في التصرّف السّابق. وفي هذا الصدد، تذكر الدائرة بأنّ تخصيص جزء هامّ من الاعتمادات المرسّمة بباب النفقات الطارئة لفائدة التأجير العمومي لا مبرّر له نظرا لانتفاء الصبغة الطارئة لهذا الصنف من الأعباء.

وبلغ نصيب قسم وسائل المصالح من باب نفقات التصرّف الطارئة 20,421 م.د. وتقلّصت بذلك حصّته لتبلغ 20,60 % مقابل 30,04 % في حين تدعّمت حصّة قسم التّدخل العمومي من هذه الاعتمادات لتبلغ نسبة 35,31 % مقابل 12,62 %.

وعلى صعيد آخر، تمثّلت أهم أبواب الميزانية المنتفعة باعتمادات تكميلية في رئاسة الحكومة وذلك بمبلغ 14,546 م.د (منه 11,734 م.د لقسم التّأجير العمومي)، تليها وزارة الشباب والرياضة التي تحصّلت على 14 م.د خصّصت بالكامل لنفقات التأجير في حين انتفعت وزارة الدّاخلية بمبلغ 13,444 م.د منه 13,044 م.د بعنوان نفقات الدعم. واستاثرت هذه الوزارات الثلاث، بما نسبته 42,35 % من مجموع الاعتمادات التّكميلية الموزّعة. ويبيّن الملحق عدد 5 توزيع الإعتمادات التكميلية حسب الأبواب والأقسام.

ومن ناحية الاعتمادات التي تمّ تحويلها من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل، فقد واصلت في الارتفاع سنة 2016، حيث بلغت 78,342 م.د مقابل 62,289 م.د في التصرّف السّابق و51,872 م.د في سنة 2014. وتمثّل الاعتمادات التي تمّ تحويلها 0,38 % من الاعتمادات النهائية لنفقات التصرّف مقابل نسبة 0,34 % في سنة 2015.

وإجمالا، أسفرت هذه التحويلات عن زيادة صافية في اعتمادات قسم وسائل المصالح (3,170 م.د) مقابل انخفاض صاف للاعتمادات المخصّصة لقسمي التأجير العمومي (2,189 م.د) والتدخل العمومي (0,981 م.د). ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 6 الاعتمادات المحوّلة من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل في سنة 2016.

وعلى إثر هذه التّعديلات، ارتفعت في سنة 2016 الاعتمادات النهائيّة للعنوان الأوّل من ميزانيّة الدّولة إلى ما قيمته 20.349,200 م.د. ويبرز الجدول الموالي توزيع الإعتمادات النهائية بين جزأي العنوان الأوّل وأقسامه في سنة 2016 ومقارنتها باعتمادات سنة 2015:

بالدّينـار

الأقسام	الاعتمادات	الاعتمادات المفتوحة بقانون الماليّة	قانون المالية التكميلي	الاعتمادات التكميليّة	التحويلات		الاعتمادات النهائيّة		التغيّرات 2015/2016	
					+	-	2015	2016	القيمة	النسبة %
I	-التأجير العمومي	13 000 000 000	13 150 000 000	43 713 817	14 637 000	16 826 230	11 710 580 627	13 191 524 587	1 480 943 960	12,65
II	-وسائل المصالح	1 054 886 000	1 089 886 000	20 420 934	42 955 566	39 785 800	1 077 168 690	1 113 476 700	36 308 010	3,37
III	-التدخّل العمومي	4 122 663 000	3 995 663 000	35 013 917	20 749 329	21 729 865	4 720 201 664	4 029 696 381	-690 505 283	14,63-
VI	-نفقات التصرّف الطارئة	247 651 000	99 651 000	-99 148 668	0	0	249 019	502 332	253 313	101,72
	نفقات التصرّف	**18 425 200 000**	**18 335 200 000**	**0**	**78 341 895**	**78 341 895**	**17 508 200 000**	**18 335 200 000**	**827 000 000**	**4,72**
V	**فوائد الدّين العمومي**	**1 850 000 000**	**2 014 000 000**	**0**	0	0	**1 750 000 000**	2 014 000 000	**264 000 000**	**15,09**
	المجموع	**20 275 200 000**	**20 349 200 000**	**0**	**78 341 895**	**78 341 895**	**19 258 200 000**	**20 349 200 000**	**1 091 000 000**	**19,81**

يبرز من الجدول السابق أن سنة 2016 شهدت ارتفاعا في حجم الاعتمادات النهائيّة للعنوان الأوّل بما قيمته 1.091 م.د. وعلى غرار السنة السابقة، نتج هذا التطور عن نمو الاعتمادات المرصودة لأقسام التّأجير العمومي (+ 1.480,944 م.د) وفوائد الدّين العمومي (+ 264 م.د) ووسائل المصالح (+ 36,308 م.د). وحدّ من هذا النمو تواصل تقلّص اعتمادات التدخّل العمومي بما قدره 690,506 م.د مقابل 896,193 م.د في السنة السابقة.

وعلى صعيد أبواب ميزانيّة الدّولة، سجّلت أهمّ الزّيـادات لدى كلّ من وزارة التربية (+ 630,469 م.د) ووزارة الشؤون الاجتماعية (+ 317,066 م.د) ووزارة الدّاخـلية (+ 298,620 م.د باعتبار الاعتمادات المخصصة لوزارة الشؤون المحلية) ووزارة الدّفاع الوطني (+ 169,843 م.د) ووزارة الصحـة (+ 122,084 م.د). ومن حيث النسب سجّلت أعلى نسبة تطور في الاعتمادات لدى وزارة الشؤون الاجتماعية (43,16 %) ومجلس نواب الشعب (31,64 %) ثم وزارة المرأة والأسرة والطفولة (19,29 %).

وفي المقابل انخفضت اعتمـادات العنوان الأوّل لوزارة الصناعـة والطاقة والمناجم (- 1.087,814 م.د وبنسبة 82,41 %) نتيجة لتقلص التقديرات بعنوان نفقات دعم المحروقات. وساهم ذلك في تواصل تراجع حصّة هذه الوزارة من مجموع اعتمادات العنوان الأوّل لتبلغ 1,14 % في سنة 2016 مقابل 6,85 % في التصرّف السابق و12,67 % في سنة 2014. ويبرز الملحق عدد 7 تطوّر اعتمادات العنوان الأول لسنة 2016 حسب أبواب الميزانيّة.

ثانيا- الاعتمادات المأمور بصرفها

بلغت في سنة 2016 الاعتمادات النهائية المرصودة لميزانيّة العنوان الأوّل ما قيمته 20.349,200 م.د وتمّ صرفها في حدود 20.197,666 م.د أي بنسبة استهلاك قدرها 99,27 % مقابل 96,88 % في السّنة السّابقة. وأفرز تنفيذ هذه الميزانية فواضل اعتمادات بمبلغ 151,534 م.د تعلّقت أساسا بالتدخّل العمومي (56,597 م.د) ووسائل المصالح (35,717 م.د) وفوائد الدّين العمومي (30,852 م.د) والتأجير العمومي (27,666 م.د).

وفيما يتعلّق بأبواب الميزانيّة، سجّلت أهمّ الفواضل لدى كلّ من وزارة التجارة (38,996 م.د) وتعلّقت أساسا بالتدخل العمومي حسب البرامج (38,459 م.د) ووزارة التّعليم العالي والبحث العلمي (11,420 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (10,978 م.د) ووزارة الشباب والرياضة (8,900 م.د).

ومقارنة بإنجازات السنة السابقة، سجّلت نفقات العنوان الأوّل خلال سنة 2016 ارتفاعا بما قيمته 1.541,192 م.د ونسبته 8,26 % مقابل 141,658 م.د ونسبة 0,77 % في التصرّف السابق.

ويبرز الجدول التّالي الاعتمادات النهائية للعنوان الأوّل في سنة 2016 واستهلاكها حسب الأقسام مقارنة بسنة 2015 :

م.د

البيان	الاعتمادات النهائية 2016	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطور المصاريف 2015/2016	
		تصرف 2015		تصرف 2016			
		القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
نفقات التصرف	**18.335,200**	**16.964,578**	**90,93**	**18.214,518**	**90,18**	**1.249,940**	**7,37**
- التأجير العمومي	13.191,525	11.581,387	62,08	13.163,859	65,18	1.582,472	13,66
- وسائل المصالح	1.113,477	1.046,222	5,61	1.077,760	5,34	31,538	3,01
- التدخّل العمومي	4.029,696	4.336,969	23,24	3.972,899	19,67	364,070 -	8,39 -
- نفقات التصرّف الطارئة	0,502	-	-	-	-	-	-
فوائد الدين العمومي	**2.014,000**	**1.691,895**	**9,07**	**1.983,148**	**9,82**	**291,253**	**17,21**
الجملة	**20.349,200**	**18.656,474**	**100,00**	**20.197,666**	**100,00**	**1.541,192**	**8,26**

يتبيّن من الجدول، أنّ ارتفاع نفقات العنوان الأوّل خلال سنة 2016 نتج عن نموّ الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان كل من قسم التّأجير العمومي (1.582,472 م.د) ووسائل المصالح (31,538 م.د) وفوائد الدّين العمومي (291,253 م.د)، حدّ منها تقلّص النفقات المنجزة بعنوان التدخّل العمومي (- 364,070 م.د).

وفي خصوص أبواب الميزانيّة، سجّلت أهم الزيادات لدى وزارات التربية (+ 624,960 م.د و16,20%) والشؤون الاجتماعية (+ 315,675 م.د و43,05 %) والداخلية (+ 131,729 م.د و5,95 % باعتبار النفقات المنجزة من قبل وزارة الشـؤون المحليـة المحدثة خـلال سنة 2016) والدّفاع الوطني (+ 169,636 م.د و12,81 %) والصحّة (+ 145,802 م.د و9,9 %).

وفي مقابل ذلك، سجّل أهم انخفاض لدى وزارة الصناعة والطاقة والمناجم (- 719,413 م.د و75,65 %) علما بأن سنة 2015 شهدت تراجعا لنفقات هذه الوزارة بما قيمته 1.433,065 م.د ونسبته 60,11 % وذلك أساسا نتيجة تواصل تراجع النفقات بعنوان دعم المحروقات. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 8 نفقات العنوان الأوّل لسنة 2016 موزّعة حسب أبواب الميزانيّة.

أ- نفقات التصرّف

شهدت الاعتمادات النهائيّة المرصودة لنفقات التصرّف في سنة 2016 ارتفاعا قدره 827 م.د ونسبته 4,72 % حيث بلغت 18.335,200 م.د. وكانت الاعتمادات المأمور بصرفها بمبلغ 18.214,518 م.د مقابل 16.964,578 م.د في التصرّف السابق أي بتطوّر نسبته 7,37 %. وبالتّالي تطوّرت نسبة استهلاك الاعتمادات من 96,89 % إلى 99,34 % سنة 2016.

وتواصل ارتفاع حصّة نفقات التصرّف مقارنة بموارد العنوان الأوّل إلى 94,98 % في سنة 2016 مقابل 89,34 % في السنة السّابقة علما بأنّها كانت في حدود 88,64 % سنة 2014.

ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر نفقات التصرّف مقارنة بموارد العنوان الأوّل من سنة 2012 إلى 2016:

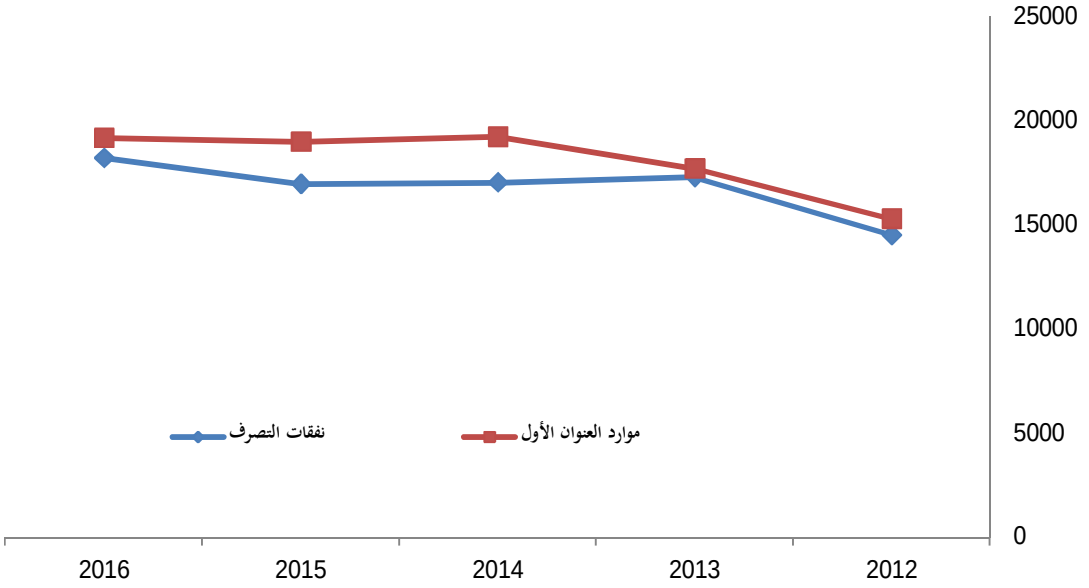

وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها على الصعيد الجهوي في سنة 2016 ما جملته 8.040,650 م.د[59] أي ما نسبته 44,14 % من مجموع نفقات التصرّف مقابل على التوالي 42 % في سنة 2015 و37,76 % في سنة 2014. واستأثر قسم التأجير العمومي بنسبة 96,19 % من جملة نفقات التصرّف المأمور بصرفها جهويّا في سنة 2016 مقابل 95,66 % في سنة 2015.

ويبيّن الرسم التّالي توزيع نفقات التصرّف بين مختلف الأقسام في سنة 2016:

[59]- استنادا إلى المعطيات المستخرجة من منظومة أدب.

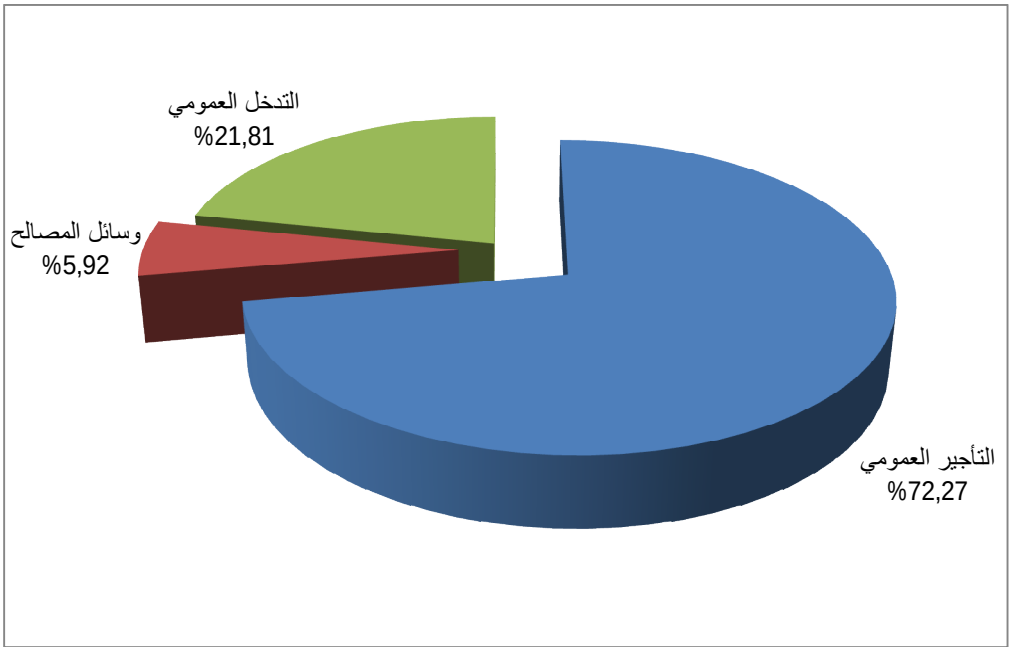

يلاحظ من الرسم أعلاه، أهميّة حصة التّأجير العمومي من جملة نفقـات التصرّف التي تطوّرت من 68,27 % سنة 2015 إلى 72,27 % في سنة 2016. وتقلّصت حصّة قسم وسائل المصالح من 6,17 % في سنة 2015 إلى 5,92 % في سنة 2016. وعلى غرار التصرّف السابق تواصل تراجع حصّة قسم التدخل العمومي حيث مرّ من 25,56 % في سنة 2015 إلى 21,81 % في سنة 2016.

1- التأجير العمومي

تمّ بمقتضى قانون الماليّة لسنة 2016 رصد اعتمادات قدرها 13.000 م.د لقسم التأجير العمومي، وعلى إثر الترفيع فيها بمقتضى قانون الماليّة التكميلي بمبلغ 150 م.د ورصد اعتمادات تكميلية من باب النفقات الطارئة قدرها 43,714 م.د لفائدة هذا القسم وكذلك تحويل الاعتمادات بين الفصول والأقسام، بلغت الاعتمادات النهائية 13.191,525 م.د مسجّلة مقارنة بالسنة السّابقة، نموّا بنسبة 12,65 % مقابل 9,86 %.

وتمّ صرف هذه الاعتمـادات في سنة 2016 في حدود 13.163,859 م.د أي بنسبة استهـلاك قدرها 99,79 % مقابل 98,90 % في السنة السابقة. وتسارع نسق نموّ هذه النفقات حيث تطوّرت بمبلغ 1.582,472 م.د وبنسبة 13,66 % مقابل على التوالي 1.040,641 م.د و9,87 % في التصرّف السابق.

وساهم هذا التسارع في ارتفاع حصّة نفقات التّأجير ضمن نفقات التصرّف لتبلغ ما نسبته 72,27 % مقابل 68,27 % في التصرف السابق و61,86 % في سنة 2014 وذلك خاصة بالعلاقة مع الزيادة العامّة في الأجور

والزيادة الخصوصيّة في قطاعات الدّفاع والأمن والديوانة والتربية[60] علما بأنه تمّ حصر الانتدابات في سنة 2016 أساسا في حدود خرّيجي مدارس التكوين ووزارات الداخليّة والدّفاع والعدل وبعض القطاعات ذات الأولوية[61].

وبلغت حصّة نفقات التّأجير ضمن جملة نفقات العنوانين الأوّل والثاني من ميزانيّة الدّولة (دون اعتبار نفقات خدمة الدّين العمومي) نسبة 58,78 % سنة 2016 مقابل 51,74 % في التصرف السابق و49,68 % في سنة 2014. ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات التّأجير العمومي وتطوّرها خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 :

م.د

البنـود	الاعتمادات النّهائية 2016	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطوّر المصاريف 2015/2016	
		2015		2016			
		القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
- نفقات التأجير العمومي حسب البرامج	9.245,426	8.157,538	70,44	9.227,019	70,09	1.069,481	13,11
*تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج حسب البرامج**	*8.661,825*	*7.593,617*	*65,57*	*8.647,337*	*65,69*	*1.053,720*	*13,88*
منح للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية حسب البرامج	*583,601*	*563,921*	*4,87*	*579,682*	*4,40*	*15,761*	*2,79*
- نفقات التأجير العمومي لبقية الوزارات	3.946,099	3.423,849	29,56	3.936,840	29,91	512,991	14,98
منها تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج	*3.759,160*	*3.255,872*	*28,11*	*3.751,192*	*28,50*	*495,320*	*15,21*
منح للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية	*164,795*	*150,492*	*1,30*	*164,444*	*1,25*	*13,952*	*9,27*
منح محوّلة للسلط العمومية	*22,144*	*17,485*	*0,15*	*21,204*	*0,16*	*3,719*	*21,27*
الجملـة	13.191,525	11.581,387	100,00	13.163,859	100,00	1.582,472	13,66
* باعتبار المنح المحوّلة للسلط العموميّة							

وبلغت حصّة الوزارات التي اعتمدت الميزانية حسب البرامج ما نسبته 70,09 % من جملة نفقات التأجير العمومي (مقابل 70,44 % في التصرّف السابق). وتشمل هذه النفقات أساسا تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج المبوّبة حسب البرامج التي تمثّل نسبة 65,69 % من مجموع نفقات التأجير العمومي. ويعود النصيب الأوفر من نفقات بند تأجير الأعوان القارين وغير القارين حسب البرامج إلى وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي وذلك بمبلغ جملي قدره 5.320,720 م.د.

وبالنسبة لبقية الوزارات، شهدت المبالغ المأمور بصرفها بعنوان تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج تطوّرا مقارنة بسنة 2015 بقيمة 495,320 م.د وبنسبة 15,21 %. واستأثرت وزارة الداخلية ووزارة

[60]- التقرير نصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى ديسمبر 2016.

[61]- التقرير نصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسي الأوّل لسنة 2016.

الدفاع الوطني بالنصيب الأوفر من نفقات هذا البند وذلك بمبلغ جملي قدره 3.087,909 م.د ونسبته 82,32 %.
ويبرز الرسم البياني التّالي توزيع نفقات التّأجير العمومي لسنة 2016 بين مختلف الأبواب:

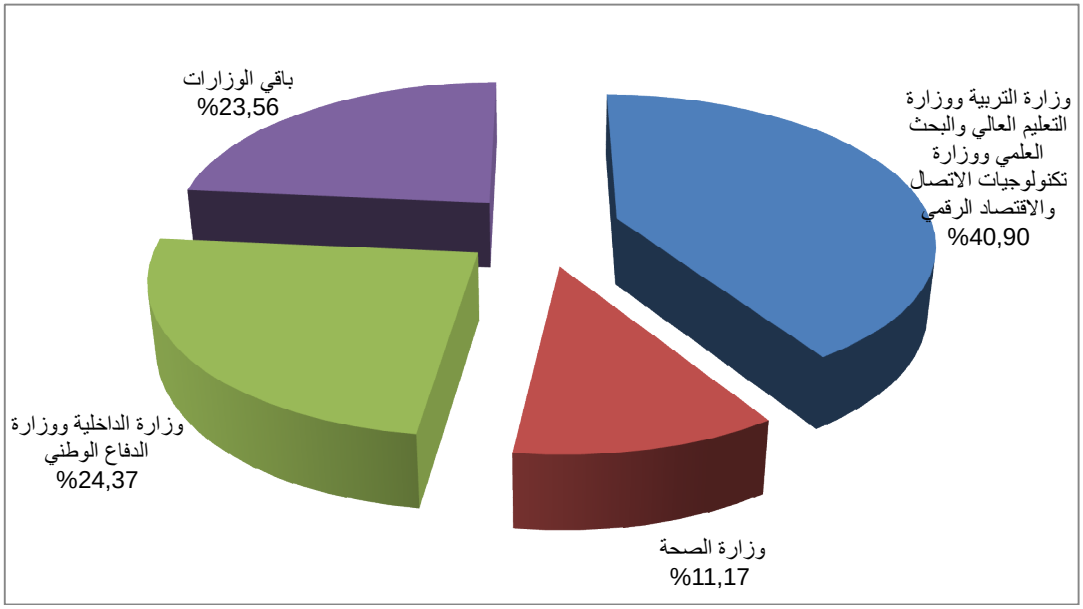

يتضح من الرسم أعلاه أنّ نفقات التأجير العمومي أنجزت أساسا من قبل الوزارات المكلّفة بالصحّة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي وذلك بحصّة جملية قدرها 52,07 %.

وبلغت النفقات المأمور بصرفها جهويّا 7.734,621 م.د أي ما يمثّل 58,76 % من جملة نفقات التأجير. وتمّ صرف الجزء الأوفر من اعتمادات التّأجير المأمور بصرفها جهويّا من قبل وزارة التربية (4.249,515 م.د) وذلك في حدود 54,94 % من جملة هذه النفقات. كما أنجزت المصالح الجهوية التابعة لوزارة الصحة نفقات بعنوان التأجير العمومي بما قيمته 1.274,172 م.د ونسبته 16,47 %.

2- وسائل المصالح

ضبطت التّقديرات بعنوان قسم وسائل المصالح ضمن قانون الماليّة لسنة 2016 بمبلغ 1.054,886 م.د. وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي إلى 1.089,886 م.د. وانتفع هذا القسم باعتمادات تكميلية قدرها 20,421 م.د. وباعتبار جملة التعديلات والتحويلات بين الفصول والأقسام ومن باب إلى باب، بلغت الاعتمادات النهائية 1.113,477 م.د. ومقارنة بالسنة السابقة تطوّرت هذه الاعتمادات بنسبة 3,37 % مقابل 6,20 %. وتمّ استهلاكها بنسبة 96,79 % مقابل 97,13 % في سنة 2015.

وشهدت النفقات المنجزة بعنوان قسم وسائل المصالح (1.077,760 م.د) في سنة 2016 تطوّرا بما قيمته 31,538 م.د ونسبته 3,01 % مقابل تطوّر بمبلغ 103,488 م.د وبنسبة 10,98 % في التصرّف السابق علما بأنّ مؤشر الأسعار شهد انخفاضا ملحوظا حيث تراجع من 4,9 % في المعدّل سنة 2015 إلى 3,7 % [62] سنة 2016. ويبرز الجدول التّالي توزيع النفقات المتعلّقة بوسائل المصالح في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015:

م.د

البنود	الاعتمادات النهائيّة 2016	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطوّر المصاريف 2015/2016	
		2015		2016			
		القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة	النسبة %
- نفقات وسائل المصالح حسب البرامج	**581,300**	**539,213**	**51,54**	**565,740**	**52,49**	**26,527**	**4,92**
منح تسيير للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية حسب البرامج	*406,247*	*373,103*	*35,66*	*404,073*	*37,49*	*30,970*	*8,3*
نفقات التسيير ونفقات تسيير المصالح بالخارج حسب البرامج	*175,053*	*166,110*	*15,88*	*161,667*	*15,00*	*4,443 -*	*2,67 -*
نفقات وسائل المصالح لبقية الوزارات	**532,177**	**507,009**	**48,46**	**512,020**	**47,51**	**5,011**	**0,99**
النفقات الخصوصية للسلط العمومية	*14,076*	*13,887*	*1,33*	*13,668*	*1,27*	*0,219 -*	*1,58 -*
نفقات تسيير المصالح العموميّة	*420,967*	*405,464*	*38,75*	*401,886*	*37,29*	*3,578 -*	*0,88 -*
نفقات استغلال وصيانة التجهيزات العمومية	*13,442*	*12,996*	*1,24*	*13,315*	*1,23*	*0,319*	*2,45*
منح للمؤسسات العمومية	*83,692*	*74,662*	*7,14*	*83,151*	*7,72*	*8,489*	*11,37*
الجملة	**1.113,477**	**1.046,222**	**100,00**	**1.077,760**	**100,00**	**31,538**	**3,01**

وعلى غرار السنوات السابقة، استأثرت وزارة الداخلية بالجانب الأوفر من نفقات هذا القسم (20,01 % مقابل 20,15 %) تليها وزارة الصحّة (13,24 % مقابل 9,66 %) ثمّ وزارة الدفاع الوطني (12,45 % مقابل 12,85 %) ووزارة التربية (8,23 % مقابل 9 %).

3- التدخّل العمومي

ضبطت الاعتمادات المخصّصة لقسم التّدخل العمومي ضمن قانون الماليّة لسنة 2016 بما قيمته 4.122,663 م.د. غير أنّه تمّ بمقتضى قانون المالية التكميلي التخفيض فيها إلى 3.995,663 م.د. وباعتبار الاعتمادات التكميلية التي تمّ رصدها لهذا القسم (35,014 م.د) وتحويل الاعتمادات بين الفصول والأقسام ومن باب إلى باب، بلغت التقديرات النهائية 4.029,696 م.د. وتواصل تراجع هذه الاعتمادات حيث انخفضت بما نسبته 14,63 % مقابل 16 % في التصرّف السّابق.

[62] - التّقرير السنوي للبنك المركزي التّونسي لسنة 2016.

وتمّ استهلاك هذه الاعتمادات في سنة 2016 بنسبة 98,59 % حيث بلغت النفقات 3.972,899 م.د مسجّلة تراجعا بمبلغ 364,070 م.د وبنسبة 8,39 % مقابل على التوالي 1.219,369 م.د ونسبة 21,95 % في سنة 2015. ويعزى هذا التراجع أساسا إلى تقلّص نفقات دعم المحروقات المحمولة على الميزانية في سنة 2016 بما قيمته 721 م.د نتيجة لتفعيل آليّة التعديل الآلي لأسعار المحروقات التي انطلق العمل بها في جويلية 2016 من جهة، ولتراجع سعر برميل النفط في الأسواق العالمية من جهة أخرى[63]. وفي المقابل حدّت من هذا التراجع زيادة بمبلغ 31,541 م.د في نفقات دعم الموادّ الأساسية و22,032 م.د في نفقات دعم النقل العمومي و303,357 م.د في باقي التدخلات.

ويبرز الرّسم البياني التّالي هيكلة نفقات التدخّل العمومي:

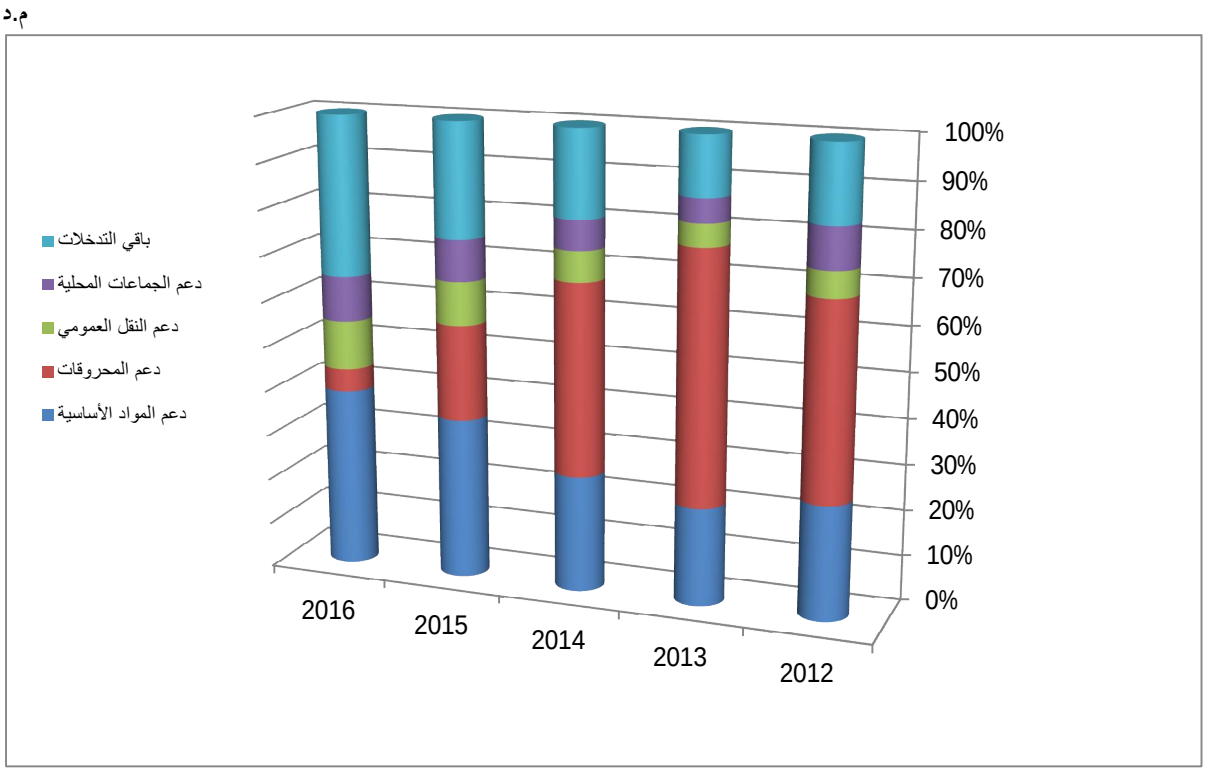

يتبيّن من خلال الرسم أعلاه، تواصل تدنّي حصة دعم المحروقات إلى 4,96 % في سنة 2016 مقابل 21,17 % في التصرّف السابق (علما بأنها كانت في حدود 42,35 % في سنة 2014) وذلك خاصّة لفائدة بند دعم المواد الأساسية الذي استأثر بما نسبته 39,30 % في سنة 2016 مقابل 35,28 % في سنة 2015 و25,50 % في سنة 2014.

[63] - تقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى ديسمبر 2016، ص 26.

وفي المقابل، لم تشهد حصّة كلّ من الجماعات المحلّية والنقل العمومي من جملة نفقات الدّعم تغيّرا كبيرا في سنة 2016 مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغت على التوالي 9,81 % مقابل 9,03 % و10,90 % مقابل 9,48 %.

ويُبرز الجدول الموالي توزيع نفقات التدخّل العمومي بين مختلف الوزارات في سنة 2016 مقارنة بإنجازات التصرّف السابق:

م.د

الأبواب	الاعتمادات النهائيّة 2016	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطوّر المصاريف 2015/2016	
		2015		2016			
		القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	النسبة (%)
-وزارة الداخلية	257,415	418,151	9,64	256,953	6,47	- 161,198	-38,55
-وزارة الشؤون المحلّية	169,574	-	-	169,574	4,27	169,574	100,00
- وزارة الصناعة و الطاقة و المناجم	197,994	918,846	21,18	197,768	4,98	- 721,078	-78,48
- وزارة التجارة	1.619,795	1.549,596	35,73	1.581,336	39,80	31,740	2,05
- وزارة النقل	433,639	416,571	9,61	433,506	10,91	16,935	4,07
- وزارة الشؤون الاجتماعية	888,208	588,064	13,56	886,017	22,30	297,953	50,67
- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	167,618	166,086	3,83	161,367	4,06	- 4,719	-2,84
- بقية الوزارات	295,453	279,655	6,45	286,378	7,21	6,723	2,40
الجملة	4.029,696	4.336,969	100,0	3.972,899	100,00	- 364,070	-8,39

على غرار التصرّف السابق، استأثرت وزارة التجارة بأكبر حصّة من نفقات التدخّل العمومي حيث تولّت صرف ما جملته 1.581,336 م.د في سنة 2016 بعنوان هذا القسم أي ما نسبته 39,80 % مسجّلة تطوّرا بنسبة 2,05 % مقارنة بسنة 2015. ومثّل دعم الموادّ الأساسية الجزء الأوفر من نفقات هذا القسم وذلك بمبلغ 1.561,541 م.د صرف منه 1.236,919 م.د (أي ما نسبته 79,21 %) لدعم الحبوب الذي سجّل من جهته تراجعا قدره 16,200 م.د مقارنة بالتصرّف السّابق.

ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات دعم الموادّ الأساسية التي تمّ صرفها من قبل وزارة التجارة وتطوّرها خلال السنوات من 2012 إلى 2016 :

م.د

المادّة	المبلغ				
	2012	2013	2014	2015	2016
- الحبوب	908,947	1.117,936	1.123,778	1.253,119	1.236,919
- الزيت النباتي	264,381	232,163	206,488	167,899	199,934
- الحليب	31,928	57,107	61,737	63,911	63,478
- السكر	10,435	9,685	9,342	8,946	10,131
- الطماطم	10,794	12,429	-	-	-
- الورق المدرسي	4,344	4,321	2,821	4,300	3,884
- العجين الغذائي	4,804	16,359	12,506	31,825	47,195
الجملة	1.235,633	1.450,000	1.416,672	1.530,000	1.561,541

ومن جهة أخرى، تراجعت نفقات وزارة الصناعة والطاقة والمناجم في مجال التدخّل العمومي بما قدره 721,078 م.د وما نسبته 78,48 % حيث انخفضت إلى 197,768 م.د في سنة 2016 مقابل 918,846 م.د في السنة السابقة. وتمثلت هذه النفقات أساسا في دعم المحروقات (197 م.د) خصّصت كلّيا لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير.

وسجّلت الاعتمادات المأمور بصرفها من ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال التدخّل العمومي ارتفاعا بنسبة 50,67 % مقارنة بالتصرّف السابق حيث بلغت ما جملته 886,017 م.د في سنة 2016 ومثّلت نسبة 22,30 % من مجموع نفقات التدخّل العمومي. وشملت هذه النفقات أساسا المنح المسندة للفئات محدودة الدّخل بمبلغ 468 م.د والمنحة المسندة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لمجابهة الصعوبات الماليّة وقدرها 300 م.د.

كما شملت هذه النفقات المنح المسندة للاتحاد التّونسي للتّضامن الاجتماعي بما جملته 39,911 م.د والمساهمة بعنوان تعديل الجرايات بمبلغ يناهز 32 م.د وتسديد عجز الأنظمة الخاصة بالتقاعد بما جملته 17 م.د بالإضافة إلى منحة الشيخوخة لفائدة عمّال الحضائر بمبلغ 9,2 م.د.

وبلغت في سنة 2016 نفقات التدخّل العمومي بالنسبة إلى وزارة النقل ما جملته 433,506 م.د وهو ما يمثّل نسبة 10,91 % من مجموع نفقات التدخل العمومي خصّص منها مبلغ 432,988 م.د لفائدة شركات النقل العمومي مقابل 410,956 م.د في التصرّف السابق. وتهمّ هذه النفقات دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصيّة.

كما أنجزت وزارة الدّاخلية نفقات بعنوان قسم التّدخل العمومي بلغت قيمتها 256,953 م.د ونسبتها 6,47 % منها 219,993 م.د خصص لدعم الجماعات المحليّة. ومثلت نفقات وزارة الشؤون المحليّة بعنوان التدخّل العمومي نسبة 4,27 % حيث بلغت 169,574 م.د خصص بنسبة 99,99 % لدعم الجماعات المحليّة. وبذلك تحصّلت الجماعات المحليّة في سنة 2016 على مبلغ جملي للدعم يساوي 389,570 م.د مقابل 391,580 م.د في سنة 2015.

وأنفقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ما يقارب 161,367 م.د في مجال التدخّل العمومي منها 139,005 م.د في شكل منح لفائدة الطلبة داخل الجمهورية وخارجها.

ب - فوائد الدّين العمومي

بلغت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2016 بعنوان فوائد الدّين العمومي ما قيمته 1.850 م.د. وعلى غرار التصرف السّابق، تمّ الترفيع فيها بموجب قانون المالية التكميلي لتضبط نهائيّا في حدود 2.014 م.د مسجّلة بذلك نموّا بنسبة 8,86 % مقابل 18,64 % في السّنة السّابقة. وتم صرف هذه الاعتمادات في حدود 1.983,148 م.د مسجّلة استهلاكـــا بنسبة 98,47 % مقابل 96,68 % في التصرّف السّابق. وأسفر تصرف 2016 عن اعتمادات متبقية بمبلغ 30,852 م.د شمل أساسا الدّين الخارجي.

ويبرز الجدول التّالي نفقات فوائد الدّين العمومي في سنة 2016 مقارنة بالتصرّف السّابق :

م.د

الفصل	الاعتمادات النهائيّة 2016	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2015/2016	
		2015	2016	القيمة	النسبة (%)
- فوائد الدّين الداخلي	1.166,000	970,415	1.165,332	194,917	20,09
- فوائد الدّين الخارجي	848,000	721,480	817,816	96,336	13,35
الجملة	2.014,000	1.691,895	1.983,148	291,253	17,21

تواصل في سنة 2016 تسارع نسق نموّ التسديدات بعنوان فوائد الدّين العمومي ليبلغ نسبة 17,21 % مقابل 14,70 % في التصرف السابق وذلك خاصّة بمفعول تطور نفقات فوائد الدّين الداخلي بنسبة 20,09 % مقابل 0,03 % في التّصرف السّابق.

وتتوزّع النفقات بعنوان فوائد الدّين العمومي المنجزة خلال سنتي 2015 و2016 على النحو التالي:

بالدينار

البيان / السنة	2015		2016		التغيرات 2015/2016	
	المبلغ	الحصّة (%)	المبلغ	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
أ - فوائد الدين العمومي الدّاخلي	970.414.858	57,36	1.165.331.862	58,76	194.917.004	20,09
- فوائد دين الدّولة للسنة	956.602.707	56,54	1.160.968.307	58,54	204.365.600	21,36
- رقاع الخزينة	492.353.944	29,1	561.445.902	28,31	69.091.958	14,03
- الإيداعات بالخزينة العامّة	225.805.320	13,35	236.197.162	11,91	10.391.842	4,60
- القرض الوطني 2014	58.984.629	3,49	59.474.226	3,00	489.597	0,83
- الدين الداخلي بالعملة الصعبة	9.256.960	0,55	9.578.587	0,48	321.627	3,47
- تعهدات أخرى على كاهل الدّولة	156.717.558	9,26	294.272.430	14,84	137.554.872	87,77
- فائدة الدين المضمون من طرف الدّولة	13.812.152	0,82	4.363.555	0,22	- 9.448.597	- 68,41
- تسوية تسبقات الخزينة تعود إلى السنة السابقة	13.484.295	0,8	-	-	-13.484.295	- 100
ب - فوائد الدين العمومي الخارجي	721.480.571	42,64	817.815.961	41,24	96.335.390	13,35
- فوائد الدين الخارجي للسنة	678.603.114	40,11	818.254.890	41,26	139.651.776	20,58
- تسوية تسبقة الخزينة تعود إلى السنة السابقة	42.877.456	2,53	535.849	0,03	-42.341.607	98,75
مبالغ مسترجعة سنة 2016	-	-	974.778	0,05	974.778	-
المجموع (أ + ب)	1.691.895.42	100	1.983.147.823	100	291.252.394	17,21

يبرز من الجدول أعلاه أنه مقارنة بجملة النفقات بعنوان فوائد الدين، مثلت فوائد الدّين الدّاخلي في سنة 2016 نسبة 58,76 % مقابل 57,36 % في التصرّف السّابق. ونتج ذلك عن نمو هذه الأخيرة (20,09 %) بنسق أرفع من فوائد الدين الخارجي (13,35 %).

ولئن تطور حجم التسديدات بعنوان الفوائد الموظّفة على رقاع الخزينة بما نسبته 14,03 % في تصرف 2016 مقابل تراجع بنسبة 11,86 % في سنة 2015، فإنّ حصتها تراجعت على غرار التصرف السابق لتبلغ 48,18 % مقابل 50,74 % في سنة 2015 و57,58 % في سنة 2014.

وخلافا للسنة السابقة، تراجعت حصة الفوائد المدفوعة بعنوان الإيداعات بالخزينة العامّة ضمن فوائد الدّين الدّاخلي لتبلغ 20,27 % في سنة 2016 مقابل 23,27 % بالرغم من تطورها بنسبة 4,60 % لتبلغ 236,197 م.د. وشملت هذه الدفوعات أساسا فوائد الصندوق الوطني للادخار التونسي (164,601 م.د) وصندوق الودائع والأمانات (48,615 م.د) والصندوق الوطني للضمان (17,044 م.د).

وتدعمت في سنة 2016 حصة التعّهدات الأخرى المحمولة على كاهل الدّولة (294,272 م.د) من جملة فوائد الدّين الداخلي بما نسبته 25,25 % مقابل 16,15 % في سنة 2015. وشملت هذه التعهّدات أساسا عمولة إصدار رقاع الخزينة القابلة للتنظير (194,023 م.د) ومصاريف تسيير صندوق الادّخار الوطني التونسي والحسابات الجارية البريدية (82,900 م.د) وتغطية مخاطر الصرف الراجعة إلى صندوق القروض والجماعات المحلية (16,875 م.د).

وفي ما يتعلق بفوائد الدين العمومي الخارجي والبالغة 817,816 م.د ، فقد تراجع نسق نموها في سنة 2016 إلى 13,35 % مقابل 42,92 % في التصرف السابق. ويبرز الرّسم التّالي هيكلة الدّفوعات بعنوان فوائد الدّين الخارجي في سنة 2016:

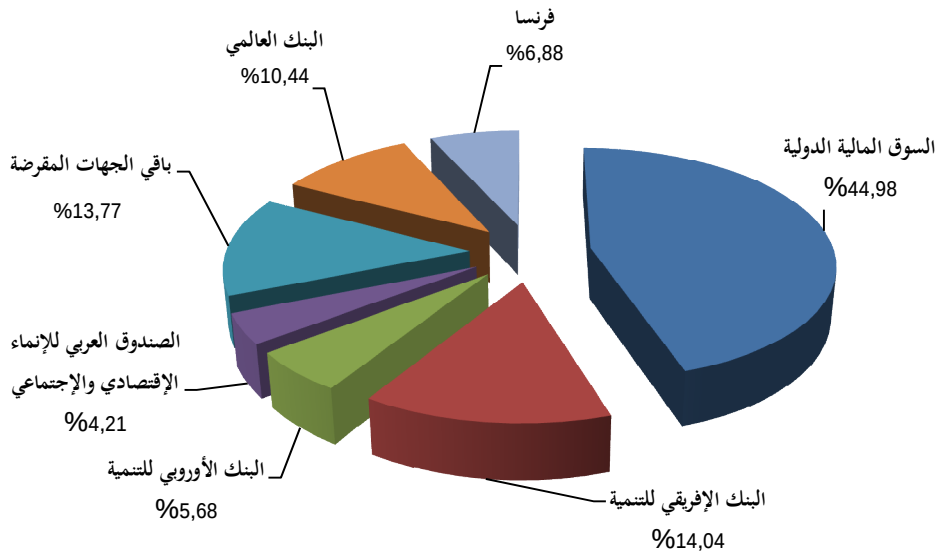

ويبرز من خلال كتاب الدّين لسنة 2016 أن تطور فوائد الدّين الخارجي (822,085 م.د) يعزى خاصة إلى ارتفاع حصّة الفوائد المدفوعة بعنوان قروض السّوق الماليّة العالمية (369,758 م.د مقابل 278,737 م.د) حيث بلغت حصّتها ضمن الدّفوعات بعنوان فوائد الدّين الخارجي 44,98 % مقابل 40,54 % في التصرّف السّابق، علما بأنّ حجم الدّين الباقي للتسديد بعنوان هذه القروض بلغ 12.239,343 م.د في سنة 2016 مقابل 9.617,879 م.د في السّنة السّابقة أي بنسبة نموّ بلغت 27,26 %.

وفي المقابل، انخفضت حصة فوائد قروض كلّ من البنك الدّولي للإنشاء والتّعمير (10,44 % مقابل 11,95 %) والبنك الإفريقي للتنمية (14,04 % مقابل 16,13 %).

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2016 شهدت ارتفاعا في حصة القروض ذات فائدة متغيرة من حجم الدين الخارجي العمومي حيث بلغت 23,9 % مقابل 22,8 % [64] في التصرف السابق وذلك بسبب ارتفاع القروض الخارجية بالدولار وحقوق السحب الخاصة والتي تبرم بنسب فائدة متغيرة علما أن حصتها فاقت السقف الذي تم ضبطه في حدود 18 % ضمن التقرير السنوي للقدرة على الأداء لوزارة المالية لسنة 2016.

II- نفقات العنوان الثّاني

بلغت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2016 في خصوص اعتمادات الدّفع للعنوان الثّاني لميزانية الدّولة، ما قيمته 8.082 م.د مقابل 8.464 م.د في التصرف السابق. وتوزّعت هذه التقديرات بين نفقات التّنمية (4.802 م.د) ونفقات تسديد أصل الدّين (3.280 م.د). وتمّ بموجب قانون الماليّة التّكميلي الترفيع في تقديرات نفقات التّنمية إلى 4.850 م.د وتقديرات نفقات تسديد أصل الدّين إلى 3.321 م.د لتضبط اعتمادات الدّفع للعنوان الثّاني في حدود مبلغ 8.171 م.د. مسجّلة مقارنة بالسنة السّابقة، نموّا بنسبة 5,57 % مقابل تراجع بنسبة 1,58 % علما بأن سنة 2014 شهدت نموا بنسبة 10,72 %.

وباعتبار الترفيع في تقديرات نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة بمبلغ 221,981 م.د، والذي تمّ بمقتضى قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 6 أكتوبر 2017، ترتفع الاعتمادات النهائيّة للعنوان الثّاني خلال سنة 2016 إلى 8.392,981 م.د مقابل 7.888,691 م.د في التصرّف السابق.

وارتفعت في سنة 2016، الاعتمادات الموزّعة إلى 8.259,489 م.د[65] مقابل 7.583,385 م.د في السنة السّابقة. وتمّ الأمر بصرف هذه الاعتمادات في حدود 8.084,412 م.د أي بنسبة استهلاك قدرها 97,88 % مقابل 96,39 % في سنة 2015.

وأفرز تنفيذ ميزانية العنوان الثّاني اعتمادات باقية قدرها 308,569 م.د شملت نفقات التّنمية المحمولة على موارد الدّولة (152,690 م.د منها اعتمادات غير موزّعة قدرها 102,738 م.د) ونفقات التّنمية المموّلة بموارد خارجية موظفة (155,879 م.د منها اعتمادات غير موزّعة قدرها 30,754 م.د).

وعادت نفقات العنوان الثّاني في سنة 2016، إلى الارتفاع حيث سجّلت مقارنة بالسنة السّابقة، زيادة

---

[64] - التقرير السنوي للقدرة على الأداء لمهمة المالية لسنة 2016: باب الدين العمومي.

[65] - الأمر الحكومي عدد 589 لسنة 2017 المؤرخ في 28 أفريل 2017 والمتعلق بتوزيع إعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل إعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2016 والأمر الحكومي عدد 1283 لسنة 2017 المؤرخ في 27 نوفمبر 2017 يتعلق بتوزيع فصلا فصلا لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2016 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة".

بنسبة 10,60 % مقابل تراجع بنسبة 0,91 % في التصرّف السابق ونموّ نسبته 9,98 % في سنة 2014. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 9 اعتمادات الدّفع المفتوحة بموجب قانون الماليّة لسنة 2016 كما تمّ تنقيحها وتوزيعها بالنّصوص اللاّحقة وكذلك الاعتمادات المأمور بصرفها في سنتي 2016 و2015 حسب أبواب الميزانيّة.

وتجدر الملاحظة، أنه تبعا لإحداث وزارة الشؤون المحلية خلال سنة 2016، صدر الأمر الحكومي عدد 915 لسنة 2016 المؤرخ في 22 جويلية 2016 والمتعلق بنقل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة والذي اقتضى نقل اعتمادات دفع قدرها 52,750 م.د من ميزانية العنوان الثاني لوزارة الداخلية إلى ميزانية العنوان الثاني للوزارة المحدثة.

ويفسّر النموّ الذي شهدته نفقات العنوان الثّاني (774,754 م.د) خلال سنة 2016، بالمفعول المزدوج لتطوّر نفقات بعض أبواب الميزانية خاصّة منها وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (281,685 م.د) وباب الدّين العمومي (251 م.د) ووزارة التنمية والتعاون الدولي (145,485 م.د) ولتراجع نفقات أبواب أخرى أهمّها وزارة النقل (- 127,862 م.د) ووزارة الصّحة (- 25,002 م.د).

ولئن شهدت نفقات تسديد أصل الدّين العمومي (3.321 م.د) ارتفاعا في حجمها خلال سنة 2016، فقد تواصل تراجع حصّة هذا الباب ضمن جملة نفقات العنوان الثّاني حيث بلغت 41,08 % مقابل 42 % في السنة السّابقة و43,38 % في سنة 2014 وذلك لفائدة نفقات التنمية المنجزة في مستوى مختلف الوزارات.

ويتضمّن الجدول الموالي توزيع نفقات العنوان الثّاني في سنة 2016 وتطوّرها خلال الفترة من 2012 إلى 2016:

م.د

البنود	اعتمادات الدّفع لسنة 2016			الاعتمادات المستهلكـة					التغيّرات 2015/2016	
	الاعتمادات الموزّعة	الاعتمادات التّكميلية	الجملة	2012	2013	2014	2015	2016	القيمة	النّسبة %
نفقات التّنمية	4.938,489	-	4.938,489	4.062,288	3.703,558	4.176,895	4.239,658	4.763,412	523,754	12,35
الاستثمارات المباشرة	*3.430,940*	-	*3.430,940*	*2.057,986*	*1.974,559*	*1.957,569*	*2.741,864*	*3.317,498*	*575,634*	*20,99*
- المموّلة مباشرة من موارد الدّولة	2.750,179	71,429	2.821,608	1.651,151	1.683,856	1.633,671	2.355,950	2.795,881	439,931	18,67
- المصاريف الطارئة	71,429	- 71,429	-	-	-	-	-	-	-	-
- المرتبطة بالموارد الخارجيّة الموظّفة	609,332	-	609,332	406,835	290,703	323,898	385,914	521,617	135,703	35,16
التمويل العمومي	*1.507,549*	-	*1.507,549*	*2.004,302*	*1.728,999*	*2.219,326*	*1.497,794*	*1.445,914*	*51,880 -*	*3,46 -*
- المموّل مباشرة من موارد الدّولة	1.330,048	78,603	1.408,653	1.928,170	1.665,416	2.162,463	1.407,233	1.384,429	22,804 -	1,62 -
- المصاريف الطارئة	78,603	- 78,603	-	-	-	-	-	-	-	-
- المرتبط بالموارد الخارجيّة الموظفة	98,896	-	98,896	76,132	63,583	56,863	90,561	61,485	29,076 -	32,11 -
تسديد أصل الدّين	3.321,000	-	3.321,000	2.788,906	3.004,169	3.199,999	3.070,000	3.321,000	251,000	8,18
الجملة	8.259,489	-	8.259,489	6.851,194	6.707,727	7.376,894	7.309,658	8.084,412	774,754	10,60

وبلغت الاعتمادات المرصودة ضمن قانون الماليّة لسنة 2016 بعنوان باب نفقات التّنمية الطارئة، ما قيمته 150,385 م.د. وهو المبلغ الذي حافظ عليه قانون الماليّة التّكميلي. وتمّ توزيعها في حدود 150,032 م.د بين قسمي الاستثمارات المباشرة (71,429 م.د) والتمويل العمومي (78,603 م.د).

وعلى صعيد أبواب الميزانيّة، خصّص الجانب الأوفر من الاعتمادات التّكميلية لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (62,636 م.د) منه مبلغ 37,761 م.د خصّص لبند التدخلات في الميدان الاقتصادي ضمن قسم التمويل العمومي تليها وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بمبلغ 23,370 م.د منه 8,932 م.د بعنوان بند المساهمات. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 10 توزيع الاعتمادات التّكميلية للعنوان الثّاني خلال سنة 2016.

وشهدت سنة 2016 تواصل نموّ حجم نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة (583,102 م.د) بنسبة 22,38 % مقابل 25,15 % في التصرّف السابق. وتدعّمت حصة الاستثمارات المباشرة ضمن هذه النفقات حيث بلغت نسبة 89,46 % مقابل 80,99 %.

أوّلا - نفقات التّنمية

ضبط قانون الماليّة لسنة 2016 الحجم الجملي لاعتمادات برامج الدولة بمبلغ 8.260,150 م.د واعتمادات التعهد للجزء الثالث "نفقات التنمية لميزانية الدولة" في حدود 9.655,157 م.د. وتمّ بموجب قانون الماليّة التّكميلي، التخفيض في كل من اعتمادات البرامج لتصبح في حدود 8.208,510 م.د واعتمادات التعهد لتبلغ 9.603,157 م.د.

وضبطت اعتمادات الدّفع المرصودة بقانون الماليّة لسنة 2016 بعنوان نفقات التّنمية في حدود 4.802 م.د. وتمّ الترفيع فيها بمقتضى قانون الماليّة التّكميلي إلى 4.850 م.د. وبالإضافة إلى ذلك، تولّى وزير المالية الزيادة في اعتمادات نفقات التّنمية المموّلة بموارد خارجية موظفة بما قدره 221,981 م.د. وتبعا لذلك، يبلغ الحجم النهائي للاعتمادات المخصّصة للتنمية خلال سنة 2016 ما قيمته 5.071,981 م.د مسجّلا مقارنة بالسنة السّابقة، نموّا بنسبة 4,99 % مقابل 1,6 %.

وتمّ توزيع هذه الاعتمادات في حدود 4.938,489 م.د. وبلغت النفقات المنجزة من ميزانية التّنمية خلال سنة 2016، ما قدره 4.763,412 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات الموزعة (96,45 %) فاقت النسبة المسجلة في التصرف السّابق (93,94 %). وأفرز تنفيذ هذه الميزانية اعتمادات دفع متبقية بلغت 175,077 م.د شملت نفقات التّنمية المموّلة مباشرة من ميزانية الدّولة (49,952 م.د) وتلك المرتبطة بموارد خارجية موظّفة (125,125 م.د).

ومقارنة بإنجازات السنة السابقة، عرفت سنة 2016 تسارع نسق نمو الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان نفقات التّنمية حيث تطورت بنسبة 12,35 % مقابل 1,50 % في السنة السّابقة.

وعلى صعيد آخر، تضمّن قانون الماليّة لسنة 2016 اعتمادات مخصّصة لقسم نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة قدرها 517 م.د. وقد حافظ قانون الماليّة التكميلي على نفس هذا الحجم. وباعتبار الترفيع في هذه

الاعتمادات بموجب قرار وزير الماليّة سالف الذكر بمبلغ 221,981 م.د، ترتفع الاعتمادات النهائيّة لهذا القسم إلى 738,981 م.د في سنة 2016 مقابل 613,171 م.د في التصرّف السّابق.

وتمّ توزيع هذه الاعتمادات في حدود 708,228 م.د[66] أي بنسبة 95,84 % من الاعتمادات النهائية مقابل 90,50 % في التصرف السّابق. وتعلّقت الاعتمادات غير الموزّعة أساسا بوزارة النقل (10,209 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (9,412 م.د) ورئاسة الحكومة (5,610 م.د).

وعلى صعيد الإنجازات، بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2016 بعنوان نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجية موظّفة 583,102 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات الموزّعة قدرها 82,33 % مقابل 85,86 % في التصرّف السابق. ونتج عن تنفيذ هذه الميزانية، فواضل اعتمادات قدرها 125,125 م.د. وعلى غرار السنة السابقة، تعلّقت أهمّ هذه الفواضل بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (56,571 م.د) تليها وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (20,851 م.د) ووزارة التّنمية والاستثمار والتعاون الدّولي (17,459 م.د). كما شملت هذه الفواضل وزارة النقل في حدود 14,312 م.د.

وتواصل في سنة 2016 تطوّر النفقات المرتبطة بموارد خارجية موظّفة حيث سجّلت زيادة بنسبة 22,38 % مقابل 25,14 % في التصرّف السابق و7,47 % في سنة 2014 كما تواصل ارتفاع حصّة هذه النفقات من جملة نفقات التّنمية إلى 12,24 % مقابل 11,24 % في التصرّف السابق و9,12 % في سنة 2014.

ويتضمّن الجدول المضمّن بالملحق عدد 11 توزيع الاعتمادات المتعلّقة بالنّفقات المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة في سنة 2016 حسب الأبواب ومقارنتها بنفقات سنة 2015.

وعلى غرار السنة السابقة، وأمام ارتفاع حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الاستثمارات المباشرة (+ 575,634 م.د)، أسفر تقلّص النفقات المنجزة بعنوان التمويل العمومي (- 51,880 م.د) عن تواصل تراجع حصّة هذا القسم ضمن نفقات التّنمية حيث بلغت 30,35 % مقابل 35,32 % في السنة السابقة علما أنها كانت في حدود 53,13 % في سنة 2014.

أ- الاستثمارات المباشرة

ضبطت الاعتمادات النهائية المخصّصة للاستثمارات المباشرة في سنة 2016 في حدود 3.430,940 م.د مقابل 2.927,011 م.د في سنة 2015 مسجّلة بذلك نموّا بنسبة 17,22 % مقابل 38,16 % في التصرّف السابق. وبلغت النفقات المنجزة بعنوان هذا القسم 3.317,498 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات في حدود 96,69 % مقابل 93,67 % في

[66]- الأمر الحكومي عدد 1283 لسنة 2017 المؤرخ في 27 نوفمبر 2017 يتعلق بتوزيع فصلا فصلا لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2016 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة".

سنة 2015. ونتج عن تنفيذ هذه الميزانية اعتمادات غير مستهلكة قدرها 113,442 م.د شملت كلاّ من الاستثمارات المباشرة المحمولة على موارد الدّولة (25,727 م.د) وتلك المموّلة بموارد خارجية موظّفة (87,715 م.د).

وتواصل في سنة 2016 تطوّر النفقات المنجزة بعنوان الاستثمارات المباشرة حيث كانت الزيادة بنسبة 20,99 % مقابل 40,06 % في سنة 2015. ويردّ هذا النمو إلى ارتفاع كلّ من الاستثمارات المباشرة المحمولة على موارد الدّولة (+ 439,931 م.د) والاستثمارات المرتبطة بموارد خارجية موظّفة (+ 135,703 م.د).

1. الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة

بلغ حجم الاعتمادات الموزّعة في سنة 2016 بعنوان الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة ما قيمته 2.821,608 م.د، وتمّ صرفها في حدود 2.795,881 م.د أي بارتفاع بنسبة 18,67 % مقابل 44,21 % في السنة السّابقة. ويبرز الجدول الموالي توزيع الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة حسب أبواب الميزانيّة وذلك خلال سنتي 2015 و2016:

م.د

الأبواب	الاستثمارات		التغيّرات 2015/2016	
	2015	2016	القيمة	النسبة %
- وزارة الدّاخلية	220,759	313,161 *	92,402	41,86
- وزارة الدفاع الوطني	581,924	624,954	43,030	7,39
- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	274,779	325,402	50,623	18,42
- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	608,194	733,708	125,514	20,64
- وزارة الصحّة	135,332	112,195	23,137 -	17,10 -
- وزارة التربية	164,302	197,275	32,973	20,07
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	122,612	125,844	3,232	2,64
- وزارة الشباب والرياضة	72,558	83,598	11,040	15,22
- باقي الوزارات	175,490	279,744	104,254	59,41
الجملة	2.355,950	2.795,881	439,931	18,67

- **باعتبار مبلغ 1,250 م.د أنجز من قبل وزارة الشؤون المحلية.**

يبرز من الجدول أعلاه أنّ نموّ الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة (+ 439,931 م.د) نتج عن تطوّر هذه النفقات لدى أغلب أبواب الميزانيّة وأهمّها وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (+ 125,714 م.د) تليها وزارة الدّاخلية (+ 92,402 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (+ 50,623 م.د) ثمّ وزارة الدفاع الوطني (+43,030 م.د) .

وحافظت هذه النفقات تقريبا، على نفس التوزيع بين أبواب الميزانية، حيث استأثرت وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (733,708 م.د) بالنصيب الأوفر منها وشملت أساسا الطرقات والجسور (593,093 م.د) وبند الإسكان (78,487 م.د) تليها وزارة الدفاع الوطني (624,954 م.د) وذلك خاصة بعنوان التجهيزات العسكرية (511,020 م.د) والهيكل الأساسي العسكري (62,603 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

(325,402 م.د) وذلك خاصة في مجال المناطق السقوية (82,733 م.د) وقطاعي الغابات (63,665 م.د) والمحافظة على المياه وأديم الأرض (55,063 م.د) ثمّ وزارة الدّاخلية (313,161 م.د) وأساسا بعنوان تجهيزات للأمن الوطني (106,612 م.د).

2. الاستثمارات المموّلة بموارد خارجية موظّفة

شهدت سنة 2016، تسارع نسق نموّ الاعتمادات النهائية المرصودة بعنوان الاستثمارات المباشرة المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة والبالغة 609,332 م.د حيث كانت الزيادة بنسبة 38,15 % مقابل 14,86 % في التصرّف السّابق. وتمّ استهلاك هذه الاعتمادات في حدود 521,617 م.د أي بنسبة قدرها 85,60 %.

ومقارنة بالسنة السابقة، سجّلت سنة 2016 تطوّر هذه الاستثمارات بنسبة 35,16 % مقابل 19,15 % في التصرّف السابق. ويبرز الجدول الموالي توزيع الاستثمارات المموّلة عن طريق الموارد الخارجية الموظّفة حسب أبواب الميزانيّة وذلك خلال سنتي 2015 و2016:

م.د

البيانات	الاستثمارات		التغيّرات 2015/2016	
	2015	2016	القيمة	النسبة %
- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	147,052	126,048	- 21,004	- 14,28
- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	211,093	367,263	156,170	73,98
- وزارة التربية	10,950	4,739	-6,211	- 56,72
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	16,776	23,378	6,602	39,35
- وزارة التجارة	0,043	0,189	0,146	339,53
الجملة	385,914	521,617	135,703	35,16

يتبيّن من الجدول أنّ النموّ الذي عرفته الاستثمارات المموّلة بموارد خارجية موظّفة خلال سنة 2016 (135,703 م.د)، ترتّب عن ارتفاع هذه النفقات أساسا، لدى وزارتي التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (156,170 م.د) والتعليم العالي والبحث العلمي (6,602 م.د) حدّ منه تراجعها لدى كلّ من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (-21,004 م.د) ووزارة التربية (- 6,211 م.د).

وعلى غرار السنة السابقة، أنجز الجزء الأوفر من هذه النفقات من قبل وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (367,263 م.د) وتعلّق خاصة ببند الطرقات والجسور (250,340 م.د) وبند الإسكان (93,024 م.د).

أما الاستثمارات المنجزة من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والبالغة 126,048 م.د، فقد شملت أساسا الماء الصالح للشراب (43,890 م.د) وذلك خاصّة لتعهّد هياكل التزوّد بالماء الصالح للشراب (22,953 م.د) ولتزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب (17,363 م.د) وكذلك بعنوان المناطق السقوية (28,331 م.د) والمشاريع الفلاحية المندمجة (23,279 م.د).

ب- التّمويل العمومي

تواصل في سنة 2016 تراجع الاعتمادات الموزّعة بعنوان التمويل العمومي حيث بلغت 1.507,549 م.د مقابل 1.586,374 م.د في السنة السّابقة و2.253,399 م.د في سنة 2014. غير أن نسبة التقلّص تراجعت من 29,60 % في سنة 2015 إلى 4,97 % في سنة 2016. وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها من هذا القسم 1.445,914 م.د أي بنسبة استهلاك قدرها 95,91 % مقابل 94,42 % في التصرّف السابق.

وسجّلت سنة 2016 تقلّص هذه النفقات بما قيمته 51,880 م.د ونسبته 3,46 % مقابل 721,532 م.د ونسبة 32,51 % في سنة 2015. وشمل هذا التراجع كلا من التمويل العمومي المموّل مباشرة من موارد الدّولة (- 22,804 م.د) والتمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظفة (- 29,076 م.د).

1- التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدّولة

شهدت سنة 2016 تقلّص حجم الاعتمادات الموزّعة بعنوان التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدّولة بنسبة 4,34 % حيث بلغت 1.408,653 م.د مقابل 1.472,521 م.د في التصرّف السابق. وبلغت النفقات المنجزة 1.384,429 م.د محققة نسبة استهلاك في حدود 98,28 %. ومقارنة بالسنة السّابقة، شهدت هذه النفقات تراجعا بنسبة 1,62 % مقابل 34,92 %.

ويبرز الجدول الموالي توزيع النفقات بعنوان التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدّولة وتطوّرها في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015:

م.د

الفصول	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2015/2016	
	2015	2016	القيمة	النسبة %
1- الاستثمارات	265,608	236,993	- 28,615	- 10,77
2- التدخّلات	849,055	1.020,646	171,591	20,21
3- تسديد القروض	28,265	28,574	0,309	1,09
4- المساهمات	53,324	38,716	- 14,608	- 27,39
5- القروض	31,880	1,300	- 30,580	- 95,92
6- التوازن المالي	64,077	58,200	- 5,877	- 9,17
7- تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية	115,024	-	- 115,024	- 100,00
الجملة	1.407,233	1.384,429	- 22,804	- 1,62

يبرز من الجدول أعلاه، أنّ تراجع النفقات المنجزة في سنة 2016 بعنوان التمويل العمومي المموّل مباشرة من موارد الدّولة بمبلغ 22,804 م.د، ترتب أساسا عن عدم صرف مبالغ تخصّ البند "تطهير وإعادة هيكلة المؤسّسات العمومية" (- 115,024 م.د)، وكذلك عن تراجع نفقات بعض البنود، خاصة منها القروض (- 30,580 م.د) والاستثمارات (- 28,615 م.د)، وحدّ من ذلك ارتفاع هذه النفقات خاصة فيما يتعلّق بالتدخلات (+ 171,591 م.د).

ونتج عن هذه التطوّرات، تدعّم حصّة بند التدخلات ضمن النفقات بعنوان التمويل العمومي لتبلغ 73,72 % مقابل 60,34 % في التصرّف السّابق.

- **الاستثمارات**

تواصل في سنة 2016 تقلّص النفقات المنجزة بعنوان الاستثمارات (236,993 م.د) وذلك بما نسبته 10,77 % مقابل 7,32 % في السنة السّابقة. ويعزى هذا التراجع إلى المفعول المزدوج لتدنّي النفقات المنجزة في بعض المجالات خاصة منها الإدارة العامّة (- 31,940 م.د) والفلاحة والصيد البحري (- 20,364 م.د)، ولنموّ النفقات خاصة في مجال الخدمات والهيكل الأساسي (+ 33,230 م.د).

وأسفرت هذه التطوّرات عن تغيير في هيكلة بند الاستثمارات خلال سنة 2016، تمثّل أساسا في عودة حصّة نفقات ميدان الخدمات والهيكل الأساسي ضمن الاستثمارات إلى الارتفاع حيث بلغت 77,46 % مقابل 56,60 % في التصرّف السّابق و61,49 % في سنة 2014. كما تواصل انخفاض حصّة ميدان الإدارة العامّة إلى 9,61 % مقابل 20,60 % في التصرّف السّابق و31,21 % في سنة 2014.

ويبرز الجدول التّالي توزيع الاستثمارات وتطوّرها خلال سنتي 2015 و2016:

م.د

الاستثمارات في ميدان	الإعتمادات المستهلكة		التغيّرات 2015/2016	
	2015	2016	القيمة	النسبة (%)
- الإدارة العامّة	54,725	22,785	- 31,940	- 58,36
- الفلاحة والصيّد البحري	30,525	10,161	- 20,364	- 66,71
- الخدمات والهيكل الأساسي	150,341	183,571	33,230	22,10
- التربية والتكوين	2,652	1,274	- 1,378	- 51,96
- البحث العلمي	2,749	2,750	0,001	0,04
- الثقافة والشباب والطفولة	9,759	9,207	- 0,552	- 5,66
- الميدان الاجتماعي	4,902	3,656	- 1,246	- 25,42
- منح لفائدة المؤسسات الدستورية	9,955	3,589	- 6,366	- 63,95
الجملة	265,608	236,993	- 28,615	- 10,77

ارتفعت في سنة 2016، الاستثمارات المنجزة في ميدان الخدمات والهيكل الأساسي بنسبة 22,10 % لتبلغ 183,571 م.د. وعلى غرار السنة السابقة، تولت صرف هذه النفقات كلّ من وزارة النقل (107,178 م.د) خاصة لتمويل برامج الشركة التونسية للسكك الحديدية (36,738 م.د) وشركة النقل بتونس (19,146 م.د) وكذلك في صيغة منح لفائدة الشركات الجهوية للنقل (12 م.د) تليها وزارة البيئة والتّنمية المستدامة (71,454 م.د) ومنه مبلغ 58,990 م.د صرف إلى الديوان الوطني للتطهير في شكل منحة بعنوان التطهير، ثمّ وزارة السياحة والصناعات التقليدية (4,939 م.د).

- **التدخّلات**

سجّلت سنة 2016 ارتفاع النفقات المنجزة بعنوان التدخّلات وذلك للسنة الثانية على التوالي، حيث بلغت 1.020,646 م.د مقابل 849,055 م.د. وتسارع في هذه السنة نسق نموّ هذه النفقات الذي كان بنسبة قدرها 20,21 % مقابل نسبة 3,46 % في التصرّف السابق. ويفسر هذا التطوّر بالمفعول المزدوج لنموّ النفقات المنجزة بعنوان التدخلات في الميداني الاقتصادي (195,070 م.د)، ولانخفاض النفقات المنجزة في كل من الميدان الاجتماعي (- 23,233 م.د) وميدان التربية والتكوين والثقافة والشباب والطفولة (- 0,246 م.د). ويبيّن الجدول التالي توزيع التدخّلات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة وتطوّرها حسب الميادين في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015:

م.د

الميدان	الاعتمادات المستهلكة		التغيّرات 2015/2016	
	2015	2016	القيمة	النسبة %
- الاقتصادي	607,432	802,502	195,070	32,11
- الاجتماعي	238,168	214,935	- 23,233	- 9,75
- التربية والتكوين والثقافة والشباب والطفولة	3,455	3,209	- 0,246	- 7,12
الجملة	849,055	1.020,646	171,591	20,21

عادت حصّة النفقات بعنوان التدخّلات في الميدان الاقتصادي ضمن التدخلات، إلى الارتفاع خلال سنة 2016 لتبلغ 78,62 % مقابل 71,54 % مقابل 75,71 % في التصرّف السابق. وتمّ صرف هذه المبالغ أساسا من قبل وزارة التّنمية والتعاون الدولي (250,677 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (231,109 م.د) ووزارة الشؤون الاجتماعية (62,912 م.د) ووزارة السياحة والصناعات التقليدية (60,271 م.د) وكذلك وزارة الصناعة والطاقة والمناجم (56,727 م.د).

أما من جهة التّدخلات في الميدان الاجتماعي (214,935 م.د)، فقد انخفضت في سنة 2016 الاعتمادات المأمور بصرفها في هذا المجال بنسبة 9,75 % مقابل نموّ بنسبة 21,49 % في السنة السّابقة. واستأثرت وزارة التّنمية والتعاون الدولي بالنصيب الأوفر من هذه التدخّلات (194,462 م.د) وذلك أساسا بعنوان الحضائر العادية والظرفية (190,869 م.د). كما أنجزت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري نفقات بهذا العنوان قدرها 16,403 م.د.

- **المساهمات**

تواصل في سنة 2016 تراجع النفقات المنجزة بعنوان المساهمات (38,716 م.د) حيث تقلّصت بما قدره 14,608 م.د ونسبته 27,39 % مقابل 619,748 م.د ونسبة 92,08 % في سنة 2015. وأنجزت هذه النفقات بالكامل من قبل وزارة التّنمية والتعاون الدولي ومنها مبلغ 12,350 م.د للمساهمة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية و6,135 م.د للمساهمة في رأس مال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي.

- **التوازن المالي**

شهدت سنة 2016 تواصل تقلّص النفقات المنجزة بعنوان التوازن المالي (58,200 م.د) بما قدره 5,877 م.د ونسبته 9,17 % مقابل 8,723 م.د ونسبة 11,98 % في سنة 2015. وقد صرف هذا المبلغ من قبل وزارة البيئة والتّنمية المستدامة في شكل منحة لفائدة الديوان الوطني للتطهير.

2- التّمويل العمومي المرتبط بموارد خارجيّة موظّفة

تراجع في سنة 2016 حجم الاعتمادات الموزّعة بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظّفة من 113,853 م.د في سنة 2015 إلى 98,896 م.د أي بنسبة 3,14 % مقابل ارتفاع بنسبة 34,50 % في التصرّف السابق. وبلغت النفقات المنجزة ما قيمته 61,485 م.د مسجّلة مقارنة بالسنة السابقة انخفاضا قدره 29,076 م.د ونسبته 32,11 % مقابل نموّ بمبلغ 33,698 م.د وبنسبة 59,26 %.

ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجيّة موظّفة في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015:

م.د

البيانات	الاعتمادات المستهلكة		التغيّرات 2015/2016	
	2015	2016	القيمة	النسبة %
الاستثمارات في:				
- ميدان الفلاحة والصيد البحري	11,211	14,168	2,957	26,38
- ميدان الخدمات والهيكل الأساسي	56,268	17,078	39,190 -	69,65 -
- ميدان الثقافة والشباب والطفولة	2,466	8,882	6,416	260,18
الجملة الفرعيـة 1	69,945	40,128	29,817 -	42,63 -
التدخّلات في :				
- الميدان الاقتصادي	15,127	13,308	1,819 -	12,02 -
- الميدان الاجتماعي	5,489	8,049	2,56	46,64
الجملة الفرعيـة 2	20,616	21,357	0,741	3,59
الجملـة	90,561	61,485	29,076 -	32,11 -

يبرز من الجدول أعلاه، أن تقلّص حجم الإعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظّفة بمبلغ 29,076 م.د، نتج عن انخفاض الاستثمارات بما قيمته 29,817 م.د حدّ منه ارتفاع طفيف للنفقات المنجزة بعنوان التدخّلات قدره 0,741 م.د.

وفي ما يتعلّق بهيكلة الاستثمارات المموّلة بواسطة موارد خارجية موظّفة (40,128 م.د)، استأثر ميدان الخدمات والهيكل الأساسي بمبلغ 17,078 م.د صرف على غرار السنة السابقة، من قبل وزارتي البيئة والتّنمية المستدامة (12,600 م.د) والنقل (4,478 م.د)، يليه ميدان الفلاحة والصيد البحري بما قيمته 14,168 م.د تمّ صرفه من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وشهدت سنة 2016 نموّ النفقات المنجزة بعنوان الاستثمارات في ميدان الثقافة والشباب والطفولة لتبلغ 8,882 م.د مقابل 2,466 م.د في التصرّف السابق. وتمّ الإذن بصرف هذه المبالغ من ميزانية رئاسة الحكومة وخصّت لاقتناء تجهيزات سمعية بصرية (دار التلفزة).

ومن ناحية الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التدخّلات (21,357 م.د)، فقد شهد حجمها استقرارا نسبيا خلال سنة 2016 وتوزّعت هذه النفقات بين الميدانين الاقتصادي (13,308 م.د) والاجتماعي (8,049 م.د). وتولت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إنجاز كل النفقات بعنوان التدخّلات في الميدان الاجتماعي. أما نفقات بند التدخّلات في الميدان الاقتصادي، فقد تمّ الإذن بصرفها من ميزانية وزارتي التّنمية والتعاون الدولي (12,542 م.د) والتجارة (0,766 م.د).

ثانيا- نفقات تسديد أصل الدّين العمومي

بلغت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2016 بعنوان نفقات تسديد أصل الدّين العمومي 3.610 م.د. وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون الماليّة التّكميلي لتضبط نهائيا في حدود 3.321 م.د. وعلى غرار التصرف السابق تمّ توزيعها وصرفها كليّا.

وفي ما يخص الإنجاز، ارتفع في سنة 2016 حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي بمبلغ 251 م.د وبنسبة 8,18 % مقابل تراجع بمبلغ 129,999 م.د وبنسبة 4,06 % في سنة 2015. ويبرز الجدول التّالي الاعتمادات النهائيّة والاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين خلال سنة 2016 وتطوّرها مقارنة بالسّنة السّابقة:

م.د

الفصل	الاعتمادات النهائية في سنة 2016	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2015/2016	
		2015	2016	القيمة	النّسبة (%)
- تسديد أصل الدّين الدّاخلي	1.901	1.820	1.901	81	4,45
- تسديد أصل الدّين الخارجي	1.420	1.250	1.420	170	13,60
الجملة	3.321	3.070	3.321	251	8,18

يتبين من الجدول أن تطور نفقات تسديد أصل الدين العمومي شمل على التوالي الدين الخارجي (170 م.د) والدين الداخلي (81 م.د). وأدى هذا الوضع إلى تدعم حصة الدين العمومي الخارجي حيث بلغت 42,76 % مقابل 40,72 % في سنة 2015 و34,68 % في سنة 2014.

وبخصوص البقايا للتّسوية من تسبقات مسندة في سنة 2015، فقد تضمنت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي في سنة 2016 مبلغ 435,900 م.د يتوزع بين الدّين الدّاخلي (202,504 م.د) والدّين الخارجي (233,396 م.د) ويمثل نسبة 13,13 % من جملة النفقات المنجزة في سنة 2016 بعنوان تسديد أصل

الدّين العمومي. وفي المقابل تبرز حسابات الدّين العمومي المضمنة بالمجموعة 19 بحساب أمين المال العامّ تسبقات أسندت في سنة 2016 دون تسوية بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي بلغت جملتها 304,011 م.د ومن شأن عدم تسوية التسبقات المسندة على اعتمادات الدين للسنة المعنية أن يؤدي إلى تداخل بين الميزانيات المتتالية وأن يحجب الحجم الحقيقي لنفقات السنة بهذا العنوان.

ويتضمّن الجدول التّالي توزيع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي في سنتي 2015 و2016 حسب البنود:

أ.د

البيانات	الاعتمادات المأمور بصرفها				التغيّرات 2015/2016	
	2015		2016			
	المبلغ	الحصّة (%)	المبلغ	الحصّة (%)	القيمة	النسبة
تسديد الدّين الداخلي	1.820.000,000	59,28	1.901.000,000	57,24	81.000,000	4,45
- تسوية تسبقات وقروض	230.634,923	7,51	202.504,365	6,10	- 28.130,558	- 12,20
- تسديد أصل دين الدّولة للسنة:	1.426.597,792	46,47	1.608.648,769	48,44	182.050,977	12,76
رقاع الخزينة	1.343.667,635	43,77	1.484.051,389	44,69	140.383,754	10,45
تحمّل الدّولة للديون البنكية (الفصل 25 من قانون المالية 1999)	20.771,721	0,68	21.974,264	0,66	1.202,543	5,79
معالجة مديونية القطاع الفلاحي (القانون عدد 65 لسنة 1999)	1.202,542	0,04	0	0,00	- 1.202,542	- 100
الدين الداخلي بالعملة الصعبة	60.955,894	1,99	88.998,541	2,68	28.042,647	46,00
القرض الوطني لسنة 2014	-	-	13.624,575	0,41	-	-
- تسديد أصل الدّين المضمون من طرف الدّولة	162.767,285	5,30	89.846,866	2,71	- 72.920,419	- 44,80
ضمان الشركة التونسية لصناعة الحديد (الفولاذ)	23.822,500	0,78	-	-	- 23.822,500	- 100
الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999	2.935,606	0,10	2.765,374	0,08	- 170,232	- 5,80
ضمان الشركة الوطنية لعجين الحلفاء	3.486,908	0,11	2.416,462	0,07	- 1.070,446	- 30,70
ضمان قرض صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة	393,157	0,01	230,376	0,01	- 162,781	- 41,40
ضمان الشركة التونسية لصناعة التكرير	124.277,871	4,05	76.746,471	2,31	- 47.531,4	- 38,25
ضمان قرض الديوان الوطني للزّيت	7.688,184	0,25	7.688,183	0,23	- 0,001	0,00
ضمان شركة أشغال السّكك الحديديّة	163,059	0,01				0,00
تسديد الدّين الخارجي	1.250.000,000	40,72	1.420.000,000	42,76	170.000,000	13,60
تسديد الدّين الخارجي للسنة	944.486,067	30,77	1.186.603,928	35,73	242.117,861	25,63
تسوية التسبقات التي لم تتم تسويتها إلى موفى السنة السابقة	307.124,967	10,00	233.396,072	7,03	- 73.728,895	- 24,01
استرجاع	- 1.611,034	- 0,05	-	-	1.611,034	100
المجموع العامّ	3.070.000,000	100	3.321.000,000	100	251000,000	8,18

يبرز من الجدول أن ارتفاع حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين الدّاخلي (+81,000 م.د) في سنة 2016 يرجع إلى نموّ حجم التّسديدات بعنوان أصل دين الدّولة بما قدره 182,050 م.د الذي حدّ منه تدني النفقات بعنوان كلّ من أصل الدّين المضمون من قبل الدّولة بمبلغ 72,920 م.د وتسوية تسبقات وقروض بما قيمته 28,131 م.د.

وشملت الدفوعات بعنوان تسديد أصل دين الدولة الدّاخلي سنة 2016 أساسا رقاع الخزينة القابلة للتّنظير (1.032,869 م.د) تليها رقاع الخزينة ذات قصاصة صفر (296,682 م.د) ثمّ رقاع الخزينة قصيرة المدى (154,500 م.د) والدين الداخلي بالعملة الصعبة (88,999 م.د) وكذلك تسديد القسط الأول (13,625 م.د) من القرض الوطني لسنة 2014.

أمّا في ما يتعلق بتسديد أصل الدّين المضمون من قبل الدّولة (89,847 م.د)، فقد تواصل تراجع النفقات بعنوانه في سنة 2016 بمبلغ 72,920 م.د ونسبة 44,80 % مقابل 11,364 م.د ونسبة 6,53 % في التصرف السابق. وشملت الدفوعات أساسا ضمانا لفائدة كلّ من الشركة التونسية لصناعة التكرير (76,746 م.د) والديوان الوطني للزّيت (7,688 م.د).

ويبرز الجدول الموالي خدمة الدين المضمون من طرف الدّولة وحصته ضمن الدّين العمومي الداخلي خلال الفترة 2012-2016:

أ.د

البيانات	2012	2013	2014	2015	2016
خدمة الدين العمومي الداخلي (1)	1.641.075	2.223.629	3.060.469	2.790.415	3.066.332
خدمة الدين المضمون من طرف الدولة (2)	74.196,492	192.333,425	196.672,290	176.251,580	94.210,421
الحصة (2)/ (1)	4,52	8,65	6,43	6,45	3,07

يبرز من الجدول أعلاه تراجع حصّة التسديدات بعنوان الدّين الداخلي المضمون من طرف الدولة ضمن الدين العمومي الداخلي لتبلغ 94,210 م.د ونسبة 3,07 % في سنة 2016 مقابل 176,252 م.د ونسبة 6,45 % في التصرف السابق. وأمام الضغوطات التي تواجهها ميزانية الدولة خلال السنوات الأخيرة تؤكد الدائرة على ضرورة متابعة الالتزامات المحتملة للدولة وذلك خاصة عبر توفير قاعدة بيانات حول المؤسسات المنتفعة بقروض داخلية مضمونة من طرف الدّولة وتضمين كتاب الدين لمعطيات حول هذه المؤسسات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ حجم الديون العمومية المضمونة قد بلغ 11.349 م.د وهو ما يمثّل 13,2 % من النّاتج المحلّي الإجمالي في سنة 2016 مقابل على التوالي 10.848,200 م.د و12,61 % في التصرف السابق.[67] ويتوزع الدين المضمون بين دين خارجي بقيمة 9.895 م.د ودين داخلي بقيمة 1.454. علما أنه تم الترخيص بمقتضى لقانون المالية لسنة 2016 منح ضمان الدولة بخصوص إبرام قروض وفق التشريع الجاري به العمل وذلك في حدود 3.000 م.د.

ومقارنة بالتصرف السابق، تواصل نسق نمو الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان أصل الدّين الخارجي (1.420,000 م.د) وذلك بما قيمته 170,000 م.د ونسبته 13,60 % مقابل 140,300 م.د و12,64 % في التصرف السابق.

واستنادا لكتاب الدّين لسنة 2016 بلغت التّسديدات الفعلية المنجزة بعنوان أصل الدّين الخارجي 1.381,965 م.د وتعلقت بالقروض المبرمة في إطار التّعاون متعدّد الأطراف (821,181 م.د) وأساسا منها قروض مجموعة البنك العالمي (245,317 م.د) والبنك الإفريقي للتّنمية (302,548 م.د) والبنك الأوروبي للاستثمار

[67]- حسب موقع وزارة المالية بتاريخ 23 أفريل 2018

(110,001م.د). أما الدفوعات بعنوان القروض المبرمة في إطار التّعاون الثنائي (550,214 م.د) فقد شملت أساسا القروض الفرنسيّة (224,992 م.د) والقروض اليابانية (119,826 م.د) والقروض التركية (108,275 م.د).

ويبرز حساب أمين المال العامّ في موفى سنة 2016 في مستوى حسابات الدّين العمومي لعمليات الخزينة فائضا في المصاريف بمبلغ 304,011 م.د يتعيّن تسويته على اعتمادات أصل الدّين العمومي. ويتوزّع هذا الفائض بين الدّين الخارجي (172,518 م.د) والدّين الدّاخلي (131,493 م.د). وبالتالي فإنّ مبلغ نفقات تسديد أصل الدّين العمومي المدرج بالحساب العامّ للسنة الماليّة لا يعكس الحجم الحقيقي لنفقات ميزانيّة الدّولة لسنة 2016 بهذا العنوان، علما بأن هذا الفائض قد انخفض بقيمة 131,889 م.د وبنسبة 30,26 % مقارنة بسنة 2015.

ومن جهة أخرى، تواصل نمو تكاليف الدّين العمومي أصلا وفائدة حيث بلغت 5.304,148 م.د مسجّلة ارتفاعا نسبته 11,39 % مقابل 4.761,896 م.د و1,86 % في التصرف السابق نتج عن الزّيادة في خدمة الدّين الخارجي (13,51 %) والداخلي (9,89 %). وتواصل نتيجة لذلك تدعم حصّة الدين الخارجي من جملة تكاليف الدّين العمومي لتبلغ 42,19 % مقابل 41,40 % في التصرّف السّابق.

ويبرز الرّسم البياني التالي تطوّر تكاليف الدّين الدّاخلي والدّين الخارجي خلال السّنوات من 2010 إلى 2016.

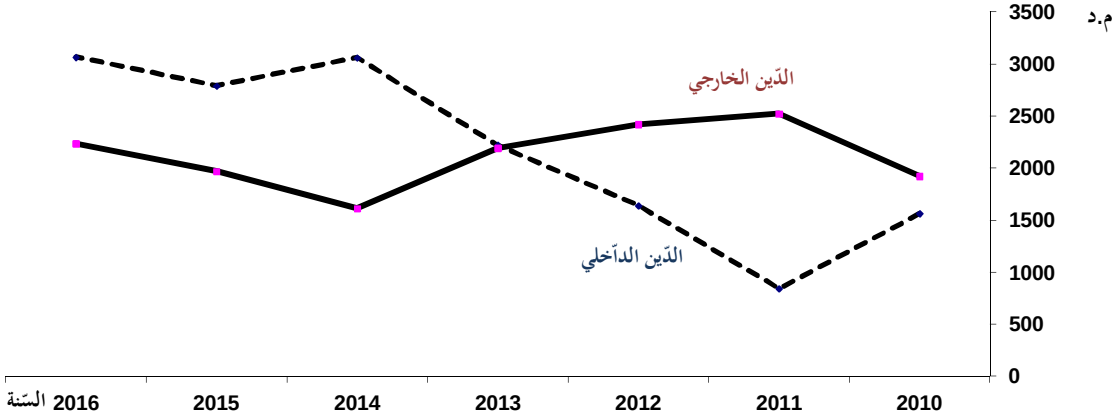

ويبرز الجدول التّالي أهمّ مؤشّرات الدّين العمومي في سنة 2016 مقارنة بالسنة السّابقة وذلك اعتمادا على المعطيات المضمّنة بأوامر الصّرف وبالحساب العامّ للسّنة الماليّة:

بالدينار

البيانات	الوضعيّة إلى 2015-12-31	الوضعيّة إلى 2016-12-31	التغيّرات 2015/2016	
			القيمة	النّسبة (%)
- الدين الباقي للتسديد	**47.049.350.482**	**55.922.375.465**	8.873.024.983	**18,86**
- الدّين الدّاخلي	17.154.545.180	19.508.079.420	2.353.534.240	**13,72**
- الدّين الخارجي	29.855.442.321	36.381.412.956	6.525.970.635	**21,86**
- قروض المزودين	39.362.981	32.883.089	- 6.479.892	**- 16,46**
- خدمة الدين (1)	**4.761.895.429**	**5.304.147.823**	**542.252.394**	**11,39**
- الدّين الدّاخلي	2.790.414.858	3.066.331.862	275.917.004	**9,89**
- الدّين الخارجي (2)	1.971.480.571	2.237.815.961	266.335.390	**13,51**

(1) اعتمادا على الأوامر بالصرف.

(2) باعتبار قروض المزودين.

وتواصل في سنة 2016 ارتفاع المؤشرات العامة للدين العمومي وذلك بنسق متفاوت. فقد سجلت الالتزامات نموا بنسبة 24,56 % مقابل 38,83 % في السّنة السّابقة. ويعزى هذا النموّ لتطوّر الالتزامات بعنوان الدّين الخارجي بما نسبته 31,51 % مقابل 61,18 % في التّصرّف السابق وارتفاع الالتزامات بعنوان الدين الداخلي بنسبة 4,69 % مقابل تراجعه بنسبة 1,23 % في التصرف السابق. كما تواصل تراجع الالتزامات بعنوان قروض المزودين بنسبة 31,50 % مقابل 13,09 % في التصرف السابق.

أما الدّين الباقي للتسديد والبالغ 55.922,375 م.د فقد تواصل نموه وذلك بنسبة 18,86 % مقابل 31,78 % في التصرف السّابق تبعا لتطوّر الدّين الخارجي الباقي للتسديد بنسبة 21,86 % والدّين الدّاخلي الباقي للتسديد بنسبة 13,72 %.

وساهم ذلك في ارتفاع التداين العمومي إلى 61,9 %[68] من النّاتج المحلّي الإجمالي في سنة 2016 مقابل 55,4% في التصرف السابق و50,8 % في سنة 2014. وقد بلغ الدّين الباقي للتسديد حوالي 4.886 دينار للسّاكن الواحد[69].

[68] - تقرير البنك المركزي التّونسي لسنة 2016.

[69] - بلغ عدد السكان بالجمهورية التونسية حسب موقع المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 20-04-2018 حولي 11.446,3 ألف ساكن حسب آخر تعداد في جويلية 2018.

ويبرز الرّسم البياني التالي تطوّر التداين العمومي خلال السّنوات من 2012 إلى 2016:

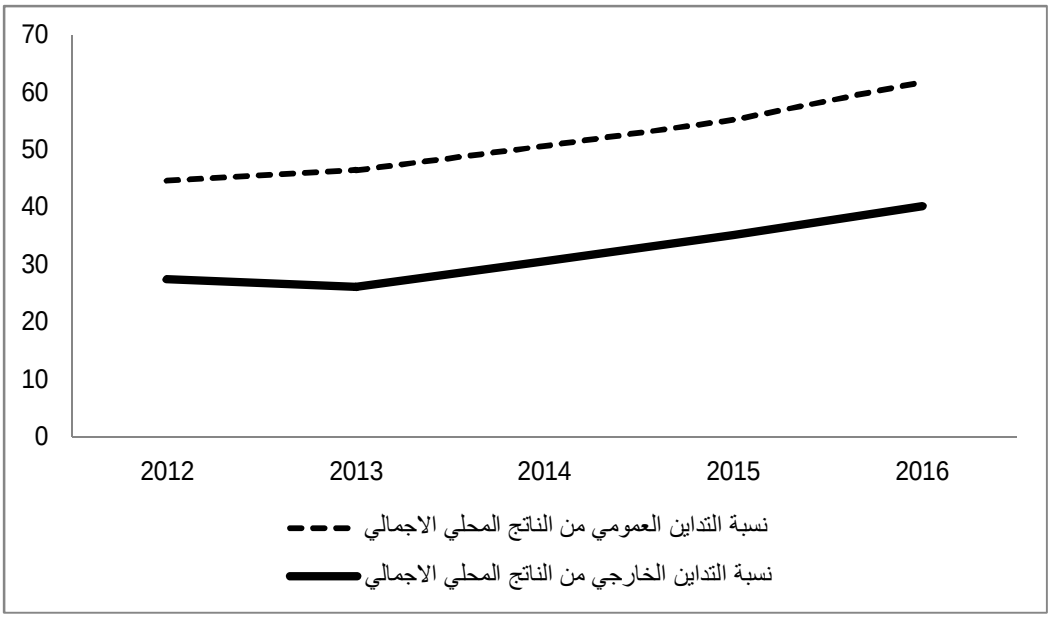

وتواصل في سنة 2016 تطور حجم الدّين العمومي الخارجي ليبلغ 36.381,413 م.د. ومقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبته 40,3 % مقابل 35,3 % في التصرف السابق. وبلغت الزيادة في حجم الدّين العمومي الخارجي جراء انخفاض سعر الدينار 3.890 م.د في سنة 2016 وهو ما يمثل 13,01 % من حجم الدين العمومي الخارجي لسنة 2015[70] و4,30 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالإضافة إلى ذلك بلغت خدمة الدّين الوطني الخارجي وخدمة الدّين العمومي الخارجي من المقابيض الجارية على التوالي 10,3 % و5,43 % في سنة 2016 مقابل على التوالي 8,3 % و 5,03 % في التصرف السابق[71].

III- نفقات صناديق الخزينة

حددت في سنة 2016 التقديرات النّهائية لنفقات صناديق الخزينة بمبلغ 711,277 م.د مقابل 858,543 م.د في التصرّف السّابق. وبلغت النفقات 801,561 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات في حدود 112,69 % مقابل 93,76 % في السنة السّابقة، متجاوزة بذلك الاعتمادات المفتوحة بعنوان هذه الصناديق.

وخلافا للتصرف السابق، تراجعت هذه النفقات في سنة 2016 ولو بنسق طفيف حيث تقلصت بما نسبته 0,43 % مقابل نمو بما نسبته 4,48 % في سنة 2015. وترتّب هذا التراجع عن المفعول المزدوج لتدنّي نفقات حسابات أموال المشاركة بمبلغ 9,176 م.د وتطور نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 5,735 م.د.

[70] - حسب معطيات الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي لوزارة المالية.

[71] - تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2016.

أوّلا - الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2016 بعنوان نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة 792,800 م.د مقابل 954,800 م.د في السنة السّابقة. وتمّ بموجب قانون الماليّة التّكميلي التّخفيض فيها إلى 628,800 م.د مسجلة نقصا بمبلغ 159 م.د مقارنة بالتقديرات النهائية للتّصرف السّابق.

وشمل التّخفيض خاصة اعتمـادات الصندوق الوطني للتشغيل (- 100 م.د) وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال (- 40 م.د) وصندوق التعاون بين الجماعات المحلية (- 10 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (- 9 م.د) وصندوق حماية المناطق السياحية (- 5 م.د).

وبخصوص الإنجاز بلغت الاعتمـادات المأمور بصرفها بعنوان الحسابـات الخاصّة في الخزينة في سنة 2016 ما قيمته 745,560 م.د مسجلة زيادة بنسبة (0,78 %) أقل من السنة السابقة (6,64 %) .

وشملت هذه الزّيادة أساسا عددا من الحسابات يذكر منها خاصّة صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة (21,795 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (15,726 م.د) وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال (5,637 م.د). ومن جهة أخرى تراجع حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان بعض الحسابات، ويشار خاصة إلى صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة (-12,013 م.د) وصندوق التعاون بين الجماعات المحلية (- 10,099 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري (- 8,761 م.د) وصندوق الحماية المدنية وسلامة الجولان (- 7,365 م.د).

وخلافا للفصل 85 من مجلة المحاسبة العمومية لوحظ أنّ 18 حسابا خاصا في الخزينة أنجزت نفقات جملية (636,182 م.د) فاقت الاعتمادات النهائية المفتوحة بعنوانها (505,700 م.د) بمبلغ 130,482 م.د وبنسبة 25,80 %، وهو ما يمثّل تجاوزا لتراخيص السنة وذلك كما هو مبين بالجدول التالي:

بالدينار

بيان الحسابات	الاعتمادات النهائية	المبالغ المأمور بصرفها	الفارق
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	6.700.000	6.948.000	248.000
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	5.000.000	9.264.823	4.264.823
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	27.000.000	29.340.278	2.340.278
صندوق النهوض بجودة التمور	2.000.000	4.966.225	2.966.225
صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	7.000.000	7.368.390	368.390
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	55.000.000	63.192.620	8.192.620
صندوق الانتقال الطاقي	10.000.000	18.662.000	8.662.000
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	8.000.000	16.897.141	8.897.141

صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	10.000.000	13.784.666	3.784.666
صندوق تنمية الطرقات السيارة	0	88.421	88.421
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	2.000.000	6.850.000	4.850.000
صندوق مقاومة التلوث	18.000.000	69.665.000	51.665.000
صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة	10.000.000	27.079.798	17.079.798
صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال	60.000.000	66.373.636	6.373.636
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20.000.000	23.301.821	3.301.821
الحساب الوطني للتّضامن الاجتماعي	7.000.000	8.312.445	1.312.445
الصندوق الوطني للتشغيل	230.000.000	230.755.000	755.000
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	28.000.000	33.331.393	5.331.393
الجملة	505.700.000	636.181.657	130.481.657

وبالنظر إلى الصبغة التقديرية لنفقات الحسابات الخاصة في الخزينة فإنّ مصالح وزارة المالية مدعوّة إلى احترام مقتضيات مجلة المحاسبة العمومية وذلك بملائمة نفقات هذه الحسابات للاعتمادات المفتوحة بعنوانها.

وإجمالا أفرزت الحسابات الخاصّة في الخزينة في نهاية سنة 2016 فائضا جمليا لمقابيضها مقارنة بنفقاتها بقيمة 1.812,353 م.د مقابل 1.859,547 م.د في التصرف السابق.

ويبيّن الجدول المدرج بالملحق عدد 12 نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة وتطوّرها في سنة 2016 مقارنة بإنجازات سنة 2015.

ثانيا - حسابات أموال المشاركة

ارتفعت في سنة 2016 الاعتمادات النهائية بعنوان حسابات أموال المشاركة (باعتبار الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق) إلى ما قيمته 357,313 م.د مسجّلة بذلك نموّا بنسبة 5,09 % مقابل تراجع بنسبة 1,72 % في التصرف السابق. وبلغت النفقات بعنوان هذه الحسابات 56,001 م.د أي بنسبة استهلاك قاربت 15,67 % مقابل 19,17 % في سنة 2015.

ومقارنة بالتصرف السابق، تواصل في سنة 2016 تراجع نفقات حسابات أموال المشاركة حيث تقلصت بمبلغ 9,176 م.د وبنسبة 14,08 % مقابل 15,01 % في التصرّف السّابق. ويفسّر هذا التقلص بانخفاض نفقات بعض الحسابات خاصّة منها حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (- 7,321 م.د) وحساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة (- 4,489 م.د) وحساب تنظيم الامتحانات والمناظرات (- 3,979 م.د) وحساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع المنحل في رأس مالها (-1,125 م.د) من جهة، ونمو نفقات حسابات أخرى

أهمّها حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة (17,739 م.د) وحساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء (1,064 م.د) من جهة أخرى.

ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 13 نفقات حسابات أموال المشاركة وتطوّرها خلال سنتي 2015 و2016.

القسم الثاني – تكاليف ميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

بلغت في سنة 2016 الاعتمادات المأمور بصرفها على ميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة ما قيمته 1.632,018 م.د مقابل 1.650,305 م.د في سنة 2015 مسجّلة تراجعا بمبلغ 18,287 م.د وبنسبة 1,11% مقابل 275,603 م.د و20,05 % في السنة السّابقة. وشمل هذا النقص كلاّ من العنوان الأوّل (- 18,047 م.د) والعنوان الثّاني (- 0,242 م.د).

I - نفقات العنوان الأوّل

ضبط قانون الماليّة لسنة 2016 نفقات العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة بما قدره 979,893 م.د. وباعتبار التنقيحات المدخلة عليها خلال السنة (395,688 م.د)، بلغت التقديرات النهائية 1.375,581 م.د مقابل 1.361,072 م.د في سنة 2015، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة (1,07 %) تقلّ عن النسبة المسجلة في التصرف السابق (8,89 %).

وشمل الترفيع في التقديرات أساسا المؤسّسات التابعة إلى كلّ من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (170,957 م.د) ووزارة الصحّة (94,177 م.د) ووزارة التربية (29,790 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (23,099 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (21,597 م.د).

وعلى مستوى الإنجاز بلغت النفقات في سنة 2016 ما قيمته 1.049,399 م.د وهو ما يمثّل استهلاكا للاعتمادات بنسبة 76,29 %.

وتواصل تراجع نسبة تغطية الموارد الذّاتية (627,976 م.د) لهذه المؤسسات لنفقاتها إلى 59,84 % مقابل 62,88 % في سنة 2015 و68,36 % في سنة 2014.

ومقارنة بإنجازات التصرّف السّابق، سجّلت نفقات العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة في سنة 2016 تقلصا بنسبة 1,69 % مقابل نمو نسبته 17,55 % في سنة 2015. ويعود هذا التراجع أساسا إلى تدنّي نفقات المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى كلّ من وزارة المرأة والأسرة والطفولة (- 13,399 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (- 12,291 م.د) ووزارة التربية (- 6,008 م.د) ووزارة العدل (- 3,361 م.د). وحدّ من هذا التراجع خاصّة نمو نفقات المؤسّسات التابعة لوزارة الشباب والرياضة (13,229 م.د)

ومن جهة أخرى أسفر تنفيذ ميزانيات المؤسّسات العموميّة في موفّى سنة 2016 في مستوى العنوان الأوّل عن تسجيل فوائض للمقابيض على المصاريف قدرها 211,753 م.د مقابل 228,644 م.د في سنة 2015. وشملت هذه الفوائض أساسا المؤسسات التابعة إلى كلّ من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (57,283 م.د) ووزارة الصحّة (42,529 م.د) ووزارة الدّفاع الوطني (29,343 م.د) ووزارة التربية (22,641 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (19,114 م.د).

ويبيّن الجدول الوارد بالملحق عدد 14 توزيع الاعتمادات النهائية ونفقات العنوان الأوّل لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدّولة وتطوّرها خلال سنتي 2015 و2016.

II- نفقات العنوان الثاني

تراجعت نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة (582,619 م.د) في سنة 2016 بمبلغ 0,242 م.د وبنسبة 0,04 % مقابل نمو في السنة السّابقة قيمته 116,226 م.د ونسبته 24,91 %. ويعود هذا التراجع أساسا إلى المفعول المزدوج لتقلّص نفقات بعض المؤسّسات خاصّة منها الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية (- 40,131 م.د) والزيادة المسجّلة بنفقات بعض المؤسّسات الملحقة بوزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي (12,845 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (12,783 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (8,799 م.د).

وتجدر الإشارة إلى تراجع النفقات المنجزة من قبل إدارة الملكية العقارية (1,587 م.د) الراجعة بالنظر إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وذلك بما نسبته 46,68 %.

أمّا في ما يخص توزيع نفقات العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة من حيث الأبواب، فقد عرفت سنة 2016 تراجع حصّة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية لتبلغ 31,98 % مقابل 38,86 % في سنة 2015 . وفي المقابل تطوّرت حصّة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (من 7,38 % إلى 9,57%) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (من 48,13 % إلى 49,66 %).

وبلغت في موفّى السنة، فوائض مقابيض العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة على مصاريفها ما جملته 240,883 م.د مقابل 280,376 م.د في سنة 2015. وتعلّقت هذه الفوائض خاصّة بالمؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (108,196 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (68,337 م.د) ووزارة الثقافة والمحافظة على التراث (13,577 م.د) ووزارة العدل (11,238 م.د).

ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 15 تطوّر نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدّولة خلال سنتي 2016 و2015.

القسم الثالث – مصاريف العنوان الأوّل للمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

ضبطت في سنة 2016 الاعتمادات المفتوحة بعنوان نفقات العنوان الأوّل للمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج، والبالغ عددها 88 مركزا، بما قيمته 145,784 م.د. وباعتبار التنقيحات المدخلة عليها خلال السنة، تم الترفيع في هذه الاعتمـادات لتبلغ 152,050 م.د في سـنة 2016 مقابل 147,350 م.د في السنة السّـابقة أي بنموّ قدره 4,700 م.د ونسبته 3,19 % مقابل على التوالي 10,606 م.د و7,76 %.

وارتفع في سنة 2016، حجم الاعتمادات المأمور بصرفها إلى 148,025 م.د مقابل 143,221 م.د في سنة 2015 مسجّلا استهلاكا بنسبة 97,35 % مقابل ما نسبته 97,20 % خلال السنة السّابقة. وقد نتج عن ذلك فوائض في موفّى السنة بلغت 4,025 م.د مقابل 4,129 م.د في التصرّف السّابق.

القسم الرّابع – نفقات الصناديق الخاصّة

تراجعت نفقات الصناديق الخاصّة المدرجة بالحساب العامّ (232,837 م.د) في سنة 2016 بمبلغ 1,221 م.د وبنسبة 0,52 % مقابل نمو بمبلغ 27,811 م.د وبنسبة 13,48 % في السنة السّابقة.

ويتبيّن من خلال الجدول التّالي تطوّر هذه النفقات في سنتي 2015 و2016 حسب ما يبرزه الحساب العامّ للسنة الماليّة:

بالدّينار

البيانات	النفقات		التغيّرات 2015/2016	
	2015	2016	القيمة	النسبة %
- صندوق التطوير واللاّمركزية الصناعية	74.130.223	52.581.300	- 21.548.923	- 29,07
- الصندوق الوطني للنهوض بالصّناعات التقليديّة والحرف الصغرى	9.852.000	22.651.000	12.799.000	129,91
- صندوق تغطية مخاطر الصرف	81.056.416	66.354.488	- 14.701.928	- 18,14
- الصّندوق الوطني للضّمان	2.009.092	1.303.327	- 705.765	- 35,13
- صندوق ضمان المؤمّن لهم	8.483.859	17.012.076	8.528.217	100,52
- الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري	26.789.001	18.175.330	- 8.613.671	- 32,15
- صندوق النّهوض بقطاع الزيتون	576.535	576.332	1.797	0,31
- الحساب المركزي	31.162.748	54.183.260	23.020.512	73,87
الجملة	234.057.874	232.837.113	- 1.220.761	- 0,52

يبرز من الجدول أنّ تراجع نفقات الصناديق الخاصّة في سنة 2016 شمل عدة حسابات خاصّة منها صندوق التطوير واللاّمركزية الصناعية (- 21,549 م.د) وصندوق تغطية مخاطر الصرف (- 14,702 م.د) والصندوق الخاص

بالتنمية الفلاحية والصيد البحري (- 8,614 م.د). وفي مقابل ذلك شهدت سنة 2016 ارتفاع نفقات كل من الحساب المركزي (+23,021 م.د) والصندوق الوطني للنهوض بالصّناعات التقليديّة والحرف الصغرى (+ 12,799 م.د) وصندوق ضمان المؤمّن لهم (+ 8,528 م.د).

وأفرز تصرف 2016 أرصدة متوفّرة في موفّى السنة بقيمة 465,343 م.د مقابل 415,588 م.د في السّنة السّابقة. ويفسّر ارتفاع هذه الأرصدة بتحصيل الصناديق لموارد خلال السنة (698,180 م.د) فاقت حجم تدخلاتها (232,837 م.د). وتعلّقت أهمّ هذه الأرصدة بالصندوق الوطني للضمان (413,775 م.د) حيث بلغت حصّته 88,92 % في سنة 2016 مقابل 90,80 % في سنة 2015.

الملاحق

ملحق عدد 1 :جدول موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة لسنة 2016

بالدينار

البيانات	التقديرات	الإنجازات		التغيّرات 2015/2016	
	2016	2015	2016	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	3.000.000	8.233.345	9.372.154	1.138.809	13,83
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3.000.000	8.233.345	9.372.154	1.138.809	13,83
وزارة الدّاخليّة	99.200.000	114.038.626	90.850.785	23.187.841 -	20,33 -
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	6.700.000	8.856.372	9.307.135	450.763	5,09
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2.500.000	4.509.488	4.847.253	337.765	7,49
صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	90.000.000	100.672.766	76.696.397	23.976.369-	23,82 -
وزارة الدفاع الوطني	10.000.000	9.697.111	5.099.827	4.597.284 -	47,41 -
صندوق الخدمة الوطنيّة	10.000.000	9.697.111	5.099.827	4.597.284 -	47,41 -
وزارة الماليّة	100.000	373.811	364.161	9.650 -	2,58 -
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100.000	373.811	364.161	9.650 -	2,58 -
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة	11.000.000	34.104.463	38.944.615	4.840.152	14,19
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	6.000.000	5.721.214	6.341.164	619.950	10,84
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	5.000.000	28.383.249	32.603.451	4.220.202	14,87
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	36.000.000	48.939.203	51.188.653	2.249.450	4,60
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	27.000.000	36.953.097	38.758.643	1.805.546	4,89
صندوق النهوض بجودة التمور	2.000.000	4.458.147	4.851.852	393.705	8,83
صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	7.000.000	7.527.959	7.578.158	50.199	0,67
وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	67.000.000	177.330.017	190.990.464	13.660.447	7,70
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	55.000.000	132.753.985	144.469.433	11.715.448	8,82
صندوق الانتقال الطاقي	10.000.000	35.752.668	41.721.344	5.968.676	16,69
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	2.000.000	8.823.364	4.799.687	4.023.677 -	45,60 -
وزارة التجارة	500.000	101.633.937	84.528.436	17.105.501 -	16,83 -
الصندوق العامّ للتعويض	-	101.042.720	83.944.526	17.098.194 -	16,92 -
صندوق النهوض بالصادرات	500.000	591.217	583.910	7.307 -	1,24 -
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	18.000.000	234.983.531	258.064.323	23.080.792	9,82
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	8.000.000	10.982.105	11.231.823	249.718	2,27
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	10.000.000	224.001.426	246.832.500	22.831.074	10,19
وزارة البيئة والتنمية المستدامة	20.000.000	141.198 013	150.133.405	8.935.392	6,33
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	2.000.000	1.507.768	1.759.504	251.736	16,70

صندوق مقاومة التلوث	18.000.000	139.690.245	148.373.901	8.683.656	6,22
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	15.000.000	20.574.076	25 363 588	4.789.512	23,28
صندوق حماية المناطق السياحيّة	5.000.000	6.572.149	9.386.313	2.814.164	42,82
صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة	10.000.000	14.001.927	15.977.275	1.975.348	14,11
وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	60.000.000	192.819.772	197.558.890	4.739.118	2,46
صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال	60.000.000	192.819.772	197.558.890	4.739.118	2,46
وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	4.000.000	10.625.642	11.866.938	1.241.296	11,68
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	4.000.000	10.625.642	11.866.938	1.241.296	11,68
وزارة الشباب والرياضة	20.000.000	31.854.842	14.229.105	- 17.625.737	- 55,33
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20.000.000	31.854.842	14.229.105	- 17.625.737	- 55,33
وزارة الشؤون الاجتماعيّة	7.000.000	16.097.807	12.738.098	- 3.359.709	- 20,87
الحساب الوطني للتّضامن الاجتماعي	7.000.000	12.375.487	8.071.760	- 4.303.727	- 34,78
حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	-	3.722.320	4.666.337	944.017	25,36
وزارة التكوين المهني والتشغيل	258.000.000	611.096.430	684.965.690	73.869.260	12,09
الصندوق الوطني للتشغيل	230.000.000	487.329.408	554.852.079	67.522.671	13,86
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	28.000.000	123.767.022	130.113.611	6.346.589	5,13
الجملة	628.800.000	1.753.600.626	1.826.259.131	72.658.505	4,14

ملحق عدد 2 : قائمة الحسابات الخاصة بالخزينة التي تمّ خصم فواضل منها

ع/ر	اسم الحساب	مبلغ الخصم بالدّينار
1	- حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح	6.669.529
2	- صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	2.359.135
3	- صندوق الوقاية من حوادث المرور	4.672.094
4	- حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	338.343
5	- صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	4.786.082
6	- صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	23.338.627
7	- صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	9.418.365
8	- صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري	209.768
9	- صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	81.277.646
10	- صندوق الانتقال الطاقي	23.059.345
11	- صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	2.920.718
12	- الصندوق العامّ للتعويض	83.944.407
13	- صندوق النهوض بالصادرات	583.910
14	- صندوق حماية المناطق السياحيّة	6.052.879
15	- صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	232.848.309
16	- صندوق مقاومة التلوث	78.690.090
17	- صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	9.999.798
18	- حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	4.666.337
19	- الصندوق الوطني للتشغيل	324.090.755
20	- صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	96.782.218
21	- صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال	131.185.254
	المجمـــــــــوع	1.127.893.609

ملحق عدد 3 : جدول موارد حسابات أموال المشاركة لسنة 2016

بالدّينار

بيان الحسابات	المقابيض		التغيّرات 2015/2016	
	2015	2016	القيمة	النسبة %
مجلس نواب الشعب	355	-	355 -	100,00 -
- حساب نشر وتوزيع الوثائق الخاصة بمداولات المجلس الوطني التأسيسي	355	-	355 -	100,00 -
رئاسة الحكومة	5.560.000	6.793.901	1.233.901	22,19
- حساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء	5.560.000	6.793.901	1.233.901	22,19
وزارة الدّاخلية	21.011.269	21.483.667	472.398	2,25
- حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	739.110	515.563	223.547 -	30,25 -
حساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي	20.272.159	20.968.104	695.945	3,43
وزارة العدل	3.937.835 -	-	3.937.835	-
- حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد من 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فيفري 2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة ومصابيها	3.937.835 -	-	-	-
وزارة الدفاع الوطني	3.083.588	33.478.834	30.395.246	-
- حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	2.190.478	30.764.999	28.574.521	-
- حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز	548.424	717.479	169.055	30,83
- حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّةبالتّشريفات	344.686	550.701	206.015	59,77
- حساب دعم القوات المسلحة	-	1.445.655	1.445.655	100,00
وزارة المالية	6.317.525	6.036.882	280.643 -	4,44 -
- حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	4.720.846	4.287.376	433.470 -	9,18 -
- حساب القروض المرتبطة برهن	1.596.679	1.749.506	152.827	9,57
وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي	492.119	-	492.119 -	100,00 -
-الحساب السويدي لحماية البيئة بالبلاد التونسية	492.119	-	492.119 -	100,00 -
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	1.315.720	23.282	1.292.438 -	98,23 -
- حساب حراسة وصيانة بعض المباني الراجعة للدولة	14.000	23.282	9.282	66,30
- حساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع في رأس مالها	1.301.720	-	1.301.720 -	100,00 -
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	2.980.645	3.024.240	43.595	1,46
- حساب حماية النباتات	1.892.361	1.744.285	148.076 -	7,82 -
- حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	1.088.284	1.279.955	191.671	17,61
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	966.415	2.086.398	1.119.983	115,89
- حساب بناء الجسور والطرقات	460.450	780.030	319.580	69,41
حساب انجاز منشات مائية مختلفة	-	684.900	684.900	100,00
- حساب بطاح جربة	505.965	621.468	115.503	22,83
وزارة الصحة	20.390.000	4.037.020	16.352.980 -	80,20 -
- حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة	20.390.000	400.000	19.990.000 -	98,04 -

- حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء	-	1.912.474	1.912.474	100,00
- حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الإيطالية	-	1.356.490	1.356.490	100,00
حساب تمويل عملية تركيز البنية التحتية الرقمية للاتصال و المعلومات	-	368.056	368.056	100,00
وزارة الشؤون الاجتماعية	3.940.335	1.000	3.939.335 -	99,97 -
- حساب التصرف في مبنى بورصة الشغل	2.500	1.000	1.500 -	60,00 -
- حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد من 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فيفري 2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة ومصابيها	3.937.835	-	-	-
وزارة التربية	8.326.248	5.249.627	3.076.621 -	36,95 -
- حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	8.326.248	5.249.627	3.076.621 -	36,95 -
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	296.769	261.923	34.846 -	11,74 -
- حساب القروض الجامعية	296.769	261.923	34.846 -	11,74 -
المجموع العامّ	70.743.153	82.476.774	11.733.621	16,59

ملحق عدد 4: جدول موارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة لسنة 2016

بالدّينار

الأبواب	عدد المؤسّسات في سنة 2016	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		التغيّرات 2015/2016	
			2015	2016	القيمة	النسبة %
- رئاسة الجمهوريّة	2	674.641	552.110	580.241	28.131	5,10
- رئاسة الحكومة	6	8.492.322	8.354.592	8.149.689	204.903-	2,45-
- وزارة الدّاخلية	16	24.484.776	19.657.402	23.197.445	3.540.043	18,01
- وزارة العدل	41	60.357.893	64.813.259	57.991.097	6.822.162-	10,53-
- وزارة الشؤون الخارجيّة	1	315.042	-	315.042	-	-
- وزارة الدّفاع الوطني	44	58.580.999	66.051.730	72.790.337	6.738.607	10,20
- وزارة الشؤون الدّينية	2	294.215	332.565	239.415	93.150-	28,01-
- وزارة الماليّة	2	3.187.644	2.556.101	3.117.752	561.651	21,97
- وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة	1	52.919.976	53.838.836	53.105.441	733.395-	1,36-
- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	97.428.569	81.984.364	86.013.906	4.029.542	4,92
- وزارة التجارة	2	2.238.255	2.077.045	1.993.332	83.713-	4,03-
- وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	3	4.780.668	3.955.259	3.965.724	10.465	0,26
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	1	5.387.167	6.144.746	4.351.003	1.793.743-	29,19-
- وزارة التجهيز والإسكان والتنهيئة الترابية	2	6.125.953	5.694.479	5.118.852	575.627-	10,11-
- وزارة البيئة والتنمية المستدامة	1	2.103.679	2.552.869	2.036.675	516.194-	20,22-
- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	29	24.239.239	23.306.645	23.927.791	621.146	2,67
- وزارة الشباب والرياضة	49	37.176.819	31.173.086	27.454.094	3.718.992-	11,93-
- وزارة المرأة والأسرة والطفولة	50	12.692.137	12.358.433	12.107.389	251.044-	2,03-
- وزارة الصحّة	209	458.117.108	399.158.731	388.048.293	11.110.438-	2,78-
- وزارة الشؤون الاجتماعية	34	11.947.441	13.349.674	11.738.518	1.611.156-	12,07-
- وزارة التربية	1560	164.706.289	171.696.225	160.147.970	11.548.255-	6,73-
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	350	339.329.971	326.481.293	314.761.226	11.720.067-	3,59-
المجمـــوع	2499	1.375.580.802	1.296.089.444	1.261.151.230	34.938.214-	2,70-

ملحق عدد 5 : جدول توزيع اعتمادات باب النفقات الطارئة وغير الموزعة لسنة 2016 (العنوان الأول)

بالدّينار

الأقسام / الأبواب	التأجير العمومي	وسائل المصالح	التدخل العمومي	المجموع
1- مجلس نواب الشعب	962 000	305 000	-	1 267 000
2-رئاسة الجمهورية	5 500 000	-	-	5 500 000
3- رئاسة الحكومة	11 734 000	1 184 960	1 627 390	14 546 350
4- وزارة الدّاخلية	-	400 000	13 043 500	13 443 500
5- وزارة العدل	1 000 000	2 630 000	3 554 000	7 184 000
6- وزارة الشؤون الخارجية	6 000	114 000	-	120 000
7- وزارة الدفاع الوطني	-	3 467 000	-	3 467 000
8- وزارة الشؤون الدينية	246 890	200 000	66 000	512 890
9- وزارة الماليّة	-	1 786 790	312 000	2 098 790
10- وزارة التنمية والتعاون الدولي	-	324 000	-	324 000
11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	-	905 000	690 000	1 595 000
12-وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	-	2 952 000	2 500 000	5 452 000
14- وزارة التجارة	388 000	685 184	224 027	1 297 211
16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	367 727	4 652 000	-	5 019 727
17- وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	730 000	-	2 075 000	2 805 000
18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة	-	124 000	-	124 000
19- وزارة النقل	217 000	291 000	-	508 000
20-وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	3 758 200	-	2 343 000	6 101 200
21- وزارة الشباب والرياضة	14 000 000	-	-	14 000 000
الجزء 1- الشباب	8 000 000	-	-	8 000 000
الجزء 2- الرياضة	6 000 000	-	-	6 000 000
22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة	4 804 000	-	765 000	5 569 000
الجزء 1- المرأة	-	-	765 000	765 000
الجزء 2- الطفولة	4 804 000	-	-	4 804 000
23- وزارة الصحة	-	-	700 000	700 000
27- وزارة التكوين المهني والتشغيل	-	400 000	114 000	514 000
33- وزارة الشؤون المحلية	-	-	7 000 000	7 000 000
المجموع	43 713 817	20 420 934	35 013 917	99 148 668

ملحق عدد 6 : جدول تحويل اعتمادات العنوان الأول من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل 2016

بالدّينار

الأقسام / الأبواب	التخفيضات			الزّيادات			المجموع
	التأجير العمومي	وسائل المصالح	التدخل العمومي	التأجير العمومي	وسائل المصالح	التدخل العمومي	
1- مجلس نواب الشعب	**33 000**	**90 000**	**30 000**	**-**	**153 000**	**-**	**153 000**
2- رئاسة الجمهورية	**73 051**	**-**	**-**	**23 051**	**-**	**000 50**	**73 051**
3- رئاسة الحكومة	**394 000**	**-**	**130 730**	**394 000**	**-**	**130 730**	**524 730**
4- وزارة الداخلية	**5 428 000**	**724 900**	**14 662 538**	**4 940 000**	**1 409 900**	**14 465 538**	**20 815 438**
5- وزارة العدل	**116 000**	**3 000 000**	**-**	**116 000**	**3 000 000**	**-**	**3 116 000**
6- وزارة الشؤون الخارجية	**697 888**	**97 000**	**1 715 286**	**165 888**	**799 000**	**1 545 286**	**2 510 174**
7- وزارة الدفاع الوطني	**110 000**	**-**	**1 000 000**	**110 000**	**-**	**1 000 000**	**1 110 000**
8- وزارة الشؤون الدينية	**412 680**	**-**	**110 000**	**412 680**	**-**	**110 000**	**522 680**
10- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	**503 000**	**-**		**503 000**	**-**	**-**	**503 000**
11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**1 430**	**-**		**-**	**-**	**1 430**	**1 430**
12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**4 983 000**	**-**	**75 000**	**4 424 000**	**634 000**	**-**	**5 058 000**
13- وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	**-**	**-**	**101 980**	**-**	**101 980**	**-**	**101 980**
17- وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	**267 000**	**24 000**	**-**	**-**	**291 000**	**-**	**291 000**
19- وزارة النقل	**-**	**-**	**39 000**	**-**	**39 000**	**-**	**39 000**
20-وزارة الثقافة والمحافظة على اتراث	**196 581**	**78 200**	**2 333 755**	**196 581**	**250 060**	**2 161 895**	**2 608 536**
21- وزارة الشباب والرياضة	**-**	**194 000**	**236 000**	**-**	**194 000**	**236 000**	**430 000**
الجزء 2- الرياضة	-	194 000	236 000	-	194 000	236 000	430 000
22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة	**-**	**195 100**	**134 000**	**-**	**195 100**	**134 000**	**329 100**
الجزء 2- الطفولة	-	195 100	134 000	-	195 100	134 000	329 100
23- وزارة الصحة	**1 501 000**	**35 000 000**	**-**	**1 271 000**	**35 230 000**	**-**	**36 501 000**
24- وزارة الشؤون الاجتماعية	**-**	**-**	**489 046**	**-**	**275 926**	**213 120**	**489 046**
25- وزارة التربية	**-**	**75 000**	**422 530**	**-**	**75 000**	**422 530**	**497 530**
26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**720 000**	**307 600**	**250 000**	**720 000**	**307 600**	**250 000**	**1 277 600**
الجزء 1- التعليم العالي	720 000	307 600	140 000	720 000	307 600	140 000	1 167 600
الجزء 3- البحث العلمي	-	-	110 000	-	-	110 000	110 000
25- وزارة التكوين المهني والتشغيل	**1 028 800**	**-**	**-**	**1 000 000**	**-**	**28 800**	**1 028 800**
33- وزارة الشؤون المحلية	**360 800**	**-**	**-**	**360 800**	**-**	**-**	**360 800**
الجملة	**16 826 230**	**39 785 800**	**21 729 865**	**14 637 000**	**42 955 566**	**20 749 329**	**78 341 895**

ملحق عدد 7: جدول تطوّر اعتمادات العنوان الأول لسنة 2016 حسب أبواب الميزانية

بالدّينار

الأبواب	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	قانون المالية التكميلي	الإعتمادات التكميلية	التحويلات		الإعتمادات النهائية		التغيّرات 2016/2015	
				+	-	2015	2016	القيمة	النسبة (%)
1- مجلس نواب الشعب	30 812 000	30 812 000	1 267 000	153 000	153 000	24 369 000	32 079 000	7 710 000	31,64
2- رئاسة الجمهورية	90 639 000	90 639 000	5 500 000	73 051	73 051	85 164 500	96 139 000	10 974 500	12,89
3- رئاسة الحكومة	121 701 000	121 701 000	14 546 350	524 730	524 730	129 349 432	136 247 350	6 897 918	5,33
4- وزارة الداخلية	2 404 455 000	2 504 455 000	13 443 500	20 815 438	188 990 438	2 226 278 800	2 349 723 500	123 444 700	5,54
5- وزارة العدل	432 379 000	412 379 000	7 184 000	3 116 000	3 116 000	391 930 534	419 563 000	27 632 466	7,05
6- وزارة الشؤون الخارجية	201 109 000	201 109 000	120 000	2 510 174	2 510 174	203 095 000	201 229 000	-1 866 000	-0,92
7- وزارة الدفاع الوطني	1 486 574 000	1 501 574 000	3 467 000	1 110 000	1 110 000	1 335 198 000	1 505 041 000	169 843 000	12,72
8- وزارة الشؤون الدينية	85 191 000	82 191 000	512 890	522 680	522 680	84 059 000	82 703 890	-1 355 110	-1,61
9- وزارة والمالية	565 371 000	585 371 000	2 098 790	-	-	517 806 350	587 469 790	69 663 440	13,45
10- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	62 916 000	62 916 000	324 000	503 000	503 000	60 305 500	63 240 000	2 934 500	4,87
11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	37 774 000	37 774 000	1 595 000	1 430	1 430	40 439 000	39 369 000	-1 070 000	-2,65
12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	559 825 000	534 825 000	5 452 000	5 058 000	5 058 000	505 184 000	540 277 000	35 093 000	6,95
13- وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	614 197 000	232 197 000	-	101 980	101 980	1 320 011 000	232 197 000	-1 087 814 000	-82,41
14- وزارة التجارة	1 658 646 000	1 658 646 000	1 297 211	-	-	1 595 693 285	1 659 943 211	64 249 926	4,03
15- وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	20 513 000	20 513 000	-	-	-	19 084 000	20 513 000	1 429 000	7,49
16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	60 442 000	60 442 000	5 019 727	-	-	67 321 440	65 461 727	-1 859 713	-2,76
17- وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	150 820 000	143 820 000	2 805 000	291 000	291 000	142 443 000	146 625 000	4 182 000	2,94
18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة	43 204 000	43 204 000	124 000	-	-	41 788 000	43 328 000	1 540 000	3,69

19- وزارة النقل	**451 171 000**	**451 171 000**	**508 000**	**39 000**	**39 000**	**434 196 000**	**451 679 000**	**17 483 000**	**4,03**
20- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	**165 193 000**	**165 193 000**	**6 101 200**	**2 608 536**	**-**	**145 439 000**	**171 294 200**	**25 855 200**	**17,78**
21- وزارة الشباب والرياضة	**454 280 000**	**454 280 000**	**14 000 000**	**430 000**	**430 000**	**407 284 000**	**468 280 000**	**60 996 000**	**14,98**
الجزء 1- الشباب	83 848 000	83 848 000	8 000 000	-	-	74 005 000	91 848 000	17 843 000	24,11
الجزء 2- الرياضة	370 432 000	370 432 000	6 000 000	430 000	430 000	333 279 000	376 432 000	43 153 000	12,95
22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة	**102 992 000**	**96 992 000**	**5 569 000**	**329 100**	**329 100**	**85 977 000**	**102 561 000**	**16 584 000**	**19,29**
الجزء 1- شؤون المرأة	14 199 000	14 199 000	765 000	-	-	14 041 000	14 964 000	923 000	6,57
الجزء 2- الطفولة	88 793 000	82 793 000	4 804 000	329 100	329 100	71 936 000	87 597 000	15 661 000	21,77
23- وزارة الصحة	**1 618 894 000**	**1 618 894 000**	**700 000**	**36 501 000**	**36 501 000**	**1 497 510 000**	**1 619 594 000**	**122 084 000**	**8,15**
24- وزارة الشؤون الاجتماعية	**741 672 000**	**1 051 672 000**	**-**	**489 046**	**489 046**	**734 606 000**	**1 051 672 000**	**317 066 000**	**43,16**
25- وزارة التربية	**4 336 506 000**	**4 487 506 000**	**-**	**497 530**	**497 530**	**3 857 037 000**	**4 487 506 000**	**630 469 000**	**16,35**
26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**1 330 138 000**	**1 280 138 000**	**-**	**1 277 600**	**1 277 600**	**1 250 097 140**	**1 280 138 000**	**30 040 860**	**2,40**
الجزء 1- التعليم العالي	1 282 561 000	1 232 561 000	-	1 167 600	1 167 600	1 204 702 140	1 232 561 000	27 858 860	2,31
الجزء 2- البحث العلمي	47 577 000	47 577 000	-	110 000	110 000	45 395 000	47 577 000	2 182 000	4,81
27- وزارة التكوين المهني والتشغيل	**279 135 000**	**279 135 000**	**514 000**	**1 028 800**	**1 028 800**	**271 285 000**	**279 649 000**	**8 364 000**	**3,08**
28- المجلس الأعلى للقضاء	**1 000 000**	**1 000 000**	**-**	**-**	**-**	**1 000 000**	**1 000 000**	**-**	**-**
29- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	**60 000 000**	**15 000 000**	**-**	**-**	**-**	**20 000 000**	**15 000 000**	**-5 000 000**	**25,00-**
30- هيئة الحقيقة والكرامة	**10 000 000**	**10 000 000**	**-**	**-**	**-**	**14 000 000**	**10 000 000**	**-4 000 000**	**28,57-**
31- النفقات الطارئة وغير الموزعة	**247 651 000**	**99 651 000**	**-99 148 668**	**-**	**-**	**249 019**	**502 332**	**253 313**	**101,72**
32- الدين العمومي	**1 850 000 000**	**2 014 000 000**	**-**	**-**	**-**	**1 750 000 000**	**2 014 000 000**	**264 000 000**	**15,09**
33- وزارة الشؤون المحليّة	**-**	**-**	**7 000 000**	**800 535 168**	**800 360**	**-**	**175 175 000**	**175 175 000**	**-**
المجموع	**20 275 200 000**	**20 349 200 000**	**-**	**246 516 895**	**246 516 895**	**19 258 200 000**	**20 349 200 000**	**1 091 000 000**	**5,67**

ملحق عدد 8: جدول تطوّر نفقات العنوان الأول حسب الأبواب بين سنتي 2016 و2015

الأبواب	الاعتمادات النهائية 2016	الاعتمادات المأمور بصرفها		تطور المصاريف 2016/2015	
		2015	2016	القيمة	النسبة %
1- مجلس نواب الشعب	**32 079 000**	**24 175 791**	**29 988 967**	**5 813 176**	**24,05**
2- رئاسة الجمهورية	**96 139 000**	**79 998 560**	**93 079 211**	**13 080 650**	**16,35**
3- رئاسة الحكومة	**136 247 350**	**124 763 293**	**135 337 116**	**10 573 823**	**8,48**
4- وزارة الداخلية	**2 349 723 500**	**2 213 048 124**	**2 344 776 782**	**131 728 658**	**5,95**
5- وزارة العدل	**419 563 000**	**379 683 869**	**416 918 714**	**37 234 844**	**9,81**
6- وزارة الشؤون الخارجية	**201 229 000**	**187 656 767**	**193 711 639**	**6 054 871**	**3,23**
7- وزارة الدفاع الوطني	**1 505 041 000**	**1 324 427 771**	**1 494 063 396**	**169 635 625**	**12,81**
8- وزارة الشؤون الدينية	**82 703 890**	**78 870 182**	**82 285 627**	**3 415 445**	**4,33**
9- وزارة والمالية	**587 469 790**	**514 229 084**	**581 916 475**	**67 687 391**	**13,16**
10- وزارة التنمية والتعاون الدولي	**63 240 000**	**58 863 371**	**61 582 476**	**2 719 105**	**4,62**
11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**39 369 000**	**40 300 900**	**39 073 831**	**-1 227 069**	**-3,04**
12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**540 277 000**	**494 737 236**	**539 640 467**	**44 903 231**	**9,08**
13- وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	**232 197 000**	**950 983 085**	**231 570 554**	**-719 412 531**	**-75,65**
14- وزارة التجارة	**1 659 943 211**	**1 594 322 657**	**1 620 947 274**	**26 624 617**	**1,67**
15- وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	**20 513 000**	**17 532 414**	**18 173 030**	**640 616**	**3,65**
16- وزارة السياحة	**65 461 727**	**66 192 227**	**65 076 521**	**-1 115 706**	**-1,69**
17- وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	**146 625 000**	**138 147 501**	**145 784 833**	**7 637 332**	**5,53**
18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة	**43 328 000**	**41 202 089**	**42 667 266**	**1 465 177**	**3,56**
19- وزارة النقل	**451 679 000**	**431 787 405**	**449 913 526**	**18 126 121**	**4,20**
20- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	**171 294 200**	**144 226 331**	**170 198 465**	**25 972 134**	**18,01**
21- وزارة الشباب والرياضة	**468 280 000**	**391 339 917**	**459 380 066**	**68 040 149**	**17,39**
الجزء 1- الشباب	91 848 000	70 881 278	88 488 644	17 607 366	24,84
الجزء 2- الرياضة	376 432 000	320 458 639	370 891 422	50 432 783	15,74
22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة	**102 561 000**	**84 582 611**	**101 527 588**	**16 944 977**	**20,03**
الجزء 1- شؤون المرأة	14 964 000	13 058 485	14 137 355	1 078 870	8,26
الجزء 2- الطفولة	87 597 000	71 524 126	87 390 233	15 866 107	22,18
23- وزارة الصحة	**1 619 594 000**	**1 472 770 696**	**1 618 572 522**	**145 801 827**	9,90
24- وزارة الشؤون الاجتماعية	**1 051 672 000**	**733 219 549**	**1 048 894 326**	**315 674 777**	43,05
25- وزارة التربية	**4 487 506 000**	**3 856 671 924**	**4 481 631 890**	**624 959 966**	16,20
26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**1 280 138 000**	**1 218 834 666**	**1 268 717 592**	**49 882 926**	**4,09**
الجزء 1- التعليم العالي	1 232 561 000	1 176 000 886	1 223 174 986	47 174 100	4,01
الجزء 2- البحث العلمي	47 577 000	42 833 780	45 542 606	2 708 826	6,32

27- وزارة التكوين المهني والتشغيل	279 649 000	268 010 313	279 315 455	11 305 143	4,22
28- المجلس الأعلى للقضاء	1 000 000	-	-	-	-
29- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	15 000 000	20 000 000	15 000 000	-5 000 000	-25,00
30- هيئة الحرية والكرامة	10 000 000	14 000 000	10 000 000	-4 000 000	-28,57
31- النفقات الطارئة وغير الموزعة	502 332	-	-	-	-
32- الدين العمومي	2 014 000 000	1 691 895 429	1 983 147 823	291 252 394	17,21
33- وزارة الشؤون المحليّة	175 175 000	-	174 772 572	174 772 572	-
المجموع	20 349 200 000	18 656 473 762	20 197 666 005	1 541 192 243	8,26

ملحق عدد 9: جدول توزيع اعتمادات ونفقات العنوان الثاني لسنة 2016 ومقارنتها بسنة 2015

م.د

الاعتمادات / الأبواب	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	التوزيع الأولي للاعتمادات (1)	اعتمادات الموارد الخارجيّة الموظّفة (2)	التوزيع النهائي لاعتمادات الدفع (3)			استهلاك الاعتمادات		تطوّر المصاريف 2015/2016	
					الاعتمادات الموزعة	الاعتمادات التكميلية	الاعتمادات النهائية	2015	2016	القيمة	النسبة %
1- مجلس نواب الشعب	2,088	2,088	2,088	-	1,440	-	1,440	0,772	1,437	0,665	86,08
2- رئاسة الجمهورية	6,300	6,300	6,300	-	6,300	-	6,300	4,588	6,264	1,675	36,51
3- رئاسة الحكومة	19,511	19,511	19,511	-	12,828	0,480	13,307	9,315	13,026	3,711	39,83
4- وزارة الداخلية	383,300	433,300	433,300	-	433,300	-	380,550	334,059	374,911	40,851	12,23
5- وزارة العدل	58,936	68,936	68,936	-	68,936	0,400	69,336	40,002	68,809	28,807	72,01
6- وزارة الشؤون الخارجية	4,158	4,158	4,158	-	4,123	0,705	4,828	3,117	4,683	1,567	50,27
7- وزارة الدفاع الوطني	598,250	628,250	628,250	-	627,920	-	627,920	583,926	627,807	43,881	7,51
8- وزارة الشؤون الدينية	1,949	1,949	1,949	-	1,121	0,405	1,526	1,579	0,607	-0,972	-61,53
9- وزارة المالية	248,727	148,727	148,727	-	126,035	-	126,035	121,322	99,784	-21,538	-17,75
10- وزارة التنمية والتعاون الدولي	505,176	505,176	505,176	-	504,589	23,370	527,959	361,518	507,003	145,485	40,24
الجزء 1-التنمية	473,561	473,561	473,561	-	473,057	14,438	487,494	336,303	466,825	130,522	38,81
الجزء 2-التعاون الدولي	31,615	31,615	31,615	-	31,533	8,932	40,465	25,215	40,178	14,964	59,35
11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	3,529	3,529	3,529	-	3,441	0,736	4,177	3,401	4,048	0,647	19,04
12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	647,353	647,353	647,353	89,658	727,599	62,636	790,234	704,214	732,679	28,465	4,04
الجزء 1- الإدارات الفنية	408,801	408,801	408,801	-	373,966	42,252	416,218	386,136	393,815	7,679	1,99
2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	238,552	238,552	238,552	89,658	353,633	20,384	374,017	318,078	338,864	20,786	6,53
13- وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	81,211	81,211	81,211	-	71,200	-	71,200	72,823	67,617	-5,206	-7,15
14- وزارة التجارة	13,058	13,058	13,058	-	9,894	-	9,894	7,212	8,055	0,843	11,70
15- وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	17,414	17,414	17,414	-	11,767	-	11,767	11,098	10,288	-0,810	-7,30
16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	74,442	74,442	74,442	-	66,107	0,229	66,337	68,280	66,333	-1,947	-2,85

34,30	**281,685**	**1 102,871**	**821,186**	**1 123,950**	**20,000**	**1 103,950**	**110,053**	**993,897**	**993,897**	**893,897**	**17- وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية**
-1,87	**-2,766**	**145,259**	**148,025**	**148,341**	**19,688**	**128,653**	**9,500**	**119,168**	**119,168**	**119,168**	**18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة**
-47,65	**-127,862**	**140,484**	**268,346**	**155,007**	**0,510**	**154,497**	**-**	**198,627**	**198,627**	**198,627**	**19- وزارة النقل**
57,94	**20,338**	**55,441**	**35,104**	**57,315**	**-**	**57,315**	**-**	**58,875**	**58,875**	**58,875**	**20- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث**
14,83	**10,985**	**85,048**	**74,063**	**86,074**	**4,500**	**81,574**	**-**	**81,624**	**81,624**	**81,624**	**21- وزارة الشباب والرياضة**
30,90	6,781	28,727	21,946	29,600	4,500	25,100	-	25,100	25,100	25,100	الجزء 1- الشباب
8,07	4,204	56,321	52,117	56,474	-	56,474	-	56,524	56,524	56,524	الجزء 2- الرياضة
136,16	**6,967**	**12,084**	**5,117**	**13,523**	**5,000**	**8,523**	**-**	**10,160**	**10,160**	**10,160**	**22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة**
380,33	3,231	4,080	0,849	4,873	3,000	1,873	-	3,509	3,509	3,509	الجزء 1- المرأة
87,56	3,737	8,005	4,268	8,651	2,000	6,651	-	6,651	6,651	6,651	الجزء 2- الطفولة
-15,70	**-25,002**	**134,261**	**159,263**	**142,935**	**2,275**	**140,660**	**8,470**	**132,203**	**132,203**	**132,203**	**23- وزارة الصحة**
-14,85	-20,247	116,113	136,360	124,748	2,275	122,473	8,470	114,016	114,016	114,016	الجزء 1-الادارة المركزية
-20,76	-4,755	18,148	22,903	18,187	-	18,187	-	18,187	18,187	18,187	الجزء 2- المؤسسات الاستشفائية
20,27	**12,593**	**74,731**	**62,138**	**74,773**	**-**	**74,773**	**-**	**88,649**	**88,649**	**132,649**	**24- وزارة الشؤون الاجتماعية**
15,25	**26,763**	**202,247**	**175,483**	**204,064**	**2,100**	**201,964**	**3,400**	**198,725**	**198,725**	**188,725**	**25- وزارة التربية**
24,03	14,610	75,414	60,805	75,714	0,500	75,214	-	70,475	70,475	60,475	الجزء 1- المصالح المركزية
10,60	12,153	126,832	114,679	128,350	1,600	126,750	3,400	128,250	128,250	128,250	الجزء 2- المندوبيات الجهوية للتربية

26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**148,073**	**148,073**	**148,073**	**0,900**	**147,389**	**5,000**	**152,389**	**141,699**	**150,430**	**8,732**	**6,16**
الجزء 1-المصالح المركزية	73,925	73,925	73,925	0,900	75,458	3,000	78,458	74,462	77,906	3,444	4,62
الجزء 2- الجامعات	19,910	19,910	19,910	-	18,855	-	18,855	19,605	18,855	-0,750	-3,83
الجزء 3- البحث العلمي	54,238	54,238	54,238	-	53,076	2,000	55,076	47,631	53,670	6,038	12,68
27- وزارة التكوين المهني والتشغيل	**13,312**	**13,312**	**13,312**	**-**	**11,659**	**-**	**11,659**	**12,507**	**11,552**	**-0,956**	**-7,64**
الجزء 1- التشغيل	12,459	12,459	12,459	-	11,007	-	11,007	0,597	10,950	10,353	1735,68
الجزء 2- التكوين المهني	0,853	0,853	0,853	-	0,652	-	0,652	11,911	0,602	-11,309	-94,95
29-الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	**8,000**		**0,000**	**-**	**-**	**-**	**0,000**	**8,000**	**0,000**	**-8,000**	**-100,00**
30- هيئة الحقيقة والكرامة	0,900	0,900	**0,900**	**-**	**0,900**	**2,000**	**2,900**	**1,500**	**2,900**	**1,400**	**93,33**
31- النفقات الطارئة وغير الموزعة	**150,385**	**150,385**	**150,385**	**-**	**150,032**	**-150,032**	**0,000**	-	-	-	-
32- الدين العمومي	**3 280,000**	**3 321,000**	**3 321,000**	**-**	**3 321,000**	**-**	**3 321,000**	**3 070,000**	**3 321,000**	**251,000**	**8,18**
33- وزارة الشؤون المحليّة	-	-	-	-	-	-	**52,750**	-	**52,750**	**52,750**	-
الجملة	**8 082,000**	**8 171,000**	**8 171,000**	**221,981**	**8 259,489**	**0,000**	**8 259,489**	**7 309,658**	**8 084,412**	**774,754**	**10,60**

(1) الأمر عدد 16 لسنة 2017 المؤرخ في 12 جانفي 2017 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 2604 لسنة 2015 المؤرخ في 29 ديسمبر 2015 والمتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2016 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 1 لسنة 2017 المؤرخ في 3 جانفي 2017 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2016

(2) قرار وزير المالية المؤرخ في 06 أكتوبر 2017 والمتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2016

(3)أمر عدد 589 لسنة 2017 المؤرخ في 28 أفريل 2017 والمتعلق بتوزيع إعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل إعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2016 والأمر عدد 1283 لسنة 2017 المؤرخ في 27 نوفمبر 2017 المتعلق بتوزيع فصلا فصلا لإعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2016 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة" الأمر عدد 915 لسنة 2016 مؤرخ في 22 جويلية 2016 لنقل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة من وزارة الداخلية لوزارة الشؤون المحليّة بمبلغ 52.750.000 دينار

ملحق عدد 10: جدول توزيع اعتمادات باب النفقات الطارئة وغير الموزّعة العنوان الثاني لسنة 2016

م.د

القسم / الباب	الاستثمارات المباشرة	التمويل العمومي	الجملة
3- رئاسة الحكومة	48	**431**	**480**
5- وزارة العدل	**400**		**400**
7- وزارة الشؤون الخارجية	**705**		**705**
8- وزارة الشؤون الدينيّة	**405**		**405**
10- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	**9 240**	**14 129**	**23 370**
1- التنمية	9 240	5 197	14 438
2- التعاون الدولي		8 932	8 932
11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**736**		**736**
12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**20 384**	**42 252**	**62 636**
1- الإدارات الفنية		42 252	42 252
2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	20 384		20 384
16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	**164**	**65**	**229**
17- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	**20 000**		**20 000**
18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة	**472**	**19 216**	**19 688**
19- وزارة النقل		**510**	**510**
21- وزارة الشباب والرياضة	**4 500**	**0**	**4 500**
1- الشباب	4 500		4 500
22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة	**5 000**	**0**	**5 000**
1- المرأة	3 000		3 000
2- الطفولة	2 000		2 000
23- وزارة الصحة	**2 275**	**0**	**2 275**
1- الإدارة المركزية	2 275		2 275
25- وزارة التربية	**2 100**	**0**	**2 100**
1- المصالح المركزية	500		500
2- المندوبيات الجهوية	1 600		1 600
26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**5 000**	**0**	**5 000**
1- المصالح المركزية	3 000		3 000
2- البحث العلمي	2 000		2 000
30- هيئة الحقيقة والكرامة		**2 000**	**2 000**
الجملة	**71 429**	**78 603**	**150 032**

ملحق عدد 11: جدول توزيع اعتمادات والنفقات المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2016 ومقارنتها بسنة 2015

بالدينار

الاعتمادات / الباب	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	التوزيع الأولي للاعتمادات المفتوحة بقانون	التنقيحات (2)	الاعتمادات النهائية المفتوحة	الاعتمادات النهائية الموزعة (3)	الدفوعات المنجزة		التغيرات 2015/2016	
							2015	2016	القيمة	النسبة (%)
3- رئاسة الحكومة	**14 500 000**	**14 500 000**	**14 500 000**	**-**	**14 500 000**	**8 890 000**	**2 465 809**	**8 881 713**	**6 415 904**	**260,19**
10- وزارة التنمية والتعاون الدولي	**30 000 000**	**30 000 000**	**30 000 000**	**-**	**30 000 000**	**30 000 000**	**15 127 622**	**12 541 330**	**-2 586 292**	**17,10-**
12-وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**124 589 000**	**124 589 000**	**124 589 000**	**89 658 012**	**214 247 012**	**204 835 364**	**163 752 128**	**148 264 699**	**-15 487 429**	**-9,46**
1- الإدارات الفنية	82 550 000	82 550 000	82 550 000	-	82 550 000	73 138 352	59 383 825	51 720 364	-7 663 462	-12,90
2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	42 039 000	42 039 000	42 039 000	89 658 012	131 697 012	131 697 012	104 368 303	96 544 335	-7 823 968	-7,50
14- وزارة التجارة	**5 400 000**	**5 400 000**	**5 400 000**	**-**	**5 400 000**	**2 700 000**	**43 101**	**955 086**	**911 985**	**2115,93**
17- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	**278 061 000**	**278 061 000**	**278 061 000**	**110 053 000**	**388 114 000**	**388 114 000**	**211 092 688**	**367 262 971**	**156 170 283**	**73,98**
18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة	**4 200 000**	**4 200 000**	**4 200 000**	**9 500 000**	**13 700 000**	**13 700 000**	**24 876 149**	**12 600 000**	**-12 276 149**	**49,35-**
19- وزارة النقل	**29 000 000**	**29 000 000**	**29 000 000**	**-**	**29 000 000**	**18 791 000**	**31 392 566**	**4 478 587**	**-26 913 979**	**85,73-**
20- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	**3 000 000**	**3 000 000**	**3 000 000**	**-**	**3 000 000**	**1 500 000**	**-**	**-**	**-**	**-**
20- وزارة الصحة				**8 470 000**	**8 470 000**	**8 470 000**	**-**	**-**	**-**	**-**
25- وزارة التربية	**3 000 000**	**3 000 000**	**3 000 000**	**3 400 447**	**6 400 447**	**6 239 447**	**10 949 545**	**4 739 446**	**-6 210 099**	**-56,72**
1- المصالح المركزية	-	-	-	-	4 900 447	4 739 447	10 818 679	4 739 446	-6 079 233	-56,19
2- المندوبيات الجهوية للتربية	3 000 000	3 000 000	**3 000 000**	3 400 447	1 500 000	1 500 000	130 866	-	-130 866	-100,00
26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**25 250 000**	**25 250 000**	**25 250 000**	**900 000**	**26 150 000**	**24 987 692**	**16 775 560**	**23 378 348**	**6 602 788**	**39,36**
الجزء 1-المصالح المركزية	15 100 000	15 100 000	15 100 000	900 000	16 000 000	16 000 000	12 892 592	15 625 777	2 733 185	21,20
الجزء 3- البحث العلمي	10 150 000	10 150 000	10 150 000	-	10 150 000	8 987 692	3 882 968	7 752 571	3 869 603	99,66
الجملة	**517 000 000**	**517 000 000**	**517 000 000**	**221 981 459**	**738 981 459**	**708 227 503**	**476 475 168**	**583 102 181**	**106 627 013**	**22,38**

(1) الأمر عدد 16 لسنة 2017 المؤرخ في 12 جانفي 2017 يتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 1 لسنة 2017 المؤرخ في 03 جانفي 2017 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2016

(2) قرار وزير المالية المؤرخ في 06 أكتوبر 2017 والمتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة قروض خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2016

(3) أمر حكومي عدد 1283 لسنة 2017 المؤرخ في 27 نوفمبر 2017 يتعلق بتوزيع اعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2016 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطو بالموارد الخارجية الموظفة"

ملحق عدد 12: جدول نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة لسنة 2016

بالدّينار

بيان الحسابات	الاعتمادات النهائية	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2015/2016	
	2016	2015	2016	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	3.000.000	2.682.431	2.702.625	20.194	0,75
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3.000.000	2.682.431	2.702.625	20.194	0,75
وزارة الدّاخليّة	99.200.000	115.132.940	97.123.159	- 18.009.781	- 15,64
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	6.700.000	14.313.000	6.948.000	- 7.365.000	- 51,46
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2.500.000	721.160	175.159	- 546.001	- 75,71
صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	90.000.000	100.098.780	90.000.000	- 10.098.780	- 10,09
وزارة الدفاع الوطني	10.000.000	8.554.483	7.856.104	- 698.379	- 8,16
صندوق الخدمة الوطنيّة	10.000.000	8.554.483	7.856.104	- 698.379	- 8,16
وزارة الماليّة	100.000	2.876	2.117	- 759	- 26,39
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100.000	2.876	2.117	- 759	- 26,39
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة	11.000.000	10.588.818	10.819.905	231.087	2,18
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	6.000.000	4.284.464	1.555.082	- 2.729.382	- 63,70
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	5.000.000	6.304.354	9.264.823	2.960.469	46,96
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	36.000.000	48.553.000	41.674.893	- 6.878.107	- 14,17
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	27.000.000	38.101.000	29.340.278	- 8.760.722	- 22,99
صندوق النهوض بجودة التمور	2.000.000	3.120.000	4.966.225	1.846.225	59,17
صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	7.000.000	7.332.000	7.368.390	36.390	0,50
وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	67.000.000	99.239.122	83.741.278	-15.497.844	-15,62
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	55.000.000	75.205.704	63.192.620	- 12.013.084	- 15,97
صندوق الانتقال الطاقي	10.000.000	22.443.000	18.662.000	- 3.781.000	- 16,85
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	2.000.000	1.590.418	1.886.658	296.240	18,63
وزارة التجارة	500.000	-	-	-	-
الصندوق العامّ للتعويض	-	-	-	-	-
صندوق النهوض بالصادرات	500.000	-	-	-	-

وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	18.000.000	29.223.213	30.770.227	1.547.014	5,29
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	8.000.000	19.683.668	16.897.141	2.786.527 -	14,16 -
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	10.000.000	8.757.782	13.784.666	5.026.884	57,40
صندوق تنمية الطرقات السيارة	-	781.763	88.421	693.342 -	88,69 -
وزارة البيئة والتنمية المستدامة	20.000.000	69.212.000	76.515.000	7.303.000	10,55
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	2.000.000	3.000.000	6.850.000	3.850.000	128,33
صندوق مقاومة التلوث	18.000.000	66.212.000	69.665.000	3.453.000	5,22
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	15.000.000	14.213.432	30.413.232	16.199.800	113,98
صندوق حماية المناطق السياحيّة	5.000.000	8.928.806	3.333.434	5.595.372 -	62,67 -
صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة	10.000.000	5.284.626	27.079.798	21.795.172	412,43
وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	60.000.000	60.736.877	66.373.636	5.636.759	9,28
صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال	60.000.000	60.736.877	66.373.636	5.636.759	9,28
وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	4.000.000	1.623.190	1.867.140	243.950	15,03
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	4.000.000	1.623.190	1.867.140	243.950	15,03
وزارة الشباب والرياضة	20.000.000	23.752.508	23.301.821	450.687 -	1,90 -
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20.000.000	23.752.508	23.301.821	450.687 -	1,90 -
وزارة الشؤون الاجتماعيّة	7.000.000	7.964.000	8.312.445	348.445	4,38
الحساب الوطني للتّضامن الاجتماعي	7.000.000	6.543.000	8.312.445	1.769.445	27,04
حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	-	1.421.000	-	1.421.000 -	100,00 -
وزارة التكوين المهني والتشغيل	258.000.000	248.345.827	264.086.393	15.740.566	6,34
الصندوق الوطني للتشغيل	230.000.000	230.740.000	230.755.000	15.000	0,01
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	28.000.000	17.605.827	33.331.393	15.725.566	89,32
الجملة	628.800.000	739.824.717	745.559.975	5.735.258	0,78

ملحق عدد 13: جدول نفقات حسابات أموال المشاركة لسنة 2016

بالدّينار

بيان الحسابات	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2015/2016	
	2015	2016	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	1.514.000	2.792.800	1.278.800	84,46
- حساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء	1.514.000	2.578.000	1.064.000	70,28
حساب جبر الأضرار الناتجة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 2010 إلى 28 فيفري 2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة ومصابيها	-	214.800	214.800	-
وزارة الدّاخلية	8.767.501	8.682.798	84.703 -	0,97 -
- حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	113.161	188.881	75.720	66,91
- حساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي	8.429.111	8.459.974	30.863	0,37
- حساب مشروع بناء مقر بمركز التكوين ودعم اللامركزية	225.229	33.942	191.287 -	84,93 -
وزارة العدل	4.834.606	-	4.834.606 -	100,00 -
- حساب تمويل جبر ضحايا الاستبداد	4.818.000	-	4.818.000 -	100,00 -
- حساب جبر الأضرار الناجمة عن أحداث الثورة	16.606	-	16.606 -	100,00 -
وزارة الشؤون الخارجية	145.880	-	145.880 -	100,00 -
- حساب تنظيم التظاهرات الدولية بتونس	145.880	-	145.880 -	100,00 -
وزارة الدفاع الوطني	10.316.054	3.935.643	6.380.411 -	61,85 -
- حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	9.652.400	2.331.406	7.320.994 -	75,85 -
- حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز	364.537	303.074	61.463 -	16,86 -
- حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّة بالتّشريفات	299.117	1.241.214	942.097	314,96
- حساب التجهيزات الخاصة بالتصوير الجوي	-	-	-	-
حساب دعم القوات المسلحة	-	59.949	-	-
وزارة الماليّة	22.970.608	12.988.407	9.982.201 -	43,46 -
- حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	16.362.987	11.873.804	4.489.183 -	27,43 -
- حساب القروض المرتبطة برهن	779.719	976.487	196.768	25,24
- حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010	5.560.000	-	5.560.000-	100,00 -
- حساب مشروع دعم إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية والدعم	267.902	138.116	129.786 -	48,45 -
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	-	492.071	492.071	-
الحساب التونسي السويدي لحماية البيئة بالبلاد التونسية	-	492.071	492.071	-
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	1.198.055	73.513	1.124.542 -	93,86 -

- حساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع في رأس مالها	1.198.055	73.513	1.124.542 -	93,86 -
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	1.524.385	2.048.593	524.208	34,39
- حساب حماية النباتات	1.412.794	398.503	1.014.291 -	71,79 -
- حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	111.591	1.650.090	1.538.499	-
وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	117.433	35.224	82.209 -	70,01 -
- حساب مشروع بناء مقر وزارة الصناعة والتكنولوجيا	117.433	35.224	82.209 -	70,01 -
وزارة التّجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	889.925	838.121	51.804 -	5,82 -
- حساب بناء الجسور والطرقات	458.979	403.552	55.427 -	12,08 -
- حساب بطاح جربة	430.946	434.569	3.623	0,84
وزارة الصحة	4.455.596	19.136.911	14.681.315	329,50
- حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة	1.261.326	19.000.033	17.738.707	-
- حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء	1.161.640	20.830	1.140.810-	98,21 -
- حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الإيطالية	1.325.043	-	1.325.043-	100,00 -
- حساب مداخيل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي	707.587	116.048	591.539 -	83,60 -
وزارة الشؤون الاجتماعية	21.010	611.568	590.558	-
- حساب تمويل جبر ضحايا الاستبداد	-	342.000	342.000	-
- حساب جبر الأضرار الناتجة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 2010	21.010	269.568	248.558	-
وزارة التربية	8.286.139	4.307.055	3.979.084 -	48,02 -
- حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	8.286.139	4.307.055	3.979.084	48,02 -
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	101.576	41.034	60.542 -	59,60 -
- حساب البرنامج الثقافي للطلبة	96.217	41.034	55.183 -	57,35 -
- مشروع كلية الطب الجديدة بتونس	5.359	-	5.359 -	100,00 -
وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	33.814	17.206	16.608 -	49,12 -
- حساب انجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيا الاتصال بجهتي منوبة والنحلي	33.814	17.206	16.608-	49,12 -
المجموع العامّ	65.176.582	56.000.944	9.175.638 -	14,08 -

ملحق عدد 14: جدول نفقات العنوان الأول للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2016

بالدينار

الأبواب	عدد المؤسسات في سنة 2016	التقديرات الأولية	التنقيحات	التقديرات النهائية	النفقات		التغيّرات 2015/2016	
					2015	2016	القيمة	%النسبة
رئاسة الجمهورية	2	514.000	160.641	674.641	404.027	472.384	68.357	16,92
رئاسة الحكومة	6	7.235.000	1.257.322	8.492.322	7.582.120	7.502.685	79.435 -	1,05 -
وزارة الداخلية	16	15.824.000	8.660.776	24.484.776	14.519.176	15.331.083	811.907	5,59
وزارة العدل	41	49.273.000	11.084.893	60.357.893	51.935.490	48.574.269	3.361.221 -	6,47 -
وزارة الشؤون الخارجية	1	35.000	280.042	315.042	-	264.012	-	-
وزارة الدفاع الوطني	44	36.984.000	21.596.999	58.580.999	44.340.273	43.447.647	892.626 -	2,01 -
وزارة الشؤون الدينية	2	266.000	28.215	294.215	257.774	235.081	22.693 -	8,80 -
وزارة المالية	2	2.255.000	932.644	3.187.644	1.962.456	2.759.135	796.679	40,60
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	1	45.980.000	6.939.976	52.919.976	46.898.860	47.529.074	630.214	1,34
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	74.330.000	23.098.569	97.428.569	65.189.200	66.899.600	1.710.400	2,62
وزارة التجارة	2	1.821.000	417.255	2.238.255	1.740.590	1.835.136	94.546	5,43
وزارة تكنولوجيات الاتصال والإقتصاد الرقمي	3	3.948.000	832.668	4.780.668	3.122.591	3.198.054	75.463	2,42
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	1	3.527.000	1.860.167	5.387.167	2.957.579	1.829.488	1.128.091 -	38,14 -
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	2	6.000.000	125.953	6.125.953	4.875.526	4.469.042	406.484 -	8,34 -
وزارة البيئة والتنمية المستدامة	1	980.000	1.123.679	2.103.679	740.548	852.078	111.530	15,06
وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	29	19.630.000	4.609.239	24.239.239	19.259.137	21.474.886	2.215.749	11,50
وزارة الشباب والرياضة	73	28.056.000	9.120.819	37.176.819	9.576.024	22.805.399	13.229.375	138,15
وزارة المرأة والأسرة والطفولة	50	9.463.000	3.229.137	12.692.137	23.721.492	10.322.134	13.399.358 -	56,49 -
وزارة الصحة	209	363.940.000	94.177.108	458.117.108	345.503.818	345.519.119	15.301	0,00
وزارة الشؤون الإجتماعية	34	6.543.000	5.404.441	11.947.441	9.575.448	9.093.581	481.867 -	5,03 -
وزارة التربية	1560	134.916.000	29.790.289	164.706.289	143.514.556	137.506.812	6.007.744 -	4,19 -
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	352	168.373.000	170.956.971	339.329.971	269.768.564	257.478.002	12.290.562-	4,56 -
المجمـوع	2525	979.893.000	395.687.802	1.375.580.802	1.067.445.249	1.049.398.701	18.046.548-	1,69 -

ملحق عدد 15: جدول نفقات العنوان الثاني للمؤسّسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2016

بالدينار

عدد المؤسسات في سنة 2016	البيانات	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2015/2016	
		2015	2016	القيمة	النسبة %
2	- رئاسة الجمهورية	-	-	-	-
6	- رئاسة الحكومة	-	-	-	-
16	- وزارة الداخلية	-	-	-	-
41	- وزارة العدل	19.637.391	18.080.113	- 1.557.278	- 7,93
1	- وزارة الشؤون الخارجية	-	-	-	-
44	- وزارة الدفاع الوطني	31.594	23.866	- 7.728	- 24,46
2	- وزارة الشؤون الدينية	-	-	-	-
2	- وزارة الماليّة	121.530	219.094	97.564	80,28
1	- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	2.976.891	1.587.259	- 1.389.632	- 46,68
94	- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	280.516.368	289.315.337	8.798.969	3,14
2	- وزارة التجارة	-	-	-	-
3	- وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	1.478.936	14.324.134	12.845.198	-
1	- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	-	-	-	-
2	- وزارة التجهيز والإسكان والتنمية المستدامة	257.604	2.845.184	2.587.580	-
1	- وزارة البيئة والتنمية المستدامة	-	-	-	-
29	- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	4.284.719	7.113.465	2.828.746	66,02
73	- وزارة الشباب والرياضة	10.214	49.187	38.973	-
50	- وزارة المرأة والأسرة والطفولة	4.925	27.250	22.325	-
209	- وزارة الصحة	4.020.161	6.868.963	2.848.802	70,86
34	- وزارة الشؤون الاجتماعية	54.678	47.685	- 6.993	- 12,79
1560	- وزارة التربية	226.478.966	186.347.954	- 40.131.012	- 17,72
352	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	42.986.199	55.769.146	12.782.947	29,74
2525	المجموع	582.860.176	582.618.638	- 241.538	- 0,04

النّتائج العامّة لتنفيذ
قوانين الماليّة

I - ميزانيّة الدّولة

أوّلا - المـوارد

- أ- موارد العنوان الأوّل

ضبطت تقديرات موارد العنوان الأوّل وفقا لقانون الماليّة التكميلي بمبلغ..... 19.504.200.000,000 د

وبلغت جملة الاستخلاصات..... 19.176.502.843,316 د

ممّا أسفر عن نقص في المقابيض قدره..... 327.697.156,684 د

-ب- موارد العنوان الثّـاني

ضبطت جملة التقديرات النهائية لمقابيض العنوان الثّاني المنقّحة [1] بمبلغ..... 9.237.981.459,000 د

وبلغت الاستخلاصات..... 9.584.996.171,072 د

ممّا أسفر عن زيادة في المقابيض قدرها..... 347.014.712,072 د

-ج- موارد صناديق الخزينـة

1- موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت التّقديرات المعدّلة للموارد..... 628.800.000,000 د

وبلغت المقابيض المحصّلة بما في ذلك مبلغ قدره 1.859.547.116,190 د

تمّ نقله من التصرّف السّابق وذلك وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد)

من القانون الأساسي للميزانية..... 2.557.912.638,204 د

ممّا أسفر عن زيادة في المقابيض بمبلغ 1.929.112.638,204

---

[1] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 6 أكتوبر 2017 والمتعلق بالترفيع في اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2016 بما قدره 221.981.459,000 د .

2- موارد حسابات أموال المشاركة

بلغت موارد حسابات أموال المشاركة..... 357.313.433,180 د

وتشمل هذه المقابيض الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق

أي 274.836.659,557 د وذلك وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد)

من القانون الأساسي للميزانيّة.

وبذلك تكون التقديرات المعدّلة لمقابيض ميزانية الدّولة قد بلغت :

العنوان الأوّل :..... 19.504.200.000,000 د

العنوان الثاني : ..... 9.237.981.459,000 د

صناديق الخزينة :

- **الحسابات الخاصّة في الخزينة ...**: 628.800.000,000 د
- **أموال المشاركة.....**: 82.476.773,623 د

} 711.276.773,623 د

أي ما جملته..... 29.453.458.232,623 د

وبلغت الموارد المحصّلة من جهتها :

العنوان الأوّل :..... 19.176.502.843,316 د

العنوان الثاني :..... 9.584.996.171,072 د

صناديق الخزينة :

- **الحسابات الخاصّة في الخزينة...**: 2.557.912.638,204 د [1]
- **أموال المشاركة.....**: 357.313.433,180 د [2]

} 2.915.226.071,384 د

أي ما جملته..... 31.676.725.085,772 د

ممّا أسفر عن زيادة في الموارد الجمليّة مقارنة بالتقديرات بمبلغ..... 2.223.266.853,149 د

---

[1] باعتبار ما تمّ نقله من التصرّف السّابق 1.859.547.116,190 د.

[2] باعتبار ما تمّ نقله من التصرّف السّابق 274.836.659,557 د

ثانيا - النّفقـات

-أ- نفقات العنوان الأوّل

بلغت الاعتمادات النّهائيّة المفتوحة لتغطية نفقات العنوان الأوّل	20.349.200.000,000 د
وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود.....	20.197.666.005,180 د
ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... يتمّ إلغاؤها.	151.533.994,820 د
ومقارنة بجملة الاستخلاصات المنجزة.....	19.176.502.843,316 د
أفرزت جملة الدّفوعات الفعليّة .....,.....	20.197.666.005,180 د
تجاوزا بمبلغ	1.021.163.161,864 د

-ب- نفقات العنوان الثّاني

بلغت اعتمادات الدفع النّهائيّة المفتوحة لتغطية نفقات العنوان الثّاني.....	8.392.981.459,000 د
وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود..... .	8.084.411.876,316 د
ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... يتمّ إلغاؤها.	308.569.582,684 د [1]
ومقارنة بجملة الدّفوعات الفعليّة	8.084.411.876,316 د
سجّلت جملة الاستخلاصات المنجزة.....	9.584.996.171,072 د
فائضا بمبلغ	1.500.584.294,756 د

[1] بما في ذلك اعتمادات الدّفع غير الموزّعة والبالغة 133.492.255,000 د.

- ج- نفقات صناديق الخزينة

1- نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت التّقديرات المعدّلة للمصاريف..... 628.800.000,000 د

وبلغت النفقات المنجزة..... 745.559.975,157 د

ممّا أسفر عن تجاوز للاعتمادات قدره..... 116.759.975,157 د

ومقارنة بجملة الدّفوعات المنجزة..... 745.559.975,157 د

سجّلت الموارد الجملية..... 2.557.912.638,204 د

فائضا بمبلغ..... 1.812.352.663,047 د

يتمّ نقله إلى تصرّف 2017 وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

2- نفقات حسابات أموال المشاركة

يبرز الحساب العامّ للسنة الماليّة تقديرات نهائية
بمبلغ قدره..... 82.476.773,623 د

وبلغت المصاريف المنجزة خلال تصرّف 2016..... 56.000.943,737 د
ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... 26.475.829,886 د
يتمّ إلغاؤها.

ومقارنة بجملة النّفقات المنجزة ..... 56.000.943,737 د

سجلت الموارد الجملية ..... 357.313.433,180 د

فائضا بمبلغ ..... 301.312.489,443 د

يتمّ نقله إلى تصرّف 2017 وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

وتتلخّص وضعيّة الاعتمادات المفتوحة والنّفقات المأمور بصرفها كالآتي :

الاعتمادات المفتوحة

لأوّل : ..... 20.349.200.000,000 د

لثاني : ..... 8.392.981.459,000 د

خزينة : - الحسابات الخاصّة في الخزينة: 628.800.000,000 د

- حسابات أموال المشاركة: 82.476.773,623 د } **711.276.773,623 د**

المجموع..... 29.453.458.232,623 د

الاعتمادات المأمور

الأوّل..... 20.197.666.005,180 د

الثاني..... 8.084.411.876,316 د بصرفها

الخزينة: - الحسابات الخاصّة في الخزينة : 745.559.975,157 د

- حسابات أموال المشاركة: 56.000.943,737 د } **801.560.918,894 د**

المجموع ..... 29.083.638.800,390 د

ثالثا - الفواضل

أفرز تنفيذ عمليّات الميزانيّة الفواضل التالية :

أ- الاعتمادات المتبقيّة

مبلغ الاعتمادات المفتوحة..... 29.453.458.232,623 د

مبلغ الاعتمادات المأمور بصرفها..... 29.083.638.800,390 د

ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها..... 369.819.432,233 د

يتعيّن إلغاؤها على النّحو التالي:

- العنوان الأوّل..... 151.533.994,820 د
- العنوان الثّاني..... 308.569.582,684 د
- صناديق الخزينة..... (- 90.284.145,271 د)

} 369.819.432,233 د

ب- فوائض المـوارد

بلغت المقابيض المحصّلة ..... 31.676.725.085,772 د

وبلغت المصاريف المنجزة ..... 29.083.638.800,390 د

ممّا أسفر عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره ..... 2.593.086.285,382 د

وباعتبار ما يتمّ نقله إلى تصرّف 2017 طبقا لأحكام الفصلين 21 (جديد)

و45 من القانون الأساسي للميزانية في حدود ..... 2.113.665.152,490 د

- عنوان الحسابات الخاصّة في الخزينة بما قدره..... 1.812.352.663,047 د
- حسابات أموال المشاركة بما قدره..... 301.312.489,443 د

يسفر تصرف 2016 عن فائض صاف للمقابيض على المصاريف

قدره..... 479.421.132,892 د

يتمّ نقله إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

.

II– المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

أوّلا- موارد العنوان الأوّل

ضبطت التّقديرات النهائيّة للمقابيض بمبلغ..... 1.375.580.802,214 د

وبلغت المقابيض المنجزة..... 1.261.151.230,139 د

ممّا أسفر عن نقص في تحصيل المقابيض قدره..... 114.429.572,075 د

ثانيا- نفقات العنوان الأوّل

بلغت الاعتمادات النهائيّة..... 1.375.580.802,214 د

وبلغت النّفقات المنجزة..... 1.049.398.701,349 د

ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها..... 326.182.100,865 د
يتمّ إلغاؤها.

ثالثا- النّتائج

جملة المقابيض المحصّلة..... 1.261.151.230,139 د
جملة المصاريف المنجزة..... 1.049.398.701,349 د

الرّصيد المتبقّي..... 211.752.528,790 د
ينقل إلى ميزانيّة سنة 2017 وفقا لأحكام الفصل 18 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

III - المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت المقابيض المحصّلة..... 152.050.032,345 د
وبلغت المصاريف المنجزة..... 148.024.920,079 د

ممّا أسفر عن فائض في المقابيض قدره..... 4.025.112,266 د
ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

IV – الصناديق الخاصّة

يبرز الحساب العامّ للسنة الماليّة موارد جمليّة قدرها..... 698.180.420,554 د [1]
ونفقات بمبلغ ..... 232.837.113,321 د
وأرصدة متوفّرة في موفى سنة 2016 قدرها ..... 465.343.307,233 د

[1] بما في ذلك مبلغ 415.588.100,689 د بعنوان الأرصدة المتوفرة في موفى 2015.

*

* *

يبرز الجدول التالي نتائج عمليات القبض والصرف لميزانية الدولة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة في سنة 2016:

بالدّينار

البيان	التقديرات	الإنجازات				الرصيد المتبقى		اعتمادات غير مستعملة للإلغاء
		العنوان الأوّل	العنوان الثاني	صناديق الخزينة	الجملة	ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	يسحب من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	
الدولة								
المقابيض	29.453.458.232,623	19.176.502.843,316	9.584.996.171,072	2.915.226.071,384	31.676.725.085,772	-	-	-
المصاريف	29.453.458.232,623	20.197.666.005,180	8.084.411.876,316	801.560.918,894	29.083.638.800,390	-	-	369.819.432,233
الفارق بين المقابيض والمصاريف	-	1.021.163.161,864 -	1.500.584.294,756	2.113.665.152,490	2.593.086.285,382	-	-	-
فوائض المقابيض المتعين نقلها إلى تصرف 2017	-	-	-	2.113.665.152,490	-	-	-	-
فوائض المقابيض المتعين نقلها إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	-	-	-	-	479.421.132,892	-	-
المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة								
المقابيض	1.375.580.802,214	1.261.151.230,139	(823.501.944,010)	-	1.261.151.230,139	-	-	
المصاريف	1.375.580.802,214	1.049.398.701,349	(582.618.638,038)	-	1.049.398.701,349	-	-	.326.182.100,865
فائض مقابيض العنوان الأوّل	-	211.752.528,790	-	-	211.752.528,790	-	-	
المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج								
المقابيض	152.050.032,345	152.050.032,345	-	-	152.050.032,345	-	-	-
المصاريف	152.050.032,345	148.024.920,079	-	-	148.024.920,079	-	-	-
فائض مقابيض العنوان الأوّل	-	-	-	-		-	-	-
فوائض المقابيض المتعين إحالتها إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	4.025.112,266	-	-	4.025.112,266	4.025.112,266	-	-
الصناديق الخاصّة								
المقابيض	-	-	-	-	698.180.420,554	-	-	-
المصاريف	-	-	-	-	232.837.113,321	-	-	-
الأرصدة المتوفّرة	-	-	-	-	465.343.307,233	-	-	-

5

فوائض في المقابيض تحال إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	483.446.245,158 د
فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القار لتسبقات الخزينة	-
فوائض تنقل إلى تصرف 2017 - صناديق الخزينة	2.113.665.152,490 د
- المؤسّسات العموميّة	211.752.528,790 د
اعتمادات غير مستعملة تلغى	**696.001.533,098 د**

التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للسّنة الماليّة 2016

إنّ دائرة المحاسبات

عملا بأحكام الفصل 55 من القانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرّخ في 8 مارس 1968 والمتعلّق بتنظيم دائرة المحاسبات مثلما تمّ تنقيحه بالقانون الأساسي عدد 3 لسنة 2008 المؤرخ في 29 جانفي 2008 والفصل 79 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرّخ في 29 ماي 1971 والمتعلّق بسير دائرة المحاسبات تتولّى الدائرة النظر في مطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّن للحساب العامّ للسّنة الماليّة،

وحيث أنّ الفصل 55 المذكور أعلاه نصّ صراحة على إصدار الدائرة لتصريح في مدى مطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العامّ للسّنة الماليّة،

وحيث لم يتمّ مدّ الدائرة بالحسابات الخاصّة لما عدده 16 بابا من أبواب الميزانية من أصل 28 بابا (وذلك بدون اعتبار باب الدين العمومي وباب النفقات الطارئة) طبقا لما ينصّ عليه الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة والتي يجب على المصالح الآمرة بالصرف لمصاريف الدولة أن تعدّها بالنسبة لمصاريفها بعنوان سنة 2016،

وحيث لم يتم مدّ الدائرة بالحسابات التالية[1] بعنوان سنة 2016:

- حسابات التصرف لما عدده 7 مراكز محاسبية؛
- حسابات مالية لما عدده 21 مؤسّسة عموميّة؛
- حسابات مالية لما عدده 4 بلديات؛
- حسابات تصرف لما عدده 68 مركزا دبلوماسيا؛

وحيث أنّ أمين المال العامّ للبلاد التونسية يعدّ محاسبا مركزيّا للخزينة وأنّ حساب التصرف الذي قدّمه للدائرة قد تضمّن تجميعا لكل حسابات المحاسبين العموميين،

وحيث تبيّن تطابق مجموع أرصدة المحاسبين العموميين لسنة 2016، مثلما جاءت مفصّلة بالحساب العام للسنة المالية 2016 مع ما تمّ تجميعه بحساب أمين المال العامّ للبلاد التونسية بحسابه السنوي لنفس السنة المعنية،

وبعد الاطّلاع على تقرير دائرة المحاسبات حول مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2016 وعلى الملاحظات المدرجة به،

[1] - إلى غاية 8 جوان 2018.

وحيث تبيّن عدم تأثير الملاحظات التالية على مطابقة الحسابات :

1- عدم إدراج بالحساب العامّ للسنة الماليّة الديون التي تمّ طرحها والمبالغ المتبقيّة للاستخلاص بعنوان موارد الدولة المثقلة بحسابات قباضات الديوانة طبقا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة،

2- وجود بقايا للتسوية بعنوان تسبقات مسندة في سنة 2016،

3- عدم إدراج مبالغ النفقات التي تمّ عقدها ولم يتمّ خلاصها طبقا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة بالحساب العامّ للسنة الماليّة،

4- تجاوز الاعتمادات المفتوحة في خصوص عدد من الحسابات الخاصة في الخزينة.

وبعد الإطّلاع :

I – على حسابات الدّولة

أ- ميزانيّة الدّولة

باعتبار العمليّات المنجزة من قبل أمين المال العامّ والأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقباض الديوانة والمجمّعة على أساس مبالغها بدفاتر أمين المال العامّ بوصفه المحاسب المركزي للخزينة، بلغت المقابيض النهائيّة ما قدره 31.676.725.085,772 د. وبلغت المصاريف 29.083.638.800,390 د.

وأسفر تصرّف 2016 عن فائض في المقابيض على المصاريف بمبلغ 2.593.086.285,382 د. وبعد طرح مبلغ 2.113.665.152,490 د يتمّ نقله إلى ميزانيّة سنة 2017 وذلك لفائدة الحسابات الخاصّة في الخزينة في حدود 1.812.352.663,047 د ولفائدة حسابات أموال المشاركة في حدود 301.312.489,443 د، أغلق تصرف 2016 بفائض صاف للمقابيض على المصاريف بمبلغ 479.421.132,892 د يتمّ نقله إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج الواردة بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

ب- عمليّات الخزينة

سجّلت الحسابات الدّائنة المجمّعة بتاريخ

31 ديسمبر 2016 فائضا في المقابيض قدره..... 27.492.766.123,373 د

وسجّلت الحسابات المدينة من جهتها فائضا في المصاريف قدره..... 23.942.420.232,889 د

ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره..... 3.550.345.890,484د

ويمثّل هذا الفائض الصافي الرّصيد الموجود بصندوق أمين المال العامّ.

إنّ الرصيد النهائي الذي يظهر من خلال حسابات أمين المال العامّ مطابق للرصيد الذي يبرز من خلال الحساب الخاصّ بتداول الأموال من مقابيض ومصاريف كما ورد في الحساب العامّ للسنة الماليّة.

وعلى صعيد آخر، أفرزت موازنة الحسابات الفرديّة للمحاسبين العموميين بحساب تصرّف أمين المال العامّ في مستوى حساب تداول الأموال بين المحاسبين المسمّى "عمليّات التّسوية مع القبّاض" الفارق التالي:

- رصيد بند "حساب التسوية مع القبّاض" لدى أمين المال العامّ..... 5.952.322.740,637 د
- رصيد الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء
المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الدّيوانة..... 654.592.861,946 د

عمليّات بصدد التّنزيل..... 5.297.729.878,691 د

ويمثّل هذا الفارق مبلغا متبقّ للتسوية في انتظار تنزيل عمليّات الصّرف المنجزة من قبل الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الديوانة بحساب أمين المال العامّ والتي لم يتمّ إدراجها بعد بحسابه عند غلق تصرّف 2016.

II – وعلى حسابات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

بلغت مقابيض العنوان الأوّل لمجموع المؤسّسات العموميّة..... 1.261.151.230,139 د

وبلغت مصاريف العنوان الأوّل..... 1.049.398.701,349 د

ممّا أسفر عن رصيد بمبلغ..... 211.752.528,790 د

يتعيّن نقله إلى ميزانيّات المؤسّسات العموميّة لسنة 2017 وذلك وفقا لأحكام الفصل 18 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

وتتطابق هذه النّتائج النهائيّة مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

III – وعلى حسابات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت عمليّات العنوان الأوّل من الميزانيّة التى أنجزها محاسبو المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج :

قبضا..... 152.050.032,345 د

وصرفا..... 148.024.920,079 د

ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره..... 4.025.112,266 د

ويتعيّن إحالة هذا الفائض إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.
وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

IV- وعلى حسابات الصناديق الخاصّة

بلغت الموارد الجملية المحصّلة للصناديق الخاصّة..... 698.180.420,554 د

والمصاريف المنجزة..... 232.837.113,321 د

ممّا أفرز أرصدة متوفّرة في موفى 2016 جملتها..... 465.343.307,233 د

*

* *

وختاما فإنّ الحساب العامّ للسنة الماليّة 2016 مطابق لحسابات التصرّف التي وردت على الدائرة من قبل المحاسبين المعنيين سواء فيما يخصّ عمليّات ميزانيّة الدولة وميزانيّات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج أو العمليّات التي أنجزتها الخزينة العامّة وكذلك للحسابات المالية وللكشوفات الإجماليّة لعمليّات ميزانيّات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة.

وبناء على ذلك فهي تأمر بما يلي:

- تحفظ الكشوف والوثائق والمستندات التي انبنى عليها هذا التّصريح بكتابة الدائرة وذلك للرّجوع إليها عند الاقتضاء،
- يرفق مشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2016 بنسخة من هذا التّصريح،
- يرفق بهذه النسخة تقرير دائرة المحاسبات المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2016.

ضبط نصّ هذا التصريح من قبل الجلسة العامّة لدائرة المحاسبات في اجتماعها المنعقد في 06 جوان 2018 بحضور السيّدات والسّادة :

نجيب القطاري **الرئيس الأوّل** ورضا مسعود ومحمّد الطرابلسي وحاتم السليني وشريفة قويدر والزهرة الخياش ومنير بن رجب وسلوى عطية بنوالي وريم حسن وسمير الشرفي وإيناس زنينة وشهاب تريمش **رؤساء غرف** ومحمد منصّر **الكاتب العام** ومنير السكوري **المقرّر العام** وشيراز التليلي وعباس بدر ومنى بوراوي وسامية الزموري وفيصل ماني ولطفي الثائري وفتحية حماد وحنان دية وأكرم الموحلي وخالد بن علي ومحمّد بوعزيز ونسرين السّالمي وألفة المملوك وعبد الحق الخميري والهادي الجاني ونجوى بن علي وسماح بن حمّة ورجاء عفيفي وشاكر الجدلي ومحمد أمين ربيّع وعائشة بن بلحسن ووفاء عبد الصمد وعمر موسى **رؤساء أقسام** وحاتم شاكر ومحمد فرج المانع وهيثم حامد وعائدة باي وابراهيم حمودة ويامن سلطاني وأيمن درغام ورضا قيزة **مستشارون.**

وحضر الجلسة كذلك السيّدات والسّادة فرج الكشو **مندوب الحكومة العام** وصباح العريضي وهالة هاجر جابر وآمال بن رمضان والمنجي الحمامي وآمال اللومي بواب **مندوبو حكومة** لدى دائرة المحاسبات.

المرفقات

1 – قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي

الخزينة العامة للبلاد التونسية	أمانة المال الجهوية بأريانة	أمانة المال الجهوية بتطاوين
الأمانة العامة للمصاريف	أمانة المال الجهوية بن عروس	أمانة المال الجهوية بمدنين
أمانة المصاريف لدى وزارة الدّاخليّة والتنمية المحليّة	أمانة المال الجهوية زغوان	أمانة المال الجهوية بقبلي
أمانة المصاريف لدى وزارة العدل وحقوق الإنسان	أمانة المال الجهوية بنزرت	أمانة المال الجهوية بقابس
أمانة المصاريف لدى وزارة الفلاحة والموارد المائية	أمانة المال الجهوية باجة	أمانة المال الجهوية بصفاقس 1
أمانة المصاريف لدى وزارة التربية	أمانة المال الجهوية بجندوبة	أمانة المال الجهوية بصفاقس 2
أمانة المصاريف لدى وزارة الصحة العمومية	أمانة المال الجهوية بالكاف	أمانة المال الجهوية بالقيروان
أمانة المصاريف لدى وزارة التجهيز	أمانة المال الجهوية بسليانة	أمانة المال الجهوية بالمهدية
أمانة المصاريف لدى وزارة الرياضة	أمانة المال الجهوية بالقصرين	أمانة المال الجهوية بالمنستير
أمانة مصاريف ببلدية تونس	أمانة المال الجهوية بسيدي بوزيد	أمانة المال الجهوية بسوسة
أمانة المال الجهوية بتونس 1	أمانة المال الجهوية بتوزر	أمانة المال الجهوية بنابل
أمانة المال الجهوية بتونس 2	أمانة المال الجهوية بقفصة	أمانة المال الجهوية بمنوبة
أمانة المال الجهوية تونس 3		مستودع الطابع الجبائي

2- قباضات المالية

قباضة المجلس الجهوي بتونس	قباضة تسجيل عقود الشركات التجارية بالشباك الموحد لتجارة ولاية تونس	القباضة البلديّة بالفحص
القباضة الماليّة نهج الجزيرة تونس	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية تونس 1	القباضة الماليّة الحي الإداري بزغوان
قباضة تسجيل عقود الشركات المكتب الأول بتونس	القباضة الماليّة ببومهل	القباضة الماليّة بمنزل جميل
القباضة الماليّة نهج باب بنات تونس	القباضة المالية بالزهراء	القباضة المالية بمنزل بورقيبة
القباضة الماليّة الحي الاداري بحي الخضراء تونس (شارع الحريّة سابقا)	القباضة المالية بحي الزهور	القباضة البلدية بماطر
القباضة الماليّة نهج غاندي تونس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بحمام الأنف	القباضة المالية ساحة ابن خلدون بمنزل بورقيبة
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالسيجومي	القباضة الماليّة نهج ابن بطوطة بحلق الوادي	القباضة الماليّة برأس الجبل
القباضة الماليّة نهج النمسا بتونس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بأريانة	القباضة المالية بالعالية
القباضة الماليّة منبليزير	القباضة البلديّة بحلق الوادي	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية ببنزرت
القباضة الماليّة شارع الحبيب ثامر بتونس	القباضة البلدية بالكرم	قباضة المجلس الجهوي ببنزرت
القباضة المالية بسيدي حسين	القباضة المالية بقرطاج	القباضة الماليّة بسجنان
القباضة الماليّة نهج أنقلترا تونس	القباضة المالية نهج القيروان بحمام الأنف	القباضة الماليّة بتستور
القباضة المالية باب سويقة	القباضة المالية ببئر القصعة	القباضة الماليّة بنفزة
القباضة البلديّة "المكتب الأوّل تونس	القباضة البلدية بحمام الأنف	القباضة المالية 18 نهج العربي زروق بباجة
القباضة الماليّة المكتب الثاني شارع المحطّة تونس	القباضة الماليّة الحي الإداري بأريانة	قباضة منتوجات الاختصاصات بباجة
القباضة البلديّة " المكتب الثالث" تونس	القباضة المالية بمنوبة	القباضة البلدية بباجة
القباضة الماليّة نهج نلسن مانديلا تونس	قباضة المجلس الجهوي بمنوبة	القباضة الماليّة بمجاز الباب
القباضة الماليّة بالكبارية	القباضة الماليّة بالجديدة	القباضة البلدية بمجاز الباب
القباضة المالية بالمنار	القباضة البلدية بمنوبة	القباضة الماليّة بترسق
القباضة البلديّة "المكتب الرابع"بتونس	القباضة الماليّة بالشرقية	قباضة المجلس الجهوي بباجة
القباضة المالية بالبحيرة	القباضة المالية شارع 9 أفريل بالمرسى	القباضة الماليّة نهج الجزائر بجندوبة
القباضة الماليّة نهج الساحل (سيدي البشير سابقا)	القباضة المالية بالياسمينات بن عروس	القباضة المالية بعين دراهم
قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات بسيدي رزيق	القباضة البلديّة بالمرسى	القباضة الماليّة ببوسالم
قباضة التصرّف في وكالات المقابيض ببلديّة تونس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بمقرين	القباضة البلديّة ببوسالم
القباضة الماليّة بالمنزه التاسع	القباضة المالية بمقرين	القباضة الماليّة بغار الدماء
القباضة المالية ببرج الوزير	القباضة البلدية بمقرين	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بجندوبة
قباضة المجلس الجهوي باريانة	القباضة المالية ساحة الجمهورية برادس	القباضة المالية نهج عين دراهم بجندوبة
القباضة المالية بالمنزه السادس	القباضة البلدية برادس	القباضة المالية بطبرقة
القباضة المالية برواد	القباضة الماليّة بحمام الشط	القباضة البلدية بجندوبة
القباضة الماليّة بحيّ المهرجان بتونس	القباضة الماليّة بفوشانة	القباضة البلدية بطبرقة
القباضة الماليّة بقصر السعيد	القباضة الماليّة بمرناق	قباضة المجلس الجهوي بجندوبة
قباضة العقود العدلية بأريانة	القباضة الماليّة بالمرناقية	القباضة المالية بالدهماني
القباضة البلديّة بأريانة المكتب الأول	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بخير الدين	القباضة الماليّة بقلعة سنان
القباضة المالية بقلعة الأندلس	قباضة العقود العدلية بن عروس	القباضة المالية نهج علي البلهوان بالكاف
القباضة الماليّة بوادي الليل	القباضة المالية بالمروج	القباضة الماليّة نهج بيروت بالكاف
القباضة الماليّة نهج الجنة بأريانة	قباضة المجلس الجهوي بن عروس	القباضة البلدية بالكاف
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بقصر السعيد	القباضة المالية بالفحص	القباضة الماليّة بنبّر

القباضة المالية بحي التضامن	القباضة الماليّة بالناظور	القباضة المالية بالسرس
القباضة البلدية المكتب الثاني بأريانة	القباضة المالية بطربية	القباضة الماليّة بالقصور
القباضة المالية بدوار هيشر	قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى بالبحيرة	القباضة المالية بشربان
القباضة الماليّة بتاجروين	القباضة البلدية بمدنين	القباضة الماليّة ببومرداس
القباضة الماليّة بساقية سيدي يوسف	القباضة المالية ببني خداش	القباضة الماليّة بالجريصة
القباضة البلدية بحي التضامن	قباضة المجلس الجهوي بزغوان	قباضة المجلس الجهوي بالكاف
القباضة الماليّة شارع الاستقلال بباردو	القباضة البلدية بزغوان	القباضة المالية ببوعرادة
القباضة البلديّة بباردو	القباضة المالية نهج حلق الوادي ببنزرت	القباضة الماليّة بقعفور
القباضة الماليّة بالدندان	القباضة المالية نهج فرحات حشاد ببنزرت	القباضة الماليّة بالروحية
القباضة الماليّة بالمدينة الجديدة بن عروس	القباضة الماليّة نهج طارق ابن زياد ببنزرت	القباضة المالية بمكثر
القباضة البلدية بن عروس	القباضة الماليّة نهج ابن خلدون ببنزرت	القباضة الماليّة شارع الطيب المهيري بسليانة
قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بن عروس	القباضة الماليّة بماطر	القباضة المالية بالقالطة
القباضة الماليّة نهج البريد بسليانة	القباضة الماليّة بمارث	القباضة الماليّة نهج المنجي سليم بالمكنين
قباضة المجلس الجهوي بسليانة	القباضة الماليّة بقابس غنوش	القباضة البلدية بالمكنين
القباضة المالية بالكريب	القباضة الماليّة بمطماطة	القباضة الماليّة بقصيبة المديوني
القباضة الماليّة ببرقو	القباضة الماليّة بالمطوية	القباضة الماليّة ببني حسان
القباضة المالية بفريانة	القباضة المالية بمطماطة الجديدة	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمنستير
القباضة الماليّة بماجل بلعباس	القباضة البلدية بقابس	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالمنستير
القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالقصرين	قباضة المجلس الجهوي بقابس	القباضة البلديّة بالمنستير
القباضة البلدية بالقصرين	القباضة الماليّة نهج علي بن صالح الظاهري بقابس	القباضة الماليّة نهج الشاذلي غديرة بالمنستير
قباضة منتوجات الاختصاصات بالقصرين	القباضة الماليّة ببئر علي بن خليفة	القباضة البلدية بطبلبة
القباضة الماليّة بسبيطلة	القباضة المالية بطبية	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمكنين
القباضة الماليّة بسبيبة	القباضة الماليّة بساقية الزيت	القباضة الماليّة بيمبلة
القباضة الماليّة بتالة	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بصفاقس	القباضة الماليّة بزرمدين
القباضة الماليّة بفوسانة	القباضة المالية بقرمدة	القباضة الماليّة بالوردانين
قباضة المجلس الجهوي بالقصرين	القباضة الماليّة بالشيحية	قباضة المجلس الجهوي بالمنستير
قباضة منتوجات الاختصاصات بسيدي بوزيد	القباضة المالية بمنزل شاكر	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بسوسة
القباضة الماليّة بمجلمة	القباضة المالية نهج العربي زروق بصفاقس	القباضة المالية تروكاديرو سوسة
القباضة الماليّة بالرقاب	مركزاستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بساقية الزيت	القباضة المالية بالساحلين
القباضة الماليّة بأولاد حفوز	القباضة الماليّة بساقية الداير	القباضة البلدية بالجم
القباضة الماليّة بالمكناسي	قباضة العقود العدلية بصفاقس	القباضة الماليّة بطبلبة
القباضة الماليّة بالمزونة	القباضة الماليّة "نهج أبو القاسم الشابي بصفاقس	القباضة الماليّة نهج الاستقلال بسوسة
القباضة الماليّة شارع الجمهورية بسيدي بوزيد	القباضة الماليّة طريق العين بصفاقس	القباضة الماليّة نهج محمد معروف بسوسة
القباضة البلدية بسيدي بوزيد	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بصفاقس	
قباضة المجلس الجهوي بسيدي بوزيد	القباضة الماليّة بعقارب	لقباضة الماليّة نهج فكتور هيقو بسوسة
القباضة المالية بالقطار	القباضة الماليّة بجبنيانة	القباضة الماليّة نهج 3 سبتمبر 1934 بسوسة
القباضة الماليّة نهج فرحات حشاد عدد 7 بقفصة	القباضة المالية بالحنشة	القباضة المالية بالنفيضة
القباضة المالية نهج فرحات حشاد عدد 3 بقفصة	القباضة الماليّة طريق تونس بصفاقس	القباضة المالية بسيدي بوعلي
القباضة المالية بالمتلوي	القباضة الماليّة بقرقنة	القباضة المالية ببوفيشة
القباضة الماليّة بالسند	القباضة البلدية بساقية الزيت	القباضة الماليّة بالقلعة الكبرى
القباضة المالية بنفطة	القباضة الماليّة بالحرس	القباضة الماليّة بأكودة
القباضة الماليّة بقصر قفصة	القباضة الماليّة دبار الوفاء بصفاقس	القباضة الماليّة بالقلعة الصغرى
القباضة الماليّة بالرديف	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بصفاقس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالقلعة الكبرى
القباضة الماليّة بأم العرائس	القباضة البلدية بصفاقس	القباضة المالية شارع فرحات حشاد بمساكن
القباضة البلدية بتوزر	قباضة تسجيل عقود الشركات بصفاقس	القباضة البلدية بمساكن
القباضة المالية شارع الحبيب بورقيبة بتوزر	القباضة الماليّة بالصخيرة	القباضة البلدية شارع محمد الخامس بسوسة
قباضة المجلس الجهوي بتوزر	قباضة المجلس الجهوي بصفاقس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات سوسة
القباضة المالية بدقاش	القباضة المالية المكتب الثالث بالقيروان (بلدية)	قباضة تسجيل عقود الشركات بسوسة
قباضة المجلس الجهوي بقفصة	القباضة المالية ببوحجلة	قباضة المجلس الجهوي بسوسة
القباضة الماليّة نهج ابن المقفع بقفصة	القباضة الماليّة بحفوز	القباضة المالية بحمام سوسة
القباضة البلدية بقفصة	القباضة المالية بحاجب العيون	القباضة البلدية بحمام سوسة
القباضة البلدية بن قردان	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالقيروان	القباضة المالية حي الرياض بسوسة
القباضة الماليّة بن قردان	القباضة المالية نهج الخوارزمي بالقيروان	القباضة الماليّة زاوية سوسة
القباضة الماليّة بجربة أجيم	القباضة الماليّة بالشراردة	القباضة الماليّة بالهوارية
القباضة المالية نهج 2 مارس 1934 بجربة حومة السوق	القباضة الماليّة بنصر الله	القباضة المالية ببوعرقوب
القباضة البلدية بجربة	القباضة الماليّة بالوسلاتية	القباضة البلدية بقرمبالية
القباضة المالية بجربة ميدون	القباضة المالية بالسبيحة	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بقرمبالية

القباضة الماليّة نمج عبد الحميد القاضي بمدنين	قباضة المجلس الجهوي بالقيروان	القباضة البلدية بالحمامات
قباضة المجلس الجهوي بتطاوين	القباضة المالية بالعلا	القباضة الماليّة بالحمامات
قباضة التصرف في المؤسسات بمدنين	القباضة المالية بالمنصورة	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالحمامات
القباضة المالية ببني خيار	القباضة الماليّة نمج أبو لبابة مرابط بقابس	القباضة الماليّة بصيادة
القباضة المالية بقلعية	القباضة المالية بسوق الأحد	القباضة الماليّة الحي الإداري بجمال
القباضة البلدية بقلعية	القباضة المالية بقبلي	القباضة البلديّة بجمال
القباضة الماليّة بقربة	القباضة البلدية بقبلي	القباضة الماليّة نمج فرج الإمبّم بقصر هلال
القباضة المالية ببني خلاد	قباضة المجلس الجهوي بقبلي	القباضة البلديّة بقصر هلال
القباضة المالية نمج 2 مارس 1934 بتطاوين	القباضة الماليّة بالشابة	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة منزل تميم
القباضة المالية نمج أحمد التليلي بتطاوين	القباضة الماليّة بالجم	القباضة البلدية بمنزل تميم
القباضة الماليّة بغمراسن	القباضة الماليّة بقصور الساف	القباضة الماليّة شارع الطيب المهيري بنابل
القباضة الماليّة نمج الميناء بجرجيس	القباضة الماليّة بسيدي علوان	القباضة الماليّة بدار شعبان الفهري
القباضة المالية برمادة	قباضة المعالبم المختلفة بالمهدية	القباضة البلديّة بدار شعبان الفهري"
القباضة البلدية بجرجيس	القباضة البلدية بالمهدية	القباضة البلدية بنابل
قباضة المجلس الجهوي بمدنين	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمهدية	القباضة المالية شارع فرنسا بنابل
القباضة المالية ببئر الأحمر	القباضة المالية شارع علي البلهوان بالمهدية	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بنابل
القباضة المالية بدوز	القباضة الماليّة بالسواسي	القباضة المالية بسليمان
القباضة الماليّة بالحامة	قباضة المجلس الجهوي بالمهدية	القباضة المالية بمنزل بوزلفة
القباضة الماليّة نمج 9 افريل بقابس	القباضة البلدية بقصور الساف	قباضة المجلس الجهوي بنابل
مركز استخلاص محاصيل بيع منتوجات الاختصاصات بقابس	القباضة المالية بالذهيبة	القباضة المالية بتاكلسة
القباضة البلدية المروج	القباضة المالية بشنني	القباضة البلدية طريق العين صفاقس
القباضة المالية بالشبيكة		

3 - قباضات الديوانة

قباضة الديوانة تونس الميناء	قباضة الدّيوانة بغار الدّماء	قباضة الدّيوانة بمدنين
مكتب الديوانة للطرود البريديّة بتونس	المكتب الحدودي للدّيوانة بمامولة	قباضة الدّيوانة بمطار حربة ملّيتة
قباضة الديوانة بأريانة	قباضة الدّيوانة بطبرقة	قباضة الدّيوانة بقبلّي
المكتب الجهوي للديوانة بمنوبة	قباضة الدّيوانة بالكاف	قباضة الدّيوانة بقابس غنّوش
قباضة الديوانة حلق الوادي الشمالي	قباضة الدّيوانة بقلعة سنان	قباضة الدّيوانة بقابس المدينة
قباضة الديوانة حلق الوادي الجنوبي	قباضة الدّيوانة بساقية سيدي يوسف	المكتب الجهوي للدّيوانة بصفاقس
قباضة الديوانة برادس الميناء	قباضة الدّيوانة بسليانة	مكتب للدّيوانة للشباك الموحد بصفاقس
قباضة الديوانة للمحازن ومساحات التسريح الديواني رادس	قباضة الدّيوانة بالقصرين	قباضة الدّيوانة بالصخيرة
قباضة الديوانة مطار تونس قرطاج	قباضة الدّيوانة ببوشبكة	المكتب الحدودي للدّيوانة بمطار صفاقس طينة
قباضة الدّيوانة الشباك الموحد بمونبليزير	قباضة الدّيوانة بجبدرة	قباضة الدّيوانة بالقيروان
قباضة الدّيوانة بين عروس	قباضة الدّيوانة بسيدي بوزيد	قباضة الدّيوانة بالمهديّة
قباضة الديوانة برغوان	قباضة الدّيوانة بحزوة	قباضة الدّيوانة صفاقس المنستير
قباضة الديوانة المنطقة الحرّة ببنزرت	قباضة الدّيوانة بتمغزة	المكتب الجهوي للدّيوانة بالمنستير
قباضة الديوانة المنطقة الحرّة بمنزل بورقيبة	قباضة الدّيوانة بقفصة	المكتب الحدودي للديوانة بالمطار الدولي النفيضة
قباضة الديوانة بنزرت الميناء	قباضة الدّيوانة بتوزر	قباضة الدّيوانة بسوسة الميناء
قباضة الديوانة بنزرت التكرير	قباضة الديوانة بتطاوين	قباضة الدّيوانة سوسة المكتب الجهوي
قباضة الدّيوانة بباجة	قباضة الدّيوانة بجرجيس	مكتب الديوانة للشباك الموحد بسوسة
قباضة الدّيوانة بجندوبة	قباضة الدّيوانة بن قردان	قباضة الديوانة بنابل
قباضة الديوانة ببوش	قباضة الدّيوانة بالذهيبة	

4- قائمة المراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

العدد	المركز	العدد	المركز
1	أبيدجان	45	موسكو
2	أبوظبي	46	مونيخ
3	أبوجا	47	ننتار
4	أديس أبابا	48	نابولي
5	الجزائر "س"	49	نيودلهي
6	عمّان	50	نيويورك
7	أنقرة	51	نيس
8	عنّابة "ق"	52	نواق الشطّ
9	أثينا	53	أوسلو
10	بغداد	54	أوتاوا
11	بلغراد	55	بالارمو
12	بنغازي	56	باريس "س"
13	برلين	57	باريس "ق ع"
14	بارن	58	بيكين
15	بيروت	59	براغ
16	برازيليا	60	بريتوريا
17	بروكسال "س"	61	الرباط
18	بروكسال "ق "	62	روما "س"
19	بيونس أيرس	63	روما "ق ع"
20	داكار	64	الرّياض
21	دمشق	65	صنعاء
22	بون	66	سيول
23	جنوة "ق"	67	ستوكهولم
24	جنيف "م.د"	68	سترازبورغ
25	قرينوبل	69	تبسّة
26	همبورغ "ق"	70	طهران
27	إسلام أباد	71	طوكيو "س"
28	جاكرتا	72	تولوز
29	جدّة	73	طرابلس "س"
30	كنشاسا	74	طرابلس "ق ع"
31	الكويت	75	فرسوفيا
32	الخرطوم	76	فيان
33	لاهاي	77	واشنطن
34	لافالات	78	ياوندي
35	القاهرة	79	باماكو
36	لشبونة	80	رام الله
37	لندن	81	بوخراست
38	ليون	82	الدوحة
39	مدريد	83	هلسنكي
40	مرسيليا	84	باريس يونسكو
41	المنامة	85	بيدابيست
42	مسقط	86	كامبيرا
43	ميلانو	87	دبي
44	منتريال	88	اسطنبول

الجمهوريـــة التونسـية

وزارة الماليـــــة

مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2016

قانون عدد.....لسنة.....مؤرخ في.....يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2016

الفصل الأول:
يهدف هذا القانون إلى غلق ميزانية الدولة لتصرف 2016 وفقا لأحكام الفصلين 45 و 46 من القانون عـــــدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية كما تم تنقيحه و إتمامه بالنصوص اللاحقة.

و لا تحول المصادقة على هذا القانون دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية.

الفصل 2:
بلغت التقديرات النهائية لميزانية الدولة لسنة 2016 ما جملته **29 453 458 232.623 دينار** موزعـــة كما يلي:

الموارد :

العنوان الأول	19 504 200 000.000 دينار
العنوان الثاني	9 237 981 459.000 دينار
صناديق الخزينة	711 276 773.623 دينار

النفقات:

العنوان الأول	20 349 200 000.000 دينار
العنوان الثاني	8 392 981 459.000 دينار
صناديق الخزينة	711 276 773.623 دينار

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجدولين 1 و 2 الملحقين بهذا القانون.

الفصل 3:

بلغت مقابيض ميزانية الدولة لسنة 2016 ما جملته **31 676 725 085.772 دينار** موزعة كما يلي:

العنوان الأول	19 176 502 843.316 دينار
العنوان الثاني	9 584 996 171.072 دينار
جملة موارد العنوانين:	**28 761 499 014.388 دينار**
صناديق الخزينة	**2 915 226 071.384 دينار**

موزعة بين:

- الحسابات الخاصة في الخزينة: 2 557 912 638.204 دينار
- حسابات أموال المشاركة: 357 313 433.180 دينار

وتتوزع هذه المقابيض وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 4:

بلغت دفوعات ميزانية الدولة لسنة 2016 ما جملته **29 083 638 800.390 دينار** موزعة كما يلي:

العنوان الأول:	**20 197 666 005.180 دينار**
الجزء الأول: نفقات التصرف	18 214 518 182.131 دينار
القسم الأول: التأجير العمومي	13 163 858 586.180 دينار
القسم الثاني: وسائل المصالح	1 077 760 169.445 دينار
القسم الثالث: التدخل العمومي	3 972 899 426.504 دينار
القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة	–
الجزء الثاني:فوائد الدين العمومي	1 983 147 823.049 دينار
القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	1 983 147 823.049 دينار
العنوان الثاني:	**8 084 411 876.316 دينار**
الجزء الثالث: نفقات التنمية	4 763 411 876.316 دينار
القسم السادس: الإستثمارات المباشرة	2 795 881 214.154 دينار
القسم السابع: التمويل العمومي	1 384 428 481.076 دينار
القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	–
القسم التاسع: نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	583 102 181.086 دينار
الجزء الرابع: تسديد أصل الدين العمومي	3 321 000 000.000 دينار
القسم العاشر: تسديد أصل الدين العمومي	3 321 000 000.000 دينار
جملة نفقات العنوانين:	**28 282 077 881.496 دينار**

صناديق الخزينة : **801 560 918.894 دينار**

الجزء الخامس: نفقات صناديق الخزينة **801 560 918.894** دينار

القسم الحادي عشر: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة 745 559 975.157 دينار

القسم الثاني عشر: نفقات حسابات أموال المشاركة 56 000 943.737 دينار

وتتوزع هذه الدفوعات وفق الجداول 2 و 2-1 و 2-2 الملحقة بهذا القانون.

الفصل 5 :

تم اقتطاع مبلغ قيمته **1 127 893 609.524 دينار** من صناديق الخزينة وتحويله إلى العنوان الأول من ميزانية الدولة ويفصل ذلك كالآتي:

بحساب الدينار

صناديق الخزينة	فواضل تم تحويلها لميزانية 2016
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الراجعة للدولة	6 669 529.451
صندوق الحماية المدنية و سلامة الجولان بطرقات	2 359 135.064
صندوق الوقاية من حوادث المرور	4 672 093.810
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين	338 343.277
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	4 786 082.076
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	23 338 627.152
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي و الصيد البحري	9 418 365.465
صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري	209 767.929
صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية	81 277 645.548
صندوق الانتقال الطاقي	23 059 344.550
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب	2 920 717.578
الصندوق العام للتعويض	83 944 406.500
صندوق النهوض بالصادرات	583 909.952
صندوق تنمية قطاع المواصلات	131 185 253.962
صندوق حماية المناطق السياحية	6 052 879.107
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	232 848 308.934
صندوق مقاومة التلوث	78 690 090.295
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي و الفني	9 999 798.457
حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	4 666 337.394
الصندوق الوطني للتشغيل	324 090 755.028
صندوق النهوض بالتكوين و التدريب المهني	96 782 217.995
المجموع	**1 127 893 609.524**

الفصل 6:

- بلغت الإعتمادات الباقية على مستوى العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2016 **460 103 577.504 دينار** يقع إلغاؤها.
- بلغ فائض الموارد على نفقات العنوانين الاول و الثاني لميزانية الدولة لسنة 2016 **479 421 132.892 دينار** يقع نقله للحساب القار لتسبقات الخزينة.
- بلغت فواضل صناديق الخزينة **2 113 665 152.490 دينار** في موفى سنة 2016 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 812 352 663.047 1دينار وحسابات أموال المشاركة في حدود 301 312 489.443 دينار وتنقل فواضل صناديق الخزينة إلى سنة 2017 وفق الجدول 3 الملحق بهذا القانون.

الفصل 7:

بلغت الإعتمادات المفوضة إلى المراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج لسنة 2016، دون إعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية، ما جملته 152 050 032.345 دينار بينما بلغت الدفوعات ما جملته 148 024 920.079 دينار مما أسفر عن فائض قدره **4 025 112.266 دينار** يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة وذلك وفق الجدول 4 الملحق بهذا القانون.

الفصل 8:

بلغت جملة التقديرات النهائية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 1 375 580 802.214 دينار بينما بلغت الموارد 1 261 151 230.139 دينار والنفقات 1 049 398 701.349 دينار.

وبذلك أسفر تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة عن فائض للمقابيض على النفقات بما قدره **211 752 528.790 دينار** ينقل إلى سنة 2017 وعن إعتمادات باقية بما قدرها **326 182 100.865 دينار** يقع إلغاؤها وفق الجدول عدد5 الملحق بهذا القانون.

الفصل 9:

بلغت مقابيض الصناديق الخاصة لسنة 2016 ما قدره 698 180 420.554 دينار مقابل دفوعات قدرها 232 837 113.321 دينار مما أسفر عن فائض في المقابيض على الدفوعات بلغ **465 343 307.233 دينار** ينقل إلى سنة 2017 و ذلك وفق الجدول 6 الملحق بهذا القانون.

الملاحق

الجدول عدد 1: مقابيض ميزانية الدولة لسنة 2016

بالدينار

البيانات	تقديرات قانون المالية	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التكميلي	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	الانجازات	مقارنة الانجازات بالتقديرات النهائية	
							+	-
العنوان الأول	21,383,200,000.000	-1,879,000,000.000	19,504,200,000.000		19,504,200,000.000	19,176,502,843.316		327,697,156.684
العنوان الثاني	6,974,000,000.000	2,042,000,000.000	9,016,000,000.000	221,981,459.000	9,237,981,459.000	9,584,996,171.072	347,014,712.072	
الجملة	**28,357,200,000.000**	**163,000,000.000**	**28,520,200,000.000**	**221,981,459.000**	**28,742,181,459.000**	**28,761,499,014.388**	**347,014,712.072**	**327,697,156.684**
صناديق الخزينة:								
الحسابات الخاصة في الخزينة	792,800,000.000	-164,000,000.000	628,800,000.000		628,800,000.000	2,557,912,638.204	1,929,112,638.204	
حسابات أموال المشاركة				82,476,773.623	82,476,773.623	357,313,433.180	274,836,659.557	
الجملة	**792,800,000.000**	**-164,000,000.000**	**628,800,000.000**	**82,476,773.623**	**711,276,773.623**	**2,915,226,071.384**	**2,203,949,297.761**	
الجملة العامة	**29,150,000,000.000**	**-1,000,000.000**	**29,149,000,000.000**	**304,458,232.623**	**29,453,458,232.623**	**31,676,725,085.772**	**2,550,964,009.833**	**327,697,156.684**

2,223,266,853.149

الجدول عدد 2: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2016

بالدينار

البيانات	تقديرات قانون المالية	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التكميلي	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	الدفوعات	الاعتمادات الباقية	
العنوان الأول	20,275,200,000.000	74,000,000.000	20,349,200,000.000		20,349,200,000.000	20,197,666,005.180	151,533,994.820	
العنوان الثاني	8,082,000,000.000	89,000,000.000	8,171,000,000.000	221,981,459.000	8,392,981,459.000	8,084,411,876.316	308,569,582.684	
الجملة	**28,357,200,000.000**	**163,000,000.000**	**28,520,200,000.000**	**221,981,459.000**	**28,742,181,459.000**	**28,282,077,881.496**	**460,103,577.504**	
صناديق الخزينة:								
الحسابات الخاصة في الخزينة	792,800,000.000	-164,000,000.000	628,800,000.000		628,800,000.000	745,559,975.157	-116,759,975.157	(*)
حسابات أموال المشاركة				82,476,773.623	82,476,773.623	56,000,943.737	26,475,829.886	
الجملة	**792,800,000.000**	**-164,000,000.000**	**628,800,000.000**	**82,476,773.623**	**711,276,773.623**	**801,560,918.894**	**-90,284,145.271**	
الجملة العامة	**29,150,000,000.000**	**-1,000,000.000**	**29,149,000,000.000**	**304,458,232.623**	**29,453,458,232.623**	**29,083,638,800.390**	**369,819,432.233**	

(*)فاقت نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة تقديراتها بمبلغ 116759975.157 دينارا و يعد هذا مسموحا به في ما يخص هاته الصناديق على أن لا تتجاوز نفقاتها مقابيضها الجملية أي الفواضل المنقولة من السنة المنقضية زائد مقابيض السنة.

جدول عدد 2-1
العنوان الأول - نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2016 حسب الأبواب و الأقسام

بيان الأبواب		العنوان الأول					
		الجزء الأول : نفقات التصرف				الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
1	مجلس نواب الشعب	25,569,325.406	3,476,926.523	942,715.153		29,988,967.082		29,988,967.082
2	رئاسة الجمهورية	70,821,516.247	17,466,778.202	4,790,916.182		93,079,210.631		93,079,210.631
3	رئاسة الحكومة	102,637,627.171	9,533,384.637	23,166,103.778		135,337,115.586		135,337,115.586
4	وزارة الداخلية	1,872,188,782.779	215,634,515.226	256,953,483.934		2,344,776,781.939		2,344,776,781.939
5	وزارة العدل	347,594,697.687	60,400,608.226	8,923,407.909		416,918,713.822		416,918,713.822
6	وزارة الشؤون الخارجية	117,938,351.342	57,353,607.171	18,419,680.057		193,711,638.570		193,711,638.570
7	وزارة الدفاع الوطني	1,336,481,504.697	134,196,968.136	23,384,922.800		1,494,063,395.633		1,494,063,395.633
8	وزارة الشؤون الدينية	59,007,281.045	13,359,877.907	9,918,468.323		82,285,627.275		82,285,627.275
9	وزارة المالية	540,768,463.493	40,089,116.872	1,058,894.573		581,916,474.938		581,916,474.938
10	وزارة التنمية و الإستثمار و التعاون الدولي	52,787,039.669	7,464,819.518	1,330,617.000		61,582,476.187		61,582,476.187
11	وزارة املاك الدولة و الشؤون العقارية	34,261,148.934	3,988,256.698	824,425.336		39,073,830.968		39,073,830.968

جدول عدد 2-1
العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2016 حسب الأبواب و الأقسام

بيان الأبواب		العنوان الأول					
		الجزء الأول : نفقات التصرف				الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
12	وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري	498,543,696.789	34,994,361.754	6,102,408.444		539,640,466.987		539,640,466.987
13	وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	28,671,346.242	5,131,476.037	197,767,732.000		231,570,554.279		231,570,554.279
14	وزارة التجارة	33,005,682.893	6,605,695.144	1,581,335,896.171		1,620,947,274.208		1,620,947,274.208
15	وزارة تكنولوجيات الإتصال و الإقتصاد الرقمي	14,038,982.555	2,281,247.618	1,852,800.000		18,173,030.173		18,173,030.173
16	وزارة السياحة و الصناعات التقليدية	48,939,179.388	15,631,092.238	506,249.575		65,076,521.201		65,076,521.201
17	وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	88,595,689.157	54,352,294.547	2,836,849.390		145,784,833.094		145,784,833.094
18	وزارة البيئة و التنمية المستدامة	26,179,597.925	4,233,834.147	12,253,834.307		42,667,266.379		42,667,266.379
19	وزارة النقل	13,794,080.591	2,613,923.555	433,505,521.854		449,913,526.000		449,913,526.000
20	وزارة الثقافة و المحافظة على التراث	120,934,312.448	8,657,272.036	40,606,880.320		170,198,464.804		170,198,464.804

جدول عدد 2-1

العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2016 حسب الأبواب و الأقسام

بيان الأبواب		العنوان الأول						
		الجزء الأول : نفقات التصرف					الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
21	وزارة الشباب والرياضة	408,209,396.605	13,078,890.019	38,091,779.419		459,380,066.043		459,380,066.043
22	وزارة المرآة و الأسرة و الطفولة	79,625,321.677	7,144,426.764	14,757,840.000		101,527,588.441		101,527,588.441
23	وزارة الصحة	1,470,509,869.095	142,710,286.765	5,352,366.581		1,618,572,522.441		1,618,572,522.441
24	وزارة الشؤون الاجتماعية	148,406,396.439	14,470,456.421	886,017,472.958		1,048,894,325.818		1,048,894,325.818
25	وزارة التربية	4,348,249,685.566	88,712,004.213	44,670,200.710		4,481,631,890.489		4,481,631,890.489
26	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	1,021,168,620.008	86,181,812.004	161,367,159.733		1,268,717,591.745		1,268,717,591.745
27	وزارة التكوين المهني و التشغيل	250,330,000.430	27,398,654.764	1,586,800.000		279,315,455.194		279,315,455.194
28	المجلس الأعلى للقضاء			0.000		0.000		0.000
29	الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات			15,000,000.000		15,000,000.000		15,000,000.000
30	هيئة الحقيقة و الكرامة			10,000,000.000		10,000,000.000		10,000,000.000
31	النفقات الطارئة وغير الموزعة				0.000	0.000		0.000
32	الدين العمومي						1,983,147,823.049	1,983,147,823.049
33	وزارة الشؤون المحلية	4,600,989.902	597,582.303	169,573,999.999		174,772,572.204		174,772,572.204
	الجملة	13,163,858,586.180	1,077,760,169.445	3,972,899,426.506	0.000	18,214,518,182.131	1,983,147,823.049	20,197,666,005.180

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2016 حسب الأبواب و الأقسام

	بيان الأبواب	العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
1	مجلس نواب الشعب	1,436,846.277	0.000			1,436,846.277		1,436,846.277
2	رئاسة الجمهورية	5,205,581.493	1,058,000.000			6,263,581.493		6,263,581.493
3	رئاسة الحكومة	892,265.619	3,251,935.000		8,881,713.190	13,025,913.809		13,025,913.809
4	وزارة الداخلية	311,910,933.173	63,000,000.000			374,910,933.173		374,910,933.173
5	وزارة العدل	68,509,175.145	300,000.000			68,809,175.145		68,809,175.145
6	وزارة الشؤون الخارجية	4,683,444.921	0.000			4,683,444.921		4,683,444.921
7	وزارة الدفاع الوطني	624,957,197.677	2,850,000.000			627,807,197.677		627,807,197.677
8	وزارة الشؤون الدينية	607,477.081	0.000			607,477.081		607,477.081
9	وزارة المالية	66,693,389.813	33,091,000.000			99,784,389.813		99,784,389.813
10	وزارة التنمية والإستثمار و التعاون الدولي	7,795,496.960	486,666,608.136		12,541,330.000	507,003,435.096		507,003,435.096
11	وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية	4,048,423.701	0.000			4,048,423.701		4,048,423.701
12	وزارة الفلاحة و الموراد المائية و الصيد البحري	325,402,148.917	259,012,499.940		148,264,698.631	732,679,347.488		732,679,347.488

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2016 حسب الأبواب و الأقسام

بيان الأبواب		العنوان الثاني					
		الجزء الثالث نفقات التنمية				الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
13	وزارة الصناعة و الطاقة و المناجم	10,890,014.630	56,727,000.000			67,617,014.630		67,617,014.630
14	وزارة التجارة	1,960,407.160	5,139,731.000		955,086.148	8,055,224.308		8,055,224.308
15	وزارة تكنولوجيات الإتصال و الإقتصاد الرقمي	10,287,551.396	0.000			10,287,551.396		10,287,551.396
16	وزارة السياحة و الصناعات التقليدية	698,640.800	65,634,629.000			66,333,269.800		66,333,269.800
17	وزارة التجهيز والإسكان و التهيئة الترابية	733,708,485.579	1,900,000.000		367,262,971.427	1,102,871,457.006		1,102,871,457.006
18	وزارة البيئة و التنمية المستدامة	3,005,045.510	129,654,000.000		12,600,000.000	145,259,045.510		145,259,045.510
19	وزارة النقل	284,240.562	135,720,900.000		4,478,587.236	140,483,727.798		140,483,727.798
20	وزارة الثقافة و المحافظة على التراث	50,473,944.535	4,967,103.000		0.000	55,441,047.535		55,441,047.535
21	وزارة الشباب و الرياضة	83,598,034.150	1,450,000.000			85,048,034.150		85,048,034.150
22	وزارة المرأة و الأسرة و الطفولة	12,084,494.125	0.000			12,084,494.125		12,084,494.125
23	وزارة الصحة	130,343,319.162	3,918,000.000		0.000	134,261,319.162		134,261,319.162
24	وزارة الشؤون الاجتماعية	11,047,959.559	63,683,000.000			74,730,959.559		74,730,959.559
25	وزارة التربية	197,275,122.037	232,000.000		4,739,446.434	202,246,568.471		202,246,568.471

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2016 حسب الأبواب و الأقسام

بيان الأبواب		العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارنة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
26	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	125,844,762.265	1,207,375.000		23,378,348.020	150,430,485.285		150,430,485.285
27	وزارة التكوين المهني و التشغيل	986,811.907	10,564,700.000			11,551,511.907		11,551,511.907
29	الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات		0.000			0.000		0.000
30	هيئة الحقيقة و الكرامة		2,900,000.000			2,900,000.000		2,900,000.000
31	النفقات الطارئة و غير الموزعة			0.000		0.000		0.000
32	الدين العمومي						3,321,000,000.000	3,321,000,000.000
33	وزارة الشؤون المحلية	1,250,000.000	51,500,000.000			52,750,000.000		52,750,000.000
	الجملة	**2,795,881,214.154**	**1,384,428,481.076**	**0.000**	**583,102,181.086**	**4,763,411,876.316**	**3,321,000,000.000**	**8,084,411,876.316**

الجدول عدد 3
نتائج تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2016

البيانات	الموارد				التقديرات النهائية		النتائج		الفوارق		
	تقديرات قانون المالية	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التكميلي	تنقيحات أخرى	للموارد	للإعتمادات	المقابيض	الدفوعات	بين المقابيض و التقديرات النهائية	بين الاعتمادات و الدفوعات	بين المقابيض و الدفوعات
										(*)	(**)
العنوانين الاول و الثاني:	28,357,200,000.000	163,000,000.000	28,520,200,000.000	221,981,459.000	28,742,181,459.000	28,742,181,459.000	28,761,499,014.388	28,282,077,881.496	19,317,555.388	460,103,577.504	479,421,132.892
العنوان الأول	21,383,200,000.000	-1,879,000,000.000	19,504,200,000.000	0.000	19,504,200,000.000	20,349,200,000.000	19,176,502,843.316	20,197,666,005.180	-327,697,156.684	151,533,994.820	-1,021,163,161.864
العنوان الثاني	6,974,000,000.000	2,042,000,000.000	9,016,000,000.000	221,981,459.000	9,237,981,459.000	8,392,981,459.000	9,584,996,171.072	8,084,411,876.316	347,014,712.072	308,569,582.684	1,500,584,294.756
صناديق الخزينة:	792,800,000.000	-164,000,000.000	628,800,000.000	82,476,773.623	711,276,773.623	711,276,773.623	2,915,226,071.384	801,560,918.894	2,203,949,297.761	-90,284,145.271	2,113,665,152.490
الحسابات الخاصة في الخزينة	792,800,000.000	-164,000,000.000	628,800,000.000	0.000	628,800,000.000	628,800,000.000	2,557,912,638.204	745,559,975.157	1,929,112,638.204	-116,759,975.157	1,812,352,663.047
حسابات أموال المشاركة				82,476,773.623	82,476,773.623	82,476,773.623	357,313,433.180	56,000,943.737	274,836,659.557	26,475,829.886	301,312,489.443
الجملة العامة	29,150,000,000.000	-1,000,000.000	29,149,000,000.000	304,458,232.623	29,453,458,232.623	29,453,458,232.623	31,676,725,085.772	29,083,638,800.390	2,223,266,853.149	369,819,432.233	2,593,086,285.382

(*) إعتمادات صافية يتم إلغاؤها

(**) فائض الموارد على نفقات العنوانين الاول و الثاني يحول للحساب القار لتسبقات الخزينة

الجدول عدد 4
إعتمادات مفوضة للمراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج (العنوان الاول)
لسنة 2016

بالدينار

البيانات	الإعتمادات المفتوحة بميزانية وزارة الخارجية	الإعتمادات المفوضة للمراكز الدبلوماسية و القنصلية	الإنجازات	الفارق بين الإعتمادات المفتوحة و الإعتمادات المفوضة
المقابيض			152,050,032.345	
المصاريف	152,050,032.345	152,050,032.345	148,024,920.079	0.000
الفارق بين المقابيض والمصاريف			(*) 4,025,112.266	

(*) يحال للحساب القار لتسبقات الخزينة

الجدول عدد 5
ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2016
العنوان الأول

بالدينار

البيانات	فواضل 2015	التقديرات الأولية	التنقيحات	التقديرات النهائية	الإنجازات	الفارق بين التقديرات النهائية و الإنجازات	
المقابيض	228,644,194.881	979,893,000.000	395,687,802.214	1,375,580,802.214	1,261,151,230.139	114,429,572.075	
النفقات		979,893,000.000	395,687,802.214	1,375,580,802.214	1,049,398,701.349	326,182,100.865	(**)
فائض المقابيض على النفقات	228,644,194.881				211,752,528.790 (*)		

(*) ينقل إلى سنة 2017

(**) إعتمادات باقية يتم إلغاؤها

الجدول عدد 6
الصناديق الخاصة
المقابيض و الدفوعات لسنة 2016

بالدينار

الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2015	المقابيض			الدفوعات	الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2016
	منحة الدولة	المقابيض الذاتية	جملة المقابيض		
415,588,100.689	149,223,580.000	133,368,739.865	698,180,420.554	232,837,113.321	465,343,307.233 (*)

ينقل الى سنة 2017 (*)

وحدة التنظيم و التنسيق و الاتصال
Unité de l'organisation, la coordination et la communication
U.O.C.C

الجمهورية التونسية
وزارة المالية
MINISTÈRE DES FINANCES

الادارة العامة للمحاسبة العمومية و الاستخلاص
DGCPR
DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COMPTABILITÉ PUBLIQUE ET DU RECOUVREMENT

№ 07 / 235

06 جوان 2018

من المديرة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص

إلى السيد الرئيس الأول لدائرة المحاسبات

الموضوع: إجابات وزارة المالية حول ملاحظات دائرة المحاسبات الواردة بتقرير غلق الميزانية لتصرف سنة 2016.

وبعد، أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابات وزارة المالية حول ملاحظات دائرة المحاسبات الواردة بتقرير غلق الميزانية لسنة 2016.

مع الإشارة، أنه تفاعلا مع ما ورد بالتّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للسّنة الماليّة 2016 فيما يخص عدد حسابات التصرف والحسابات المالية التي لم ترد على الدائرة، فقد قام المحاسبون العموميون (أمناء المال الجهويين، أمين العام للمصاريف) بالتعجيل بإيداع عدد منها مع مواصلة البذل لإيداع بقية الحسابات في أقرب الآجال. وتتوزع وضعية إيداع هذه الحسابات كالتالي :

ديوان المحاسبات
مكتب الضبط المركزي
06 جوان 2018
عدد 1.F.66/02/2018
COUR DES COMPTES

ديوان المحاسبات
مكتب الضبط
عدد 2018/16
2018/1616

الصنف	العدد المضمن بالتقرير	الحسابات المودعة بين 05/31 و 06/04	بصدد الإنجاز
مركز محاسبي	12 مقابل 21 كما تم تضمينه	8	4
مؤسّسة عموميّة	36	33	3
بلدية	7	5 لا تحال نظرا لأن تقديرات ميزانيتها لا تتجاوز 1م.د	2
مراكز دبلوماسية	88	36	52

و المرجو من سيادتكم تعديل ما ورد بالتّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للسّنة الماليّة 2016 على ضوء ما تم تقديمه أعلاه.

والسلام

المدير العام للمحاسبة العمومية والاستخلاص

الإمضاء: سلمى بن حميدة

ردود وزارة المالية حول تقرير دائرة المحاسبات عن غلق الميزانية لسنة 2016

إصدار النصوص الترتيبية:

تقدم طلبات السحب الخاصة بالقروض الخارجية الموظفة مباشرة إلى المموّل الأجنبي أو إلى البنك المركزي التونسي بالنسبة إلى سحوبات على الحساب الخاص المفتوح للغرض

وتتأخر الوزارات المعنية في تسوية هذه النفقات على منظومة "أدب" باعتبار أن السحوبات الفعلية تنجز على منظومة "سياد" وهو ما يفسر التأخير المسجل في إصدار الأمر المتعلق بتوزيع إعتمادات وإسناد إعتمادات تكميلية وتحويل إعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2016

وسيتم تلافي هذا التأخير في إطار الإصلاحات التي سيتم إدخالها على مستوى المنظومات الإعلامية لتأدية النفقات في إطار إصلاح منظومة المالية العمومية.

آجال تقديم الحسابات:

يحوصل حساب تصرف أمين المال العام جميع المعطيات المالية المنجزة من قبل محاسبي الدولة خلال فترة التصرف العادية وخلال الفترة التكميلية. مع العلم ان هذه الفترة تمتد بالنسبة لبعض العمليات لعدة أشهر.

ولتقليص آجال إعداد حساب التصرف المذكور يتم اتخاذ التدابير التالية:

-السعي بالتنسيق مع محاسبي الدولة إلى استكمال عمليات إعادة الإدراج (Déclassements) وآخر التحيينات المحاسبية في آجال تسمح بختم عمليات التجميع دون تأخير.

التأكيد مع مصالح الميزانية على ضرورة احترام الآجال القانونية للفترة التكميلية.

ويتم حاليا تدارك الإشكاليات التي تحول دون تقديم حساب تصرف أمين المال العام في الآجال بتكثيف مساندة مختلف المحاسبين العموميين على ختم عملياتهم وتقديم جداولهم المحاسبية في الآجال وتطوير النظم المعلوماتية المتعلقة بتجميع محاسبة الدولة.

عدم تقديم الحسابات الخاصّة بآمري الصرف

طبقا للفصل 208 من مجلة المحاسبة العمومية يرفق الحساب العام لسنة المالية بالحسابات الخاصة لأمري الصرف وتتعلق هذه الحسابات الخاصة بوضعية تنفيذ المصاريف مفصلة حسب عناوين الميزانية وأبوابها أقسامها وفصولها والتي نجد تفصيلها في منظومة "أدب".

وطالما أنه يمكن لدائرة المحاسبات النفاذ لهذه المنظومة فأنه تم بصورة ضمنية تأليه هذه الحسابات. غير أنه، واستجابة لطلب الدائرة، سعت وزارة المالية لاتصال بآمري الصرف وحثهم على إعداد حساباتهم الخاصة والتي سنوافيكم بها حال التثبت من مطابقتها لحسابات المحاسبين العموميين.

وفي هذا المجال تم التوصل إلى غاية تاريخ اليوم 2018/06/05 بـــ 8 حسابات آمري صرف.

قروض المنشآت العمومية

تتابع الخزينة العامة عملية إستخلاص القروض لفائدة المنشأت حسب الأقساط المستحقة وعلى أساس جداول سداد متعددة بالنسبة لكل مؤسسة , ونظرا للحجم الكبير لهذه الجداول وخاصة المتعلقة بقروض التصرف فإنه من الصعب بالنسبة للتطبيقة الإعلامية المعتمدة حاليا بالخزينة العامة , توفير هذا الطلب بصفة إجمالية لكل الموسسات وتعمل الخزينة العامة حاليا بالتعاون مع الإدارة العامة للدين والتعاون المالي و البنك المركزي على تطوير هذه المنظومة عن طريق الربط مع منظومة "سياد" .

هذا توازيا مع مراجعة النظام المحاسبي الذي سيمكن من توفير جملة هذه المعطيات في صيغتها المحاسبية.

متخلّدات الإدارة

عملا بالفصل 3 من مجلة المحاسبة العمومية يقع تنفيذ العمليات المالية للدولة على نظام يرتكز على الدفع.

ولا يشمل حينئذ حساب الميزانية لسنة مالية إلا الإيرادات التي تم تحصيلها والمصاريف التي وقع الأمر بصرفها فعلا خلال تلك السنة.

وفي إطار مراجعة النظام المحاسبي والذي على يقوم على إثبات الحقوق والالتزامات سيتسنى توفير جملة هده المعطيات.

هذا بالإضافة إلى عدم توفر المعطيات حول متخلدات الإدارة تجاه المزودين.

ولإعتماد المعطيات المقدمة من قبل المزودين العموميين يتعين القيام بعملية مقاربة وذلك بإمضاء محاضر اعتراف بالدين مع الوزارات والهياكل المعنية.

مفعول الإجراءات الجبائية الجديدة

سيتم مستقبلا وفي إطار إرفاق مشروع غلق ميزانية الدولة لسنة 2017 بتحاليل النتائج المنجزة خلال السنة المعنية، سيتم ضمن الجزء المخصص لتحليل تطور موارد ميزانية الدولة إبراز مفعول الإجراءات الجبائية التي جاءت بها قوانين المالية.

بخصوص الفوارق الهامة بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بالميزانية:

تقوم مصالح وزارة المالية بنشر تقارير ربع سنوية ونصف سنوية على بوابة وزارة المالية حول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة و تحليل النتائج مقارنة بالنتائج المسجلة في نفس الفترة من السنة السابقة ومقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي أو التكميلي قبضا وصرفا.

علما وأنه سيتم بداية من سنة 2017 إرفاق مشروع غلق ميزانية الدولة بهذه التحاليل.

نفقات التأجير

بالنسبة لتراخيص قانون المالية للانتدابات فهي مضمنة بمذكرات الميزانية لجميع الوزارات والمرفقة بقانون المالية.أما بالنسبة لإنجاز الانتدابات ومتابعتها فهي من صلاحيات رئاسة الحكومة.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، أن مشروع القانون الاساسي للميزانية الجديد ينص على مصادقة مجلس نواب الشعب على العدد الجملي للأعوان المرخص فيهم إلى موفى السنة المعنية كما تم التنصيص على إرفاق مشروع قانون المالية بجدول تفصيلي لتوزيع هذا العدد حسب الهياكل المعنية.

ضبط التقديرات

تم خلال سنة 2016 إصدار قانون مالية تكميلي وذلك نظرا للمستجدات الضرفية على الصعيدين الداخلي و الخارجي انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني عامة و على المالية العمومية خاصة . وفي هذا الإطار تم تحيين الموارد الجبائية لميزانية الدولة الأصلية على النحو التالي:

	ق م	ق م ت	انجازات	الفارق (/ ق م ت)
الموارد الجبائية	20600	18835	18702	%0.7-
عجز الميزانية	%3.9	%5.7	6.1%	0.4%

علما وأن تحيين ميزانية الدولة لسنة 2016 تم على ضوء النتائج المسجلة خلال التسعة أشهر الأولى من 2016 وتطور المناخ الخارجي و ما تميز به من مستجدات استثنائية تم تسجيلها منذ بداية السنة ومراجعة المؤشرات و الفرضيات لملاءمتها مع مستواها المتوقع.

خصم فوائض مداخيل صناديق الخزينة

تمّ خلال سنوات 2014 ،2015 ،2016 نقل فوائض الموارد على النفقات بالنسبة للحسابات الخاصة بالخزينة إلى موارد العنوان الأوّل.

وقد تمّ التنصيص على ذلك ضمن قوانين غلق الميزانية لسنة 2014 (الفصل 5) ،2015 (الفصل 5). علما وأنّه بداية من مشروع قانون المالية لسنة 2019 سيتمّ إدراج فصل جديد للغرض.

رصيد الحساب القار لتسبيقات الخزينة

يتم تحميل الحساب القار لتسبقات الخزينة كما تم ضبطه على أساس **الطريقة المعتمدة** المنصوص عليها بالفصل 45 من القانون الأساسي للميزانية حيث يتحمل الحساب القار الفارق بين الموارد (بما في ذلك الاقتراض) و النفقات (بما في ذلك تسديد خدمة الدين العمومي) المسجل على مستوى العنوانين الأول و الثاني و ذلك **دون اعتبار** نتائج صناديق الخزينة. لذا فإن النتائج المسجلة على مستوى أرصدة الحساب المذكور **لا تعكس** النتائج الحقيقية المتعلقة بالتوازنات المالية

البقايا للاستخلاص

تتضمن المبالغ المتبقية للاستخلاص حوالي الثلثين من الديون المتعثرة، منها خاصة: ديون بذمة الأشخاص المصادرة أملاكهم، ديون بذمة شركات تشكو صعوبات اقتصادية، ديون بذمة دواوين وشركات وطنية، ديون بذمة مدينين غير موجودين وديون مثقلة منذ سنوات عديدة وفقدت حظوظها في الاستخلاص. وقد تم وضع برنامج يهدف إلى الترفيع في نسق الاستخلاص.

أما فيما يتعلق بتطهير هذه الديون فإنه تم على مستوى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص القيام بعديد الدراسات حول وضعية بقايا الاستخلاص وكيفية تطهيرها من الديون غير القابلة للاستخلاص، وتمحورت هذه الدّراسات خاصة حول:

* دراسة وتحليل أسباب تراكم المبالغ الباقية للاستخلاص عبر السنوات، والإشكاليات التي حالت دون استخلاص هذه الديون.
* دراسة فرضيات تطبيق الفصل 83 من مجلة المحاسبة العمومية وتحديد مقاييس تطبيقه
* اقتراح إحداث قطب مختص في الديون المتعثرة، تحال إليه ملفات هذه الديون قصد معالجتها، ويهدف هذا الإجراء إلى:

- تخفيف العبء على قبّاض المالية من الملفات غير القابلة للاستخلاص أو تلك التي تتطلب إجراءات طويلة ومعقدة بغاية تفرغهم لمعالجة الملفات ذات المردودية، وهو ما سيمكن من تحسين نسبة الاستخلاص.

- تكوين فريق عمل من المختصين في القانون، يعهد إليهم بمعالجة هذه الملفات: إما باستخلاصها أو، عند الاقتضاء، بتكوين الملفات المتعلقة بتأجيل دفعها أو طرحها طبقا للمقاييس المحددة في إطار تفعيل الفصل 83 من مجلة المحاسبة العمومية.

ويتم حاليا في هذه المقترحات للنظر في أمكانية تطبيقها و تتفعيلها.

التداين العمومي

إن التحكم في المديونية مرتبط أساسا بالتحكم في عجز الميزانية كما أن تفعيل آليات التصرف النشيط يتطلب إطار مؤسساتي وتشريعي إلى جانب توفير الموارد البشرية.